الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop
منشورات الاختلاف

الرأسمالية أمْ الديمقراطية؟

خيار القرن الواحد والعشرين



مارك فلورباييه

ترجمة: عاطف المولى

الرأسمالية
أمْ الديمقراطية؟

خيار القرن الواحد والعشرين



يضم هذا الكتاب الرأسمالية أو الديمقراطية؟ خيار القرن الواحد والعشرين
ترجمة الأصل الفرنسي

Capitalisme ou Démocratie?
L'alternative du XXIe Siècle

Cet ouvrage publié dans le cadre du Programme d'Aide à la Publication Georges Shéhadé, bénéficie du soutien du Ministère des Affaires Etrangères et du Service de Coopération et d'action Culturelle de l'Ambassade de France au Liban.

يصدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الخارجية الفرنسية والسفارة الفرنسية في لبنان، قسم التعاون والعمل الثقافي وذلك في إطار برنامج جورج شحاده للمساعدة على النشر.

الرأسمالية أمْ الديمقراطية؟

خيار القرن الواحد والعشرين

تأليف

مارك فلورباييه

ترجمة: عاطف المولى



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

منشورات الاختلاف

الطبعة الأولى
1428هـ - 2007م

ردمك 978-9953-87-204-9

منشورات الاختلاف

14 شارع جلول مشدل
الجزائر العاصمة - الجزائر
e-mail: revueikhtilef@hotmail.com



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 ـ 785108 ـ 785107 (1-961)
ص.ب: 5574 ـ 13 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961) - البريد الالكتروني: bachar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات



مقدّمة

ماذا بعد الرأسمالية؟

في الوقت الذي تبسط فيه الرأسمالية المظفرة سيطرتها على كل الأمم، هل ما زال باستطاعتنا الأمل والتصور لتطور اجتماعي حقيقي؟ يسيطر صمت ضاغط على القضايا الكبرى للمجتمع. وقد شلّ فشل الحركة الشيوعية المفكرين الذين لم تعد لديهم الجرأة لطرح بديل خوفاً من الغرق في السخف أو إثارة جرائم جديدة. ويمكننا القول إن هناك صدى للواقعية التقاليدية للأحزاب السياسية في مواجهة صمت المفكرين. وتبدو تجربة السلطة معطلة منهجياً لكل نية تغيير بنيوية ضعيفة لدى اليسار واليمين. كما لو كان من المستحيل مصالحة البراغماتية على المدى القصير واستهداف النهج التغييري على المدى الطويل. ويضغط غياب نظرية ناتجة عن ذلك على الحياة السياسية وعلى سخافة السجالات مثيراً حالة من اليأس والإهمال لدى المواطنين.

غير أن أمراً ما تبدل مما قد يسهم في تنشيط شعلة السجال حول إمكانية وطبيعة قيام مجتمع بديل. ونحن نستطيع اليوم الاستناد على إنجازات هامة تحققت خلال القرن العشرين لفهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن المحيط التجاري وبشكل أشمل لكل نمط من التفاعلات الاستراتيجية. وكانت القواعد الأخلاقية لصياغة أهداف للمجتمع موضوع تحليلات أكثر دقة. لذلك نستطيع إعادة طرح السؤال حول التحول الاجتماعي بشكل جديد متخطين حدود النظريات حول الموضوع. ويصبح مهماً التساؤل حول ماهية المجتمع المستقبلي.

لقد ثبت حتى الآن، أن التكهنات حول نهاية قريبة للرأسمالية خاطئة. فقد توقع كل من Ricardo و Malthus اختناق الاقتصاد نتيجة استهلاك أرباح الإنتاج وقد تجاهلا الطاقة الهائلة التي لا تنضب للتطور التقني. وقد دعا ماركس إلى

إسقاط النخبة الرأسمالية وتجريدها من قوتها بواسطة الجماهير الفقيرة للبروليتاريا، لكنه لم يتصور أن الدولة المنقذة قادرة على تخفيف معاناة الجماهير واستيعابهم ضمن نمط من الشراكة. وعلى مسافة قريبة، يعتبر Schumpeter في كتابه **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية** حتمية انهيار عمل المتعهد بعد حصر التحديث في الشركات الكبرى وأيضاً حتمية التضخم المستمر للقطاع العام حتى انقراض القطاع الخاص وهو تجاهل مصادر حيوية القطاع الخاص.

كانت تحليلاتهم تتضمن عناصر كثيرة مناسبة ستتاح لنا فرصة التطرق إليها. لكن هذه التحليلات، تتقاسم تشاؤماً قوياً فيما يتعلق بقدرة اقتصاد السوق على التجدد والاستمرار. لكن لم يعد لهذا التشاؤم مكان اليوم. بالطبع، فإن اقتصاد السوق المتحرر هو مصدر لكثير من الآفات يتجلى البعض منها بشكل مقلق في المرحلة الحالية. لقد وصل تدمير الموارد الطبيعية إلى حدٍّ أصبح سيناريو ركود الاقتصاديين التقليديين مقبولاً إلا في حال حصول مراجعة جذرية لآليات الإنتاج وأنماط الاستهلاك. وقد توقفت الفوارق في مستوى المعيشة عن التقلص بشكل جدي وتزايد الفارق بين الأطراف بشكل مأساوي خلال العقود الأخيرة حتى ضمن المجتمعات الاقتصادية المتطورة، خاصة ضمن المؤسسات مع نمو الأعمال الصغيرة في أسفل السلم وتصاعد الهبات في أعلى السلم. وتخلق التقلبات الاقتصادية والبطالة دائماً حالة من عدم الاستقرار لا تطاق. لسنا بمنأى عن أزمة مالية خطيرة لا تشمل البلدان النامية فقط كما حصل عام 1997 بل أيضاً بنية مجمل النظام الاقتصادي العالمي مع نهاية سيطرة الدولار على العملات. غير أنه بمعزل عن التحولات على المدى القصير، أظهر اقتصاد السوق تفوقه نتيجة كونه مصحوباً ومؤطراً بسياسات عامة ملائمة، وبالطبع فإن أهمية دور القوة الشعبية لا يمكن تجاهله. يمكن للدولة وحدها من خلال تدخلاتها القانونية والمالية والضريبية تجنّب الفوضى والنشاطات المافياوية وتدمير البيئة وتفجر الفوارق. ويمكنها التحسب للأزمات الأكثر قساوة والتغلب عليها. بدون دولة، لا قيمة لاقتصاد السوق. لكن يبقى الدور الحاسم للدولة ضمن هذا الإطار مساعداً بشكل

أساسي ولا يحول اقتصاد السوق إلى اقتصاد مؤمم أو اقتصاد اشتراكي.

الدفع الديمقراطي

إن الإقرار باقتصاد السوق أفقاً لا يمكن تجاوزه، لا يلزم عنه مع ذلك التخلي عن أي تطور أساسي للمجتمع. لكن يمكننا ملاحظة تثبيت العناصر التي تدفع إلى تخطي الشكل الرأسمالي لاقتصاد السوق، والتكهن أيضاً أن التخطي لا يتضمن على عكس ما توقع شومبيتر Schumpeter وماركس Marx تحولاً مهماً لدور الدولة في الاقتصاد. غير أن الاشتراكية لن تكون دون أدنى شك ما بعد الرأسمالية إذا كنا نعني بذلك، كما كان يفعل المؤلفان، سيطرة متزايدة للقطاع العام وتقلصاً قاسياً لاقتصاد السوق في تفعيل الاقتصاد.

ما هو شكل المجتمع المستقبلي إذن؟ يمكن لبعض التفسيرات التمهيدية حول الاستخدام السليم للمصطلحات أن تكون مفيدة. وتشوّه العبارات الملطفة المنتشرة غالباً في اللغة الحالية لائحة المفردات وتحرف التفكير. كتب Schumpeter منذ ستين عاماً عن اعتماد اليساريين الأميركيين المصطلح الليبرالي خوفاً من كلمة اشتراكية التي تستحضر الشيوعية المرعبة وقد تحولوا اليوم للبحث عن يافطة أخرى كون عبارة ليبرالي أضحت مرتبطة مع الأسف بما وراء الأطلسي بفكر تسامحي. من جهة أخرى، حلّت عبارة اقتصاد السوق مكان كلمة الرأسمالية التي جيّر باستخدامها فقط من قبل اليسار المتطرف في خطابه السياسي. لم تعد عبارة الرأسمالية مستخدمة إلا بشكل مبتذل وتشير بشكل آلي عن طريق المتكلم إلى التزام سياسي خاص. وهذا مؤسف، إذ إنه من خلال استبدالها في اللغة السائدة حالياً بعبارة اقتصاد السوق، فقد قمنا باعتماد نظرية غير بريئة مطلقاً بأن كل اقتصاد توجد فيه مكانة مرموقة للسوق والقطاع الخاص هو مماثل لما نعرفه حالياً. يجب العمل على إعادة المعنى الموضوعي لعبارة الرأسمالية التي تجسدها بشكل شفاف. ويتعلق الأمر ببساطة بتوصيف شكل خاص من اقتصاد السوق من خلال الاستخدام المعمول به هنا، حيث جرى وضع تنظيم الإنتاج تحت السلطة

المطلقة لأصحاب الرساميل. هناك سوق للعمل ضمن الاقتصاد الرأسمالي حيث يوظف الرأسمال العمل لوضعه تحت سيطرته. هذا هو العنصر الرئيسي المرتبط بشكل عام بعناصر ثانوية مع العلم أن هناك توزيعاً غير عادل لملكية الرساميل ونفوذاً طاغياً للمساهمين وأتباعهم على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية. وقد وضعت هذه العناصر الثانوية غالباً من قبل شطار النظام بشكل ظاهر بسبب طبيعتها الصادمة للمفكرين العصريين، لكن التعلق بهذه العناصر يؤدي إلى تناسي الأمر الأساسي. من جهة أخرى، يعود قسم كبير من الرساميل من الآن فصاعداً إلى صناديق التقاعد وليس بعد الآن إلى العائلات البورجوازية الكبرى، وقد أصبح للاشتراكيين والليبراليين نفوذ واسع في السياسة والثقافة، لكن الاقتصاد لم يتوقف عن كونه رأسمالياً بمعظمه.

إن الدفع الديمقراطي[1] المتواصل هو الذي يضع الرأسمالية في خطر ولا علاقة لاقتصاد السوق بذلك وهو الذي يزلزل البنى السلطوية للنظام بشكل مستمر. ورغم أن هذا الدفع يعكس الحاجة التلقائية للحكم الذاتي ولكرامة البشر، فقد عمل بشكل دائم عبر التاريخ ويبدو أنه امتلك قوة خاصة منذ إعطاء الأنوار شرعية واضحة لهذه القيم من الاستقلال الذاتي والكرامة.

وهكذا ندخل شيئاً فشيئاً في عصر الديمقراطية ومن ضمنه تعميم الاقتراع العام خلال القرن العشرين. لكن هذا ليس الهدف النهائي بل هو مجرد إشارة متواضعة للرائد. لم تكن مبادئ الديمقراطية أبداً مفهومة وهي مطبقة بشكل ضئيل، لكن الضرورة الديمقراطية تجتاح المجتمع المعاصر بطريقة لا رجوع عنها. وتدعي المشاريع القتالية الأكثر ريبة في عصرنا ترويجها للديمقراطية. وكما سنرى في هذا الكتاب، فإن المنطق الديمقراطي إذا وصل إلى نهايته يؤدي إلى

(1) حسب عبارة J.P. Fitoussi: «هل نعتقد اليوم أن الرأسمالية انتصرت على الاشتراكية، ربما هذا صحيح فالتاريخ يحسم ذلك لكن لا يمكننا بأي حال التأكيد أنها انتصرت على الدفع الديمقراطي. بمعنى آخر هناك بحث دؤوب عن أشكال أرقى للعقد الاجتماعي» (الديمقراطية والسوق Grasset, p. 45).

تخطّ الديمقراطية. إنه تخطي مختلف كثيراً عما تصوره ثوريو الزمن الغابر إذا أخذنا بالحسبان المظاهر الجيدة لأفكارهم.

ويتعلق الأمر بالرأسمالية التي لا تشبه مطلقاً أحلام الشيوعية والاشتراكية من حيث إن تفوق السوق في الاقتصاد هو بحدّ ذاته كما سنرى ضرورة ديمقراطية. إن الدفع الديمقراطي هو دفع نحو الحرية، دفع للبحث عن حكم ذاتي. فهو يحمي دائماً حرية التبادل في وجه محاولات التسلط. زيادة على ذلك، لا يريد هذا الدفع اتهام عولمة الاقتصاد الذي يعني بشكل أساسي الاستخدام الحر للتقنيات الجديدة للنقل والاتصال. لكن يمكننا التنبؤ مع القليل من المجازفة بالخطأ أنه سينتج انقلابات هامة في الأنظمة المتسلطة القائمة حالياً، خاصة في علاقات العمل التي تتصف بها الرأسمالية، غير أن جيوب التسلط لا تستطيع المقاومة إلى ما لا نهاية أمام ضغط ثقافة لم يعد الخضوع والطاعة يعتبر فيها قيّماً، ويحتاج ذلك إلى الوقت مع الرجوع إلى الوراء وإعادة النظر، لكن على المدى الطويل فإن التقدم البطيء والمتعرج للديمقراطية يبدو قاسياً.

لا يعتبر مثل هذا التخطي للرأسمالية غير مطابق للحكم الشيوعي فقط، بل إنه لا يشبه الحلم على الإطلاق إذ ليس للديمقراطية تأثيرات مريحة ولا تقيم مناخاً فردوسياً. إنها تجعل كل شخص مسؤولاً عن عناصر متعددة من حياته مع كل القلق المترتب عن ذلك. وهي لا تجعل من السهل أبداً اتخاذ القرارات بل على العكس. ويجب القول إن جنة عدن كانت بمثابة ديكتاتورية. في بعض الحالات، وفي بعضها فقط، فالوضع المثالي للمواطن هو العيش في ظل سلطة ديكتاتور عطوف بقدر ما هو عليه الله الأب. تستدعي الاستقلالية خسارة للبراءة المكلفة والمؤلمة. يبدو ما بعد الرأسمالية الذي ينتشر أقل ظلماً، أكثر تحرراً وأكثر احتراماً للكرامة الإنسانية لكنه يزيد من مسؤوليات الفرد عوضاً عن تقليصها. حصل ذلك مع انعتاقات التاريخ الغابر؛ لنفكر على سبيل المثال في وضع الموظف المتوسط الأجر في المجتمع الحالي مقارنة مع وضع العبد الذي يعيش على حساب سيده أو في مواطن الجمهورية مقارنة مع تابع النظام القديم،

وليس هناك سبب أن تكون الانعتاقات في المستقبل مختلفة بشكل عجائبي.

أدوات جديدة للتفكير بالبديل

ليس انعكاس ذلك على المجتمع المستقبلي سوى ممارسة تطلع إلى أفق أكثر بعداً وضمن مجال أكثر اتساعاً من أعمال البحث المطبقة عادةً. إنه مجال واسع للبحث بجهد متروك مع الأسف للمجهول في عصرنا. نستطيع بالطبع فهم تردد المفكرين وصحوتهم في صباهم المجنون خلف متاريس أيار متأملين الفراغ الذي سببه سقوط الماركسية. وتحتاج النظريات أيضاً إلى فترة من الحداد، وكان للمشروع الماركسي ادعاء استيعاب كل تطلعات المساواة والتحرر بحيث لا يؤدي فشله إلى بثّ الشك حول شرعية كل التطلعات التابعة له. غير أن الدفع الديمقراطي سبق الماركسية وسيستمر بعده دون عناء.

من الجائز الأمل بأن التخطيط الاجتماعي سيكون له حق الوجود بين أبحاث العلوم الإنسانية، ولا يستطيع هذا النمط من التوقع ذي الطبيعة المنضبطة ذاتياً الاكتفاء بتحرك موضوعي بسيط وآلي. وإذا طلبنا من سائق سيارة أن يحدّد مكان تواجده بعد ساعة، يبدأ على الأرجح بالتساؤل أين يتمنى الذهاب. بالطبع ليس المجتمع سيارة تقاد بطريقة واعية. ومع هذا، بقدر ما تستطيع الأفكار والمشاريع التي تنشط السكان التأثير على تطور المؤسسات الاجتماعية، لا يجب على التخطيط الاجتماعي أن يكون انعكاساً لما هو ممكن بل أيضاً على ما هو مرام. من المهم إذن فهم الآليات الاقتصادية والاجتماعية معاً والتي تحدّد مجال الممكن وتحلّل الأهداف الاجتماعية التي تعتبر الأفضل في تحريك الطاقات التغييرية للمجتمعات المعنية. إن إهمال الشق الأول، الهدف لهذه الدراسة هو بمثابة الوقوع في الطوبوية، ما يعني بناء مشاريع لا مستقبل لها، وإهمال الشق المعياري يؤدي عموماً إلى امتثال قصير النظر مما يعني الانصياع اللاإرادي للآراء المسبقة في الوقت الحاضر.

وفيما يتعلق بالشق الأول، نمتلك اليوم تفوقاً هاماً على منظّري الاشتراكية،

بفضل التطورات العلمية الهامة التي تحققت خلال القرن العشرين في فهم الآليات الاقتصادية والاجتماعية، ونفهم اليوم بشكل أفضل آليات عمل الأسواق وخاصة الشروط التي تستطيع بموجبها إنتاج تأثيرات مفرحة أو كارثية. ونعرف أيضاً بشكل أفضل حسنات ومساوئ الإدارة الرسمية وليس فقط بفضل التجارب السيئة للبلدان الاشتراكية. عموماً، أعطى تحليل العواقب الناتجة عن أشكال مختلفة من التنظيم الجماعي عبر الحوافز التي تقدمها للأفراد، الكثير من التقدم. وقد تجددت النظرية الاقتصادية المرتبطة أحياناً بعلم النفس وعلم الاجتماع بعمق من خلال الأبحاث التي أجريت في القرن العشرين. نحن والحالة هذه متسلحون بشكل أفضل للتفكير بالبديل بعكس مفكري القرن التاسع عشر الذين وضعوا قواعد الحركة الشيوعية أو عوضاً عن مفكري النصف الأول من القرن العشرين الذين استكشفوا سبلاً أخرى مثل «اشتراكية السوق».

فيما يختص بالشق المعياري، فإن تطورات القرن العشرين غنية جداً أيضاً باستثناء انها أحادية خط التطور. وقد تجددت فلسفة الأخلاق والسياسية بعمق وأنتجت مادة مهمة للملاحظة فيما يختص بالعدالة الاجتماعية. وقد أصبحت مصالحة قيم الحرية والمساواة مسألة بحث من الدرجة الأولى تعتبر مباشرة في تماس مع التساؤلات المعاصرة. وقد عرفت النظرية الاقتصادية بحدّ ذاتها تاريخاً متحركاً في هذا المجال، ومع أن فهم المسائل المعيارية تطور بشكل مستمر لدى الاختصاصيين، لاحظنا في بعض الحالات تراجعاً. غير أنه بينما دافعت النظرية الانتفاعية القوية في بداية القرن العشرين (المستوحاة من فكر Bentham) بوضوح عن شرعية تحولات إعادة التوزيع لصالح الأكثر فقراً، انضم العديد من المؤلفين بعد ذلك إلى فكرة أن كل مقارنة، بين الأفراد الهادفين إلى تحديد مَن الأقل فقراً، لا تستطيع أن تتشكل إلا من خلال استحضار أحكام ذاتية محض. أردأ ما كان في النصف الثاني من القرن العشرين، أن عدداً من العلماء انكبوا على مسألة تعريف الملكية المشتركة وأمضوا وقتهم باللعب على التناقضات المنطقية معتمدين بشكل عفوي التأثير الذي انتشر بشكل متخطياً الدوائر الأكاديمية الذي كان

يستحيل التنبؤ بنهائيته أو بمنطقيته في هذا الموضوع. وعليه، فإن مشاكل التوزيع والعدالة الاجتماعية غائبة بشكل واسع اليوم في التعليم الجامعي للاقتصاد، ويعتبر العديد من الاقتصاديين أن هذه المشاكل غير مهمة لفرعهم العلمي[1]. مع هكذا ترتيبات، لا يجب الاندهاش أن نصائح الخبراء الاقتصاديين، كتلك الموجهة على سبيل المثال إلى البلدان الفقيرة عن طريق المنظمات الدولية، أو أيضاً تلك التي تؤثر في البناء الأوروبي، أهملت لفترة طويلة العواقب الاجتماعية للسياسات الاقتصادية. وهكذا فقد اكتسب الاقتصاد شهرة غير مرضية تظهر مع ذلك غير مبررة إذا بذلنا جهداً في العودة إلى المصادر. بعيداً عن تقديس البحث الأناني للربح المادي، وعدم اللاإنسانية الباردة للمجتمع وعدم المساواة دون مبررات، يقدّم الاقتصاد اليوم مادة نظرية جوهرية للتفكير بالعدالة الاجتماعية. ومن خلال التعاطف مع التطورات الحديثة للنظريات الفلسفية للعدالة، نحصل على تجسيد يسمح بإعادة إعطاء أساس صلب للمساواة على أنها قيمة مركزية للعدالة الاجتماعية.

---

(1) كما يصفه بأسف A.B. Atkinson «الاختفاء الغريب لاقتصاديات الرفاه الاجتماعي»، Kyklos 54: 193-206, 2001.

1
إعادة تأسيس المساواة

الفقراء والأغنياء

هناك عدّة إحصائيات تصف عدم المساواة لكن الأرقام تجهد في إعطاء صورة للأحجام المتعددة لعدم المساواة. عندما نقول إن نصف سكان العالم يعيشون بدخل لا يتعدى الدولارين للفرد يومياً فإن هذا وصف تجريدي محض. ولا يعني الفقر فقط أن نعيش ولدينا بعض الأثاث في مسكن سيئ وأن نتغذى بشكل سيئ ونرتدي القليل من الملابس. فهو يعني أيضاً عدم معرفتنا لما يخبئه لنا الغد، وأن مرضاً بسيطاً يمكن أن يدفع إلى البؤس وأن علينا القبول بأعمال خطرة ومؤلمة والتضحية بصحتنا للعيش لفترة. وقد أصبحت العلاقات الإنسانية صعبة ضمن العائلة نتيجة الاختلاط وعدم الراحة بحيث لا يستطيع الأولاد الذهاب إلى المدرسة أو إنجاز وظائفهم لعدم وجود مكان وعدم الراحة. أن يتمكن هذا الشخص أو ذاك من وضعك تحت سيطرته واستخدامك كما يشاء تحت التهديد. أن تكوني امرأة، هذا يعني الوقوع في وضع أدنى والأمل بحياة محدودة ومعاملات متدنية. أن يرفضك المجتمع السليم ويثقل عليك ويضطهدك المولجون بحمايتك. أن تكون مشاريع المستقبل مستحيلة، وأن نواسي أنفسنا بالأحلام المستحيلة. أن نكون مجبرين على رؤية أطفالنا يموتون من أمراض بسيطة عند الأغنياء. إنه إذا أكلنا بشكل سيئ أو قليلاً جداً، وكانت التغذية غير محببة فلأن الأسنان حالتها سيئة والمعدة مجروحة.

توجد تناقضات حول التطور المعاصر لعدم المساواة في الدخل على

الصعيد العالمي، إذ إن المسائل قابلة للجدل وكذلك المقارنات في مستوى المعيشة بين الدول الحساسة لكن هناك شيء مؤكد. تزايد الفارق بين الدول الأكثر غنى والأكثر فقراً خلال العقود الماضية. فقد استطاعت الدول الأكثر غنى زيادة ثرواتها بوتيرة لا سابق لها بينما بقي الفقراء بمستوى معيشة ثابت ومتدني. هذا صحيح على المستوى العالمي وهو كذلك أيضاً ضمن البلدان الرئيسية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تجمدت قدرة الشراء لدى أصحاب الرواتب المتدنية خلال السنوات الأربعين الماضية بينما تضاعفت قدرة الشراء لدى الشركات إلى أكثر من عشرة أضعاف. ومرة أخرى، تجاهلت أرقام الدخل سوء الأحوال ووتيرة العمل وتدني فرص العمل مع تزايد خيبة الأمل وعواقبها على الصحة وفقدان الثقة بالتأمينات الاجتماعية خاصة ما يتعلق بالتعاقد وتصاعد سوء السلوك في الأحياء الفقيرة.

العدالة، المساواة، نفس المعركة

لن يكون من الصعب حصول توافق للأسف على هذه الحالة، لكنها لم تعد دافعاً للثورة. لقد أدى سقوط الماركسية إلى تشويه مفهوم العدالة الاجتماعية وتقدمت فكرة شرعية عدم المساواة جزئياً.

يمكن الحديث في هذا الصدد عن «أسطورة العدالة» التي تنقل فكرة أن المساواة الصافية والبسيطة لم تعد مثالاً شرعياً وانه يجب تقديم صيغة أكثر تعقيداً للعدالة. ضمن هذا النمط من الخطاب، تبقى صيغة العدالة هذه غير معروفة بشكل جيد، وتستخدم بشكل خاص حجة للتخلص من مسألة عدم المساواة. إن هذا الاستغلال المناهض للمساواة لصيغة العدالة هو مفارقة بالنسبة لعالم الاقتصاد وعالم الفلسفة من منطلق أن النظريات الاقتصادية والفلسفية التي تحرّك هذه الصيغة تحت أشكال مختلفة لها مضمون مساواتي عميق.

وفي الغالب، تستخدم حجتان لإعطاء ماهية مناهضة للمساواة مقابل صيغة العدالة. وتستلهم الحجة الأولى من نظرية العدالة الاجتماعية المعدّة من قبل

الفيلسوف الأميركي John Rawls[1]. وعلى عكس ذلك، عمل هذا الفيلسوف على إعادة إضفاء شرعية جديدة لمبدأ المساواة.

دافع Rawls عن فكرة، أن إعادة التوزيع مسألة مركزية للعدالة الاجتماعية وأنّ تساوي المصادر المعطاة لكل فرد هي أفضل التوزيعات الممكنة. وتعتبر فلسفته مساواتية أساساً، غير أنه اعترف بأن المساواة المطلقة غير مرغوب فيها إذا أدّت إلى تسوية من القاعدة.

يفترض في بحث موضوع المساواة أن يعبّر عن نفسه في الواقع على شكل أولوية معطاة للأكثر فقراً، ما يعني أن الأفضل يكمن حيث توجد إمكانية أحسن للأكثر فقراً. غير أنه ليس مضموناً أن تكون الحالة المثلى عادلة بشكل كامل نتيجة قلّة الإغراءات المترتبة على إعادة التوزيع.

لنأخذ مثالاً بسيطاً، نتصور إقامة نظام إعادة توزيع يساوي بشكل كامل الدخل السنوي للأفراد، فتصبح نتيجة هذا النظام قيام كل فرد بتصور دخل صافي يوازي معدل المداخيل الصافية لكل السكان. ويمكن أن يكون هذا المعدل ثابتاً ضمن عدد سكان يصل إلى عدّة ملايين من العاملين ولا يمكن تعديله بتغيير دخل عمل إنسان معزول. وهكذا لن يكون لأحد سيطرة على دخله الصافي ولن يعود أحد مدفوعاً للحصول على دخل عمل إذا كان مستفيداً من تأمين الدخل ويمكنه الانكباب على النشاطات التي يفضلها حتى لو كانت أقلّ ربحاً من غيرها. وتكون نتيجة كل هذه الاختيارات الفردية سقوط كارثي للدخل المتوسط وهو سقوط قد يكون مهماً بحيث يصبح الدخل الناتج نهائياً أقل من أدنى دخل يمكن منحه للأفقر في نظام أقل توزيعية يحافظ على الحوافز للأكثر غنى على كسب ربح وفير.

إن فكرة أن المساواة لا ينبغي أن تتم رغم أنف الجميع وأنّ أفضل بحث عن المساواة هو بإعطاء الأولوية للأكثر فقراً، هي منطقية ولا يجب رفضها. لكن من الممكن تحويلها عن هدفها للتأكيد أن عدم المساواة غير مهم وأن الامتيازات

---

(1) راجع نظرية العدالة، Théorie de la justice, Seuil، 1987.

المعطاة للأكثر غنى مبررة بما أن لها تداعيات إيجابية بالنسبة للأكثر فقراً. وهكذا نجرؤ اعتبار عادلاً تدني الجزء الأعلى للضريبة على الدخل دون التحقق بأن الآلية الناتجة عنها لها آثار إيجابية على الفقراء. وهكذا تستطيع أسطورة العدالة أن تعمل في تغطية سياسة لا مساواتية.

وعلى عكس ذلك، يجب التأكيد على واقع أن التركيز الأساسي المعطى للأكثر فقراً ضروري. ويجب على مجمل النظام الاجتماعي أن يكون مدركاً بجعل مصير الأكثر فقراً أفضل الممكن. وليس هناك أدنى شك بأن مثل هذا التوجه، يقود إلى مجتمع عادل بشكل كامل. وتمثل إعطاء الأولوية للأكثر فقراً التعبير الأفضل للمساواتية وليس نقيضه.

ولدى الحجة الأخرى التي تعطي تجسيداً لفكرة اختلاف العدالة عن المساواة، بعض التشابه مع الأولى لكنها تضع مسؤولية الأفراد عن أوضاعهم الخاصة بالمرتبة الأولى. ولا يجب الحديث بعد الآن عن تساوي النتائج، عن الحالات المؤثرة إذ إن ذلك يجرّد الأفراد من مسؤولياتهم ويسمح للماكرين الصغار باستغلال آليات إعادة التوزيع. ويكفي تحقيق تكافؤ الفرص، الفرص المقدمة لكل فرد. ضمن هذا التكافؤ للفرص، يمارس كل فرد مسؤوليته باختيار اقتناص الفرص الأفضل أو تبديدها. ونتيجة ذلك، يمكن أن تحصل مظالم مهمة وربما فقر مدقع للأكثر طيشاً، لكن من الممكن القول أنه ليس هناك ظلماً وأن المسؤولية تقع على الأكثر فقراً[1].

إن ما هو مقلق في هذه المبادرة المحقة قدرتنا على التصور بشكل صحيح أن المظالم النهائية مهمة اختيارياً. وينسجم تكافؤ الفرص بشكل رئيسي مع المكافآت الملكية للأكثر أحقية وحالة من شبه الاستعباد بالنسبة للآخرين. بمعنى

(1) من أجل وصف يحتذى به عن الإشارة المتزايدة إلى المسؤولية الشخصية في الخطب السياسية المؤدية إلى تجريم الأفراد ومنع مصادرة السلطة العامة. راجع: B. Barry, Why Social Justice Matters, Polity 2005.

آخر، فإن حقيقة إنكار تساوي النتائج للاكتفاء بتكافؤ الفرص دون تحديد أكثر يفتح المجال أمام عدم تساوي الشروط الأكثر قوة التي يمكننا إدراكها.

لكن النقطة الأكثر دقة هي التحقق من أن لدى الأفراد فرص متساوية فعلياً ويستحقون بالفعل وضعهم. إذا نظرنا إلى فردين يعيش أحدهما بحبوحة والثاني حالة فقر على قاعدة الفرص المتكافئة افتراضياً، هل نستطيع القول أنهما يستحقان الاختلاف الذي يجعلهما متباينين؟ يجب التساؤل حول منشأ تصرفاتهما المختلفة. نعرف أن القدرة على اقتناص الفرص المتاحة، والتأقلم مع مصاعب الحياة لها صلة كبيرة بالتعليم والطفولة. لكن حتى التناسب مع القلق الذي يستطيع كبح بعض إمكانيات الإنجازات يفسّر نفسه من خلال صدمات ما بعد الولادة. وبناءً عليه لا نستطيع التأكد أبداً أن للأفراد فرصاً متساوية بالفعل ولن نكون متأكدين أيضاً بأن نظام تكافؤ الفرص لا يؤدي بشكل محدد وبسيط إلى مكافأة أولئك الذين زودتهم الصدفة الوراثية أو فرص الولادة بإمكانيات جيدة في مجال التصرف والتكيّف، وتنص الوسيلة الوحيدة لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص مع تجنّب أي شك في هذا المجال على تحقيق تساوي النتائج على الأقل!

ونرى أن الذين يدعون تطبيق تكافؤ الفرص يستخدمونها حجة لتبرير التخلي عن فكرة المساواة في الظروف الاجتماعية ما يدل على عدم جديتهم بالنسبة لصيغة تكافؤ الفرص بحدّ ذاتها وهم مستعدون في الواقع لمكافأة المواهب والكفاءات التي يدين بها الأفراد للصدفة ولا يستحقونها بالفعل.

المساواة لأي شيء؟

يجب على أسطورة العدالة واستغلالها المناهض للمساواة أن لا تحجب وجود نقاش حقيقي حول مضمون العدالة الاجتماعية التي يجب البحث عنها. ولا يعني تساوي الظروف الاجتماعية تساوي النتائج بأدق تفاصيل الحياة وسيكون ذلك سخيفاً وظالماً. يجب السماح للاختلافات بين الأفراد والجماعات الفكرية التعبير عن نفسها طالما هذا يتناسب مع الحفاظ على عدالة اجتماعية. يجب

تحقيق استقلالية الأفراد في الخيارات الصحيحة من خلال ممارسة حقيقية للمسؤولية الشخصية. لذلك من المفيد التحديد بأية أحجام نتمنى المساواة بين أفراد المجتمع.

نستطيع أولاً اقتراح البحث عن المساواة على صعيد السعادة والرضى الذاتي. وبما أن التعبير الأفضل للمساواة هو إعطاء الأولوية للأكثر فقراً، والبحث عن السعادة للأقل سعادة، يتمتع هذا الاقتراح بميزة احترام الاختلافات بين الأفراد في مشاريع حياتهم بما أن أحدهم قادر على إيجاد سعادته في حياة بسيطة في الطبيعة بينما يستطيع الآخر إيجادها في الاضطراب المدني على سبيل المثال. ومع ذلك فمن الصعب تطبيقها عملياً لوجود طرق متعددة للشقاء، وليس من المؤكد أن كل أشكال الشقاء تستحق نفس الانتباه ونفس النمط من المساعدة. إن المساعدات المالية وإعادة توزيع الدخل بطريقة منطقية غير قادرة على علاج الخيبات والإذلال الذي يواجهه المضطهدون ويأس الذين ضاعت طفولتهم وخيبة الأمل المزمنة للذين ينشدون النجاح في الأعمال. أضف إلى ذلك، انه بالرغم من كون الطموح إلى السعادة هو الشيء الطبيعي، ربما يصبح خطراً جعله الأساس الوحيد للمجتمع. بكل الأحوال، ليس من الصعب جعل الناس سعداء بشكل اصطناعي، يمكننا هنا تنشيط بحث العناصر النفسية المتحركة وتصور توزيع مجاني لحبوب السعادة. لكن ليس هذا ما نبتغيه، إذا قمنا بالتمييز بين السعادة الاصطناعية والسعادة الحقيقية، فهذا يعني أننا لا نبحث فقط عن حالة ذهنية اغتباطية بل عن حياة ذات مضمون مرضي. ويتمّ تعريف نوعية السعادة الحقيقية بمجموعة من الأمور الواقعية التي تجعل الحقيقة تطابق ما نتمناه، للسعادة الحقيقية علاقة مع الرضى بخياراتنا وليس فقط مع حالة ذهنية من الغبطة. بناءً عليه، يستند مضمون السعادة إلى صلابة الاختيارات بحيث تبدو صعبة التعريف.

بأي حال من الأحوال لا يمكن للعدالة الاجتماعية ببساطة الاقتصار على البحث عن سعادة الأقل رضى. بالدرجة الأولى كيف نستطيع تقييم شخص أقل

رضى من الآخر؟ يبدو أصحاب الملايين الذين يفقدون ثرواتهم عند هبوط البورصة الأكثر تعاسة والأقل رضى، لكن هل هم بالفعل موضع شكوى أكثر من الذي يشعر بالسعادة لحصوله على عمل؟ بالدرجة الثانية، لا يجب وضع الخيارات في نفس المستوى. فالذي يتمنى العيش ببساطة يكون أكثر رضى من الذي يتمنى تمضية حياته في السفر حول العالم، لكن ذلك لا يشكل مبرراً كافياً لإعطاء مداخيل إضافية للثاني. وأخيراً بالدرجة الثالثة، يتأثر مضمون الاختيارات بشكل واسع بعمليات التريث التي يقترحها المحيط ويصبح من السخف اعتبار الخيارات الفردية مسألة جامدة.

وبناءً عليه لا يمكن للمساواة أن تصبح مبدأً ببساطة تساوي السعادة والرضى الذاتي، وقد اقترح فلاسفة أمثال Rawls وDworkin تعريف العدالة الاجتماعية بالتعاقب من خلال المداخيل. ولذلك يجب إعادة البحث عن تساوي المداخيل التي يمتلكها الأفراد في حياتهم وبشكل أدق البحث في زيادة كمية الموارد الموضوعة بتصرف الأكثر فقراً. ويعتبر هذا الاقتراح منطقياً أكثر من السابق كونه لا يشير إلى منح المزيد من المداخيل لشخص عيبه الوحيد أنه متطلب في اختياراته أكثر من الآخرين. ويحترم هذا الاقتراح أيضاً تنوع الأشخاص بما أنه مع مداخيل متساوية الكمية يمكن أن تنفذ مشاريع حياتية متنوعة. وهو يعطي مكاناً مرموقاً للمسؤولية الفردية تاركاً الحرية لكل شخص لاستخدام موارده.

بكل حال، تبدو هذه البادرة غير كافية لعدة أسباب. أولاً لا تختصر الحياة باستخدام الموارد لأغراض خاصة، ولا تنص المساواة على تقاسم الحلوى فقط لكنها أيضاً وقبل كل شيء على تنظيم العلاقات الاجتماعية. وبشكل خاص، تهمل هذه البادرة علاقات السلطة ومظاهر السيطرة رغم إيراد Rawls لها ضمن قائمة الموارد موضوع التقاسم والامتيازات في مواقع السلطة والمسؤولية.

هناك صعوبة أخرى تتعلق بحقيقة أن قدرات الأفراد غير متساوية في الحصول على حصة من المداخيل نتيجة اختلاف القدرات الجسدية والفكرية

والنفسية. وبينما تجاهل Rawls عن قصد هذه المسألة، أخذها Dworkin[1] على محمل الجد واقترح اعتبار الكفاءات الشخصية موارد داخلية والبحث عن المساواة ليس من أجل الموارد الخارجية بل من أجل مجمل الموارد الداخلية والخارجية التي يمتلكها كل فرد. لكن ذلك يطرح مشكلة تقييم الموارد الداخلية. كيف يمكن قياس عواقب خسارة الأم وأنت في سن الرابعة على سبيل المثال؟ يقترح Dworkin تصوراً لما قد يحصل إذا استطاع الأفراد الحصول قبل ولادتهم على تأمين ضد خطر أن يحصلوا على موارد داخلية غير كافية كمّاً أو نوعاً. يجب على النظام العام للخدمات الاجتماعية وفقاً لـ Dworkin محاولة إعادة تفعيل دفع العلاوات والتعويضات قدر الإمكان والتي كانت تعمل وفق أسلوب «التأمين الافتراضي». وتعتبر هذه الفكرة مشابهة لحجة عامة قدّمها عالم الاقتصاد John Harsanyi وتنص على التساؤل عما يمكننا تفضيله لو أتيحت لنا فرصة متساوية لنكون شخصاً ذا شأن في المجتمع. ويعتبر هذا الحل مغرياً بشكل خاطئ. وفي مجال التأمين الافتراضي، يقوم الفرد بالتقدير آخذاً بالحسبان القدرات المتنوعة للمواهب والمصاعب التي تواجهه. لا علاقة لذلك بمشكلة توزيع المداخيل بين الأشخاص المختلفين، وإذا كنت مستعداً للمجازفة بقدر ضعيف من العيش نتيجة عجز أساسي، فإن هذا لا يعني أن لديّ الحق برفض مساعدة العاجزين إذا كنت صحيحاً أو وجوب رفض المساعدة من قبل الأصحّاء كوني عاجزاً.

وأخيراً فإن هذه المبادرات متقاربة بشكل خطير على صعيد الموارد مع تكافؤ الفرد عندما تقود إلى القول إن الأفراد الذين يبددون ما يملكونه من موارد في بداية حياتهم لا حق لهم بطلب مساعدة خاصة فيما بعد.

ونلاحظ أنه ليس سهلاً تعريف تكافؤ الفرص بشكل دقيق وبسيط ومرضي. وتشارك المقاربات في مجال السعادة أو الموارد بنفس المشروع في تعريف

---

(1) راجع: Sovereign Virtue: The Theory and Practice of Equality، النظرية والتطبيق للعدالة، نشرة جامعة هارفرد عام 2000.

المساواة بأسلوب تجريدي دون الحاجة إلى الحسم حول الأهمية المتعلقة بمختلف الأبعاد في الحياة. ويخشى علماء الفلسفة والاقتصاد الحديث بشكل موضوعي عن ما هو هام في الحياة وما يوصل إلى تحقيق حياة جيدة. ولدى العلماء شعور أنهم سيصلون إلى فرض فهم عقائدي جامد عن الحياة مبني على اختيارات خاصة لا يحق فرضها على المجتمع.

وتلقى هذه الخشية تقديراً، لكن يجب أن نمرّ بفرز بين ما هو مهم وما هو أهم من أجل التعريف الموضوعي لنمط مقبول لتكافؤ الفرص. في العمق، فإن المقاربة بعبارات السعادة أو تلك المتكلمة عن الموارد تحقق هذا الفرز، حتى ولو كان بأسلوب تبسيطي قابل للنقاش.

غير أن هذه الضرورة معترف بها من قبل العديد من المؤلفين الذين اقترح بعضهم لائحته الخاصة (وقد نشر Rawls لائحة أكثر دقة للموارد الأساسية المطلوب مساواتها) بينما ترك الآخرون لكل مجتمع حق وضع لائحته بأسلوب ديمقراطي. إن العمل على التخلي عن التعريف الموضوعي للمساواة كمادة للنقاش الديمقراطي خيار معقول لكنه سهل جداً، إذ إنه يفترض إشباع الجدل الديمقراطي بحدّ ذاته باقتراحات. وإذا كان مفكرو المساواة غير مستعدين شخصياً للمجازفة بطرح مقترحات موضوعية، فمن سيفعل ذلك؟

تساوي الاستقلالية

لنستكشف هنا الجوانب العامة لاقتراح عملي. بالدرجة الأولى، من المؤمل أن ينجو الأفراد من مظالم كبيرة في الثروة والدخل وأن يستفيد الفقراء من أرجحية خاصة آخذين بالاعتبار الأهمية والفائدة الهائلة للموارد الاقتصادية في اقتصاد السوق. غير أنه ليس كافياً الحديث بشكل عام عن الثروة والدخل، فمن الممكن أن تكون الثروة عرضة لمواجهة تقلبات هامة يسهل إلى حدّ ما القضاء عليها في حال الضرورة. ويمكن أيضاً كسب دخل بصعوبة إلى حدّ ما من حيث الوقت والعمل والإحباط والألم والتبعية والإذلال وأن يكون غير ثابت ومحتمل. كما أنه

باستطاعة الفرد إضافة إلى ذلك الاستفادة من الاستهلاك الجماعي المهم تبعاً للبيئة العائلية والاجتماعية التي يتواجد فيها: تحت سقف واحد يتم تقاسم الموارد والسلع الاستهلاكية (مكان مشترك، أدوات منزلية...) والأملاك العامة الموضوعة بتصرف السكان (مصلحة الطرق، الأمن، الثقافة، البيئة والمساحات الخضراء...) والتي تساهم في مستوى معيشته. ومن أجل مقارنة ما يمكن مقارنته، من المهم تقييم الحالات الفردية وإرجاعها إلى نموذج قياسي، بواسطة «سلّم معادلات». وتستطيع مثل هذه المعادلات الارتكاز على اختبارات شخصية للأفراد المعنيين أو على معاهدات موحدة. نستطيع على سبيل المثال التساؤل عن مدى استعداد كل فرد التضحية بالدخل (وفق خياراته الذاتية أو الخيارات الثابتة) لكي يصير داخله غير مشروط وغير متعلق بوقت عمله، وذلك لمقارنة أوضاع فردين لديهما نفس الدخل، يقوم الأول بعمل مضنٍ بدوام كامل بينما يعمل الآخر نصف دوام في محيط أكثر بهجة. وسنعمد إلى التوسع أبعد من ذلك فيما يتعلق بآليات هذه الحسابات ويكفي في الوقت الحاضر تذكر أنها تعني الفقراء ليس فقط الأشخاص الذين لهم دخل ضعيف بل بشكل أدق الذين لديهم ميراث ضعيف وغير نقدي، ودخل ضعيف وغير ثابت حصلوا عليه من عمل طويل ومضني والذين يعيشون بمعزل عن الاستهلاكات الجماعية في بيئة متدنية.

ويكمن البُعد الثاني في العلاقات الاجتماعية حيث يجب التفتيش عن المساواة. ومن المهم خاصة أن تتميز العلاقات بين الأشخاص بالمساواة وبشكل أوضح أن تكون قدرة القرار في أمورهم المشتركة مقسمة بشكل ديمقراطي. وسوف يعرض التعليل لهذه الضرورة الديمقراطية في الفصل التالي ولكن من المؤكد أن المساواة في العلاقات الاجتماعية متلائمة مع تنظيم سلطوي مستبد في مختلف النشاطات الإنسانية.

من جهة أخرى، من المؤمل تقديم حرية كبيرة للاختيار لدى الأفراد بفضل فكرة الاستقلالية والمسؤولية، أي أن تكون لديهم القدرة على الوصول إلى مجموعة من أنماط الحياة والأدوار الاجتماعية. ويجب أن يكون مجال هذا

الاختيار موزعاً بحدّ ذاته بشكل متساوٍ قدر الإمكان مما يعني عدم وجود أي من السكان أسير أدوار وأنماط مفروضة عن طريق الضغط الاجتماعي أو التجاري المنتشر. غير أن هذه الاستقلالية تفرض انتباهاً خاصاً لحالة الأفراد على صعيد الصحة والتعليم التي تشكل مكتسبات في ممارسة الاستقلالية، وتعتبر تلك المساواة نقطة هامة في الحصول على المكتسبات. وقد أصبحت ضمانة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان ضرورية من خلال المساواة في الوضع وفي الديمقراطية والاستقلال الذاتي.

وتجدر الإشارة أن هذا التعريف يتجنّب الفرض الدوغمائي لنمط حياة من خلال تأكيده على تقاسم السلطة وعلى الاستقلال الذاتي، ويقترب بذلك من نظريات تكافؤ الفرص والموارد. غير أن الفارق بين هذه النظريات وتلك يتمثل بمجموعة من أنماط الحياة والأدوار الاجتماعية المتوفرة التي عليها تجنّب عدم المساواة الجوهرية للثروة والسلطة. بالإجمال، نستطيع القول إن تساوي الفرص مثالية غير متكاملة: من غير المطلوب فرص متساوية فقط بل يجب أن تكون الفرص مساواتية في مضمونها مما يعني أن الأفراد لا يجازفون في خياراتهم بالوقوع في العوز أو تحت سيطرة الغير. وبدل القول بتساوي الفرص، نستطيع إذن الحديث فيما يتعلق بهذا الاقتراح البديل عن تساوي الاستقلالية. المقصود حين التنبه لكل الأحجام المهمة لعدم المساواة (الثروة، الدخل، الحالة الاجتماعية، المشاركة بالقرار والحريات الأساسية، الصحة والتعليم)، إعطاء الأولوية للذين لديهم استقلالية أقل دون الموافقة على فكرة أن فقدان الاستقلالية يمكن أن يبرّر بإدارة سيئة ذاتية للفرص المتاحة منذ البداية.

شكل آخر لوصف الفارق بين تساوي الفرص وتساوي الاستقلالية ينص على القول إنه من أجل تقييم الوضع الحالي للفرد، فإن الأولى تتركز على الماضي (هل تمتع الفرد بفرص متساوية؟) بينما تهتم الثانية بالمستقبل (هل يتمتع الفرد باستقلالية لبقية حياته؟). وعلى الأخص، فإن وظيفة المقاربة الثانية السماح للأفراد الذين أساءوا إدارة الفرص الاستفادة من المساعدة

لانطلاقة جديدة في الحياة[1].

يعترض المدافعون عن تساوي الفرص بأن الفرد الذي يبدد بشكل مستمر الموارد المعطاة له لا يستحق الانتباه. تبدو قساوتهم خليط مضطرب من البراغماتية والصلابة الأخلاقية. لا يجب إعطاء الفرد الذي يبدّد بشكل منهجي المساعدات التي يحصل عليها مساعدات جديدة لأنها بكل بساطة لن تفيد بشيء. بالمقابل، إذا كانت نتائج المساعدة التي تعطى له جيدة في وقت ما، ليس هناك سبب لمعاقبته بترك استقلالية ضعيفة له. وحتى عندما يكون من المستحيل التفريق بين الأفراد الذين يجنون فائدة من الفرصة الثانية والذين يبددونها فارضين تبني سياسة موحدة تجاههم، من الصعب الاعتقاد أن وجود فرص ثانية يكفي لتشريع قساوة غير عادلة تجاه الأوائل.

النظرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

من أجل تقييم عدم المساواة والبحث عن مساواة أكبر، يتوجب القدرة على مقارنة أوضاع مختلف عناصر الشعب، وقد أشرنا أعلاه باختصار كيف يمكن تصوّر ذلك. وتكمن صعوبة مثل هذه الممارسة في المعايير المتعددة (الثروة، الدخل، النشاط، المشقة، البيئة، الوصول إلى الخدمات العامة، الوضع القانوني، العلاقات الاجتماعية...) التي تساعد على وصف الأوضاع الفردية. كيف يقارن وضع متوسط الدخل الشديد المرض والمقيم في بيئة ريفية مع وضع زوجة عاطل عن العمل تقوم بعمل تطوعي وتعيش في مدينة كبرى؟

لقد ماطلت النظرية الاقتصادية طويلاً حول مسألة المقارنة بين الأشخاص. وكما أوردنا في المقدمة، سادت الفكرة في أواسط القرن العشرين بحيث ارتكزت هذه المقارنات بشكل أساسي على أحكام قيّمة لا أساس مادي لها. وهذا مرتبط بواقعة التفكير بمقارنة مستوى السعادة أو الرضا عند الأفراد تحت تأثير الفلسفة

---

(1) راجع: M. Fleurbaey: «Freedom with forgiveness»، «الحرية مع التسامح»: سياسات، فلسفة واقتصاديات، 4: 29 - 67، 2005.

النفعية وأنه بدا من المستحيل تعيير هذه الصيغ للمواضيع المختلفة.

وكان العنصر الآخر المشوش ظهور ما يسمى بنظرية الاختيار الاجتماعي والتي تمثّل إلى حدّ ما النظير في الاقتصاد لنظريات العدالة في الفلسفة السياسية. وكان هدفها بالفعل تعريف الأهداف الاجتماعية مع تركيز خاص على الفوائد الاقتصادية المختلفة للأفراد. وكان هذا القانون الخاص للاقتصاد مسرحاً لنوع من الكارثة النظرية حصل الحدث المحرك لها عام 1950 عندما نشر Kenneth Arrow محصّلة عرفت منذ ذلك الحين تحت اسم «نظرية الاستحالة»[1]. في هذه النشرة، طرح Arrow الأسس الحديثة لنظرية الاختيار الاجتماعي وقد ظهر أن هذا المظهر من مساهمته التي تطال قضية «المنوال» هو إيجابي، إذ إنه أظهر كيف نستطيع حساب تحديد الهدف الاجتماعي. لكن في الوقت الذي طرح فيه قواعد نظرية الاختيار الاجتماعي سدّد لها Arrow ضربة قاتلة معطياً إياها كمحصلة أولى نظرية الاستحالة. باختصار، تعرض هذه النظرية استحالة تقديم ملخص متماسك للأولويات المتنافرة للسكان حول الخيارات الاجتماعية المتوقعة إذا أردنا احترام ثلاثة شروط: 1) التجرد (يجب أن تكون النظرية غير متحيزة وغير مستلهمة فقط من أولويات فرد معين، 2) احترام الأولويات (يجب أن تحترم النظرية إجماع الأفراد عندما يتفق هؤلاء على تفضيل خيار على آخر. 3) (التقتير) يجب أن تقارن النظرية خيارين لتحديد أي منهما أفضل مع تفحص الأولويات السكانية العائدة لهذين الخيارين فقط.

للأسف، أعطى العديد من المؤلفين تفسيراً مدمراً لهذه النظرية. في الواقع، تظهر النظرية أنه من المستحيل تعريف هدف اجتماعي متماسك على قاعدة الأولويات الفردية وحدها وفق التفسير الأكثر شيوعاً، وأنه من الضروري اللجوء إلى تحقيق إضافي حول الأوضاع الفردية آخذين نوعاً من الإجراء المرقّم للسعادة الفردية مما يسمح بمقارنة مباشرة للأفراد. مع هكذا إجراء، من المريح في الواقع

(1) راجع: الاختيارات الجماعية والتفضيلات الفردية، Calmann Lévy: Cf. Choix Collectifs et préférences individuelles، 1974.

تعريف هدف اجتماعي على سبيل المثال انطلاقاً من معدل متزن للمؤشرات الفردية. بما أن اختيار قياس دلائل السعادة الفردية يفترض وفق وجهة النظر المنتشرة اتخاذ أحكام ذات قيمة صعبة التقدير، من الممكن تجربة استنتاج أن مشاكل التوزيع ومشاكل عدالة التوزيع تضع على المحك أحكام محض موضوعية وغير مطابقة. من هنا، عدم تحبيذ العديد من الاقتصاديين لقضايا العدالة التوزيعية[1].

وقد اقترح Amartya Sen للخروج من هذا المأزق اللجوء إلى الفلسفة الأخلاقية والسياسية لتعريف معيار رقمي، مناسب ومقارن للسعادة الفردية. وإذا كان يمكن تطبيق التحليل الفلسفي على هذه المسألة، لا نستطيع بعد الآن الادعاء أن المقارنات بين الأشخاص تنبع من الرأي الموضوعي من مجموع الواحد. دخل Sen بنفسه في الميدان الفلسفي ودافع عن نمط معين من الإجراء بمصطلحات الفرص (القدرات)، مما يتيح وضع نظريته الخاصة ضمن نظريات تكافؤ الفرص[2]. غير أنه لم يقترح إجراءً محدداً أو طريقة عملية معينة لوضع واحدة.

من جهة أخرى، كان الفلاسفة بحدّ ذاتهم متأثرين بنظرية Arrow واعتبروا من الطبيعي أن تؤدي مقارنة الحالات الفردية إلى «معضلة المؤشر». وفق هذه المعضلة، فإن القياس المرقم للحالات الفردية بمؤشر رقمي يجب أو يفترض أن يستند على قياس الرضا الفردي، الأمر غير المرضي إذا أردنا الاهتمام أكثر بالموارد أو فرص الأفراد أو استخدام مؤشر لا يعكس بصدق أولويات الأفراد بشكل جيد، بل على الأرجح تصوّر خارجي متقن أو أبوي لما يصنع حياة جيدة. ويكمن الرابط مع نظرية Arrow في حقيقة أن هذه النظرية قادرة أيضاً أن تفسّر

---

(1) نورد هنا، نكتة تبرز تأثير نظرية Arrow، قام بروفسور أميركي معروف بتقديم دراسة حول تحليل قيمة الفائدة المتركزة بشكل خاص على صيغة الفعالية، ويغامر أحدهم على اقتراح الاهتمام أيضاً بالعدالة. وكان جوابه التالي: «يذكرني ذلك بـ Arrow عندما تطرق إلى هذه المسائل. ونعرف إلى أين قاده ذلك!» وقد أيّده ضحك عام من المستمعين ذلك.

(2) راجع: Ethique et Economie، PUF، 1993.

على أنها صراع بين رفض استخدام مؤشرات الرضا الفردي (بما أن النظرية تحمل على أسلوب الأولويات الفردية في إعداد مؤشرات من هذا النمط) واحترام الأولويات (الشرط الثاني للنظرية).

غير أن هذه التفسيرات التشاؤمية لنظرية Arrow عرضة للخطأ بشكل واسع ولذلك نستطيع الحديث عن كارثة نظرية. وعلى عكس التفسير التشاؤمي للاقتصاديين، من الممكن تعريف هدف اجتماعي ومقارنة الحالات الفردية على القاعدة الوحيدة للأولويات الفردية. وعلى عكس تشاؤم الفلاسفة، ليست هناك أولويات فردية في المقارنات بين الأشخاص دون تعريف العدالة الاجتماعية بعبارات عن مستويات الرضا[1]. يجب أن تكون ببساطة أقلّ إلحاحاً من Arrow الذي أراد استخدام القليل من المعلومات حول موضوع الأولويات الفردية، كما هو مشترط في الضرورة الثالثة للتقتير الوارد أعلاه في مُلخص النظرية. والحالة هذه، نستطيع إظهار أن هذه الضرورة الثالثة هي مفرطة بشكل فعلي. ولمقارنة خيارين، من المناسب الأخذ بالحسبان الأولويات الفردية بمعزل عن خيارات أخرى غير الخيارين ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، رأينا أعلاه أنه من أجل تأييد وضع فرد يعمل بدوام كامل، من المفيد معرفة الدخل غير المشروط الذي يكفيه مقابل وضعه الحالي. إذا عملنا بهذا الأسلوب، نقوم بالإشارة إلى الأولويات الخاصة المرتبطة باختيار لا يعتبر بالضرورة جزءاً من الخيارات المطروحة عملياً، لكن المفيدة لتقييم مشقة عمله وقيمة الوقت المستهلك في العمل. ونستطيع هكذا التوصل إلى مقارنة حالة الأفراد دون العودة إلى شيء آخر غير الأولويات: إذن ليس من الضروري امتلاك تقييم رقمي لحالة الفرد التي تعتمد على أحكام عشوائية للمراقب.

---

(1) راجع: «M. Fleurbaey: «Choix social: une difficulté et de multiples possibilités، الخيار الاجتماعي: «صعوبة وإمكانيات متعددة»، النشرة الاقتصادية 51: 1215 - 1232، 2000؛ «لا التكامل ولا المساعدة الاجتماعية: دليل الأملاك الأولى ممكن»، نشرة الفلسفة الاقتصادية 7، 111 - 135، 2003.

باختصار، نستطيع العمل بالشكل التالي، يكفي تعريف حالة فردية بإشارة أكثر بساطة قدر الإمكان (عازب بحالة صحية جيدة يستفيد من بيئة عادية، من دخل ثابت وغير مربح، من نشاط اختياري، من وضع جيد. . .) وتقييم حالة كل فرد من خلال مستوى الدخل الذي يكفيه، وكبديل على وضعه الحالي، إذا كان في الحالة المرجعية. وعلى سبيل المثال، يقوم متوسط الدخل بعمل مضن في وضع مرؤوس مذلّ ويعيش في بيئة ملوّثة ويستطيع الإعلان عن موافقته على دخل يوازي 80 بالمئة من الحدّ الأدنى إذا انتقل إلى حالة مرجعية. ويقيس هذا الرقم عدم الرضا عن حالته مع الأخذ بعين الاعتبار أولوياته الخاصة. بالطبع، ليس من السهل تطبيق هذه النظرية بشكل عملي ويواجه الأفراد مصاعب في تصور وضع آخر غير وضعهم، غير أنه ليس واضحاً اختيار حالة المرجعية بكل مكوناتها وذلك يرجع في بعض الأحيان إلى اعتبارات من العدالة تقترح عدة خيارات منطقية، لكن نستطيع على الأقل التأكيد أن النظرية الاقتصادية تقدم علامات دقيقة لمقارنة الحالات الفردية وتعريف هدف للعدالة الاجتماعية دون الوقوع في المتاهات التي ترتبط بهذا النوع من الممارسة بشكل عام.

هل المساواة ممكنة؟

إن الجدل النهائي لأخصام العدالة الاجتماعية هو استحالة تحقيق الأخيرة. لاحظنا سابقاً أن هذا الجدل عاجز أمام صياغة مثالية العدالة على شكل الأولوية للأكثر فقراً. ومهما كانت الظروف أكثر أو أقلّ صعوبة، علينا العمل بأسلوب يكون فيه الوضع أفضل قدر الإمكان للأكثر فقراً. وبالتحديد من الممكن تحقيق مثل هذا الهدف ويمكن أن يقود كل السياسات العامة والإصلاحات القانونية والحركات السياسية المشككة بالتقدم الاجتماعي.

لنقم باختصار بتفحص كيفية التطلع اليوم إلى متابعة هذا الهدف. ان عولمة الشبكات المالية التي تسمح للثروات بوضع الدول في حال تنافس وبالهرب من الأماكن التي تفرض عليهم إعادة التوزيع فيها ضرائبَ مالية، تُعتبر أحد أكبر

العوائق في الصراع ضد عدم المساواة. وطالما هناك مجال حركة لدى الإدارة السياسية، أضيق من المصالح الاقتصادية التي تسعى للسيطرة عليها، فإنها تبقى عاجزة نسبياً. ومن أجل فهم هذه الظاهرة، فلنتصور أن إعادة التوزيع تنظّمت على مستوى الإدارات في فرنسا. لدى كل إدارة نظامها الضريبي، تحويلاتها الاجتماعية العائدة لها التي تقوم بتنظيمها كما تشاء. وسوف نرى عندها أن المستثمرين يركزون بسرعة على الإدارات الأقل توزيعاً، وتقوض للنشاط الاقتصادي عند الذين يريدون الحفاظ على مستوى معين من المساواة في المداخيل. ولن يكون هناك أي خيار لدى الأكثر فقراً في أماكن تواجدهم ويصبحوا مجبرين على الذهاب للبحث عن عمل حيث وجد. وتصبح الدوائر التوزيعية مجبرة على ترك نظرياتها العادلة والانتقال إلى وضع موعد تقريبي لإعادة توزيع ضعيفة. وتبدو مثل هذه الحالة مستحيلة حكماً، وسنبادر إلى التركيز على تنظيم إعادة التوزيع على المستوى الوطني لتفادي آثاره الفاسدة[1]. إلا أن هذا الوضع يحدث حالياً على المستوى العالمي والحل الوحيد له المرتبط بإقامة مؤسسات عالمية مناسبة سينتهي بإبصار النور، لكننا لا زلنا معتادين بشكل كبير على إدارة إقطاعياتنا الوطنية الصغيرة بشكل منفصل بحيث يتمّ ذلك بسرعة أكبر. وتثبت المماطلات صعوبة في العمل لبناء أوروبا.

نلاحظ مع ذلك انه رغم تحرك الرساميل فإن السياسات القومية المتنوعة على الصعيد المالي والاجتماعي تنتج آثاراً هامة دون أن تؤثر كثيراً على الوضع الاقتصادي للدول الأكثر توزيعاً للدخل. ونلاحظ أن الدول ذات الأوضاع الاقتصادية المتشابهة وذات الاقتصاد التركيبي بشكل أساسي مثل اقتصاد الولايات المتحدة وكندا قد عرفت تطورات متنوعة لعدم المساواة في الدخل بعد الضرائب والتحويلات، إذن لا تعتبر السياسات القومية المحض غير فعالة كلياً. وهذا يدل

---

(1) نشأ وضع مشابه في الواقع في الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين مع منافسة ضريبية بين مختلف الولايات ولم يكن بدون تأثير على الأزمة الكبرى للثلاثينات، وكان تدخل السلطة الفيدرالية حاسماً للخروج من هذه الحالة.

أي مستوى من الحريات غير المقارنة تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخل الحصول عليه إذا طبقت على المستوى العالمي.

وكما سنرى لاحقاً، فإن المساواة بالاستقلالية تخص الكثير من مستويات العيش لتتحقق بإعادة توزيع بسيطة لضريبة الدخل، ويتطلب تقاسم السلطة وتطور الاستقلالية الذاتية تعديلات أعمق على صعيد تنظيم الاقتصاد والسياسة، وتعديلات أكثر عمقاً بحيث يصبح من المستحيل الحفاظ على الرأسمالية كما نعرفها اليوم. وليس أقلّ حقيقة أن تحقيق مساواة جوهرية في الثروات والمداخيل هو مظهر مهم لعدالة الظروف الاجتماعية، التي ليس سهلاً وضعها موضع التنفيذ. علينا بمرحلة أولى الاهتمام بمشكلة إعادة توزيع المداخيل، وتأجيل مشكلة تقاسم السلطة إلى الفصل التالي.

ومن الطبيعي محاولة الاستفادة من تجدّد الأجيال لتحقيق إعادة تقييم مع كل ظهور لجيل جديد. ويتعلق ذلك أيضاً بتحويل الرأسمال المادي والمالي وأيضاً الرأسمال البشري والتعليمي. ندرك عادةً إعادة توزيع الإرث المادي والمالي على شكل ضريبة قاسية على الميراث مما يشكل مشكلة نتيجة لآثاره السلبية المتعددة. ويؤدي مثل هذا الأمر إلى عمليات هروب ضريبي كبيرة ويجازف في إحداث ضرر بالمدخرات.

رغم ذلك، فإن تجميد الثروات يلقى تأييداً قوياً وممكن التحقيق. لكن عوضاً عن مصادرة الثروات، من الأدهى توجيه استخدامها في أعمال مرغوبة. نحن على اطلاع على حسنات النظام الأميركي في تشجيع الهبات للمؤسسات، ونستطيع أن نستلهم أيضاً من فكرة قديمة لـ John Stuart Mill تنص على عدم فرض أي ضغط أو اقتطاع من أصحاب الثروات لكن بالمقابل منع الورثة والمانحين الحصول على مبلغ متراكم من الإرث والهبة طيلة حياتهم يفوق حدّاً معيناً. وترغم هذه الآلية الموصين على توزيع ثروتهم للذين هم أقلّ يسراً بشكل غير مباشر، وتسمح أيضاً بإعادة توزيع للثروات دون إلزام لعمليات تحويل التركة

بشكل مفرط. عند ذلك يعتمد اتساع عملية التوزيع ببساطة على المبلغ الأقصى المحدّد. وكلما كان ضعيفاً باقترابه من المعدل الوسطي للتركات المحولة كلما كان التوزيع أكبر.

تعتبر إعادة توزيع الرأسمال البشري أكثر صعوبة، مع ذلك تؤدي العلاقة الخاصة بين الأهل والأولاد داخل العائلة إلى إعادة إنتاج قوية للتصرفات وللنماذج الثقافية بحيث يصبح من الصعب مقاومتها بمؤسسات خارجية مثل المدرسة. وتجعل حاجة الأطفال إلى علاقة حميمة وقوية أقل تمنياً انفصالهم عن محيطهم العائلي وعند ملاحظة الخراب الناتج عن التجارب الجارحة للعائلة ووضع الأولاد في أوساط ربع العالم، يصير من الممكن التفكير أننا ذهبنا بعيداً في هذا الاتجاه.

فضلاً عن ذلك، مهما كانت إصلاحات النظام التعليمي الهادفة إلى فتحه وجعله ديمقراطياً، تتشكل فوارق مستوى الامتياز باستمرار وتنجح النخب الثقافية دائماً بالتميز وفي الحفاظ على الأساسي من امتيازاتها في الوصول إلى الوظائف الأفضل.

وإذا كان المرور بالليسيه علامة مميزة للنجاح المدرسي، فقد أدّى افتتاح الليسيات إلى تميّز النخبة بتفوقهم في التعليم العالي، وحالياً فإن المدارس الكبرى هي التي تحدّد التفوق بعدما اجتاحت الطبقات الشعبية الجامعة. غير أن جهود فتح الأخيرة لم تمنع مؤسسات خاصة من الاستمرار والتجدد في مكان آخر. وبالرغم من قدرة النظام التعليمي الوصول إلى توزيع شهادات بمعزل عن المنشأ الاجتماعي فإن عدم تكافؤ الفرص في سوق العمل ليس ممحياً إلى هذا الحدّ طالما نلاحظ أن الأصل الاجتماعي يؤثر أيضاً بشكل أساسي على المسار المهني للأفراد رغم وجود شهادة متساوية.

لا يجب الأمل كثيراً بالنسبة للنظام التعليمي المنعزل والتفكير بمساعدة العائلات ومرافقتها في تحصيلها العلمي. وهكذا وبشكل مفاجئ يمكن لسياسة

الإسكان أن تثبت أهميتها بحيث يكون مسكن واسع ومريح أساسي لإعطاء فرصة للطفل للتركيز في واجباته[1].

بالرغم من ذلك تبقى مشكلة الفلسفة الأساسية للنظام التعليمي. واستناداً إلى مبادئ النخبوية الجمهورية التي أرست نظامنا، يجب اقتراح نفس الموارد المدرسية لكل الطلاب وعلى كل منهم متابعة التخصص الذي يتلاءم مع تطلعاته الشخصية. وتتمثل نتيجة هذا النظام بأن الأكثر نبوغاً في نشأتهم العائلية أو في قدراتهم الشخصية يحصلون في الواقع على مداخيل أكبر في نهاية تخصصهم الأطول من الآخرين. في الواقع، نحن نعلم أن الأكثر غنى يحصلون أيضاً منذ البداية على تعليم نوعي بخرق مبدأ تكافؤ الفرص. ويساهم هذا النظام في إعادة التوزيع العكسي ونستطيع التأسف لأن ضريبة TVA المدفوعة من قبل الأكثر فقراً تساهم في تمويل التعليم العالي الذي لا يستطيعون الوصول إليه.

إلا أن هذه النظرية للعرض الدراسي الموحد غير مقدسة بتاتاً ويمكن استبدالها بالمبدأ البديل لتقديم مختلف ينص على إعطاء موارد أكثر للذين لديهم صعوبات أكبر. وتنتسب مناطق التعليم الأساسية ومبادرات الدعم الدراسي إلى هذا المنطق، لكن الأمثل موازنة العرض الدراسي للمستوى الفردي من أجل تقديم مساعدة لكل من لديه صعوبات في متابعة النظام العادي للتعليم. وتكمن الصعوبة مع نظرية التقديم المختلف في تعريف قاعدة تسمح بموازنة الفائض من الموارد المعطى للأكثر حاجة. وينص الأسهل، حتى لو كان ملزماً على استبدال العرض الموحد بعرض النتيجة المتساوية مما يعني وضع هدف إيصال مجمل الجمهرة أو الزمرة إلى مستوى معيّن، البكالوريا على سبيل المثال. ويجب التحديد فوراً أن التساوي في النتيجة لا يجب فهمه على أنه توحيد في التعليم المعطى. من هنا يتعلق الأمر باقتراح سلسلة متنوعة من البكالوريا بتوجيه شبه نظري أو عملي وتحديد المستوى الذي يستطيع طالب متوسط القدرات القيام به

(1) راجع: E. Maurin: «L'égalité des possibles»، المساواة بما هو ممكن، Seuil، 2002.

خلال 12 سنة دراسة انطلاقاً من الصف الأول. نبحث بعد ذلك على إيصال كل الطلاب إلى هذا المستوى بالوتيرة التي تناسبهم وبالموارد المناسبة. ويتعلق هذا المبدأ للنتيجة المتساوية بالتنشئة الأساسية وليس بمجمل التعليم. فبعد البكالوريا، إذا أراد البعض متابعة الدراسة في التعليم العالي، فهذا يعود لاختيار إنسان راشد ما يتوجب عليه من جهة أخرى وبشكل عقلاني العمل بطريقة مختلفة بأي عمر[1].

إن مبدأ النتيجة المتساوية أكثر سهولة في الواقع لإدراك أن الفوارق الاجتماعية للبيئة الأصلية للأطفال مشار إليها بشكل مقتضب، ويبدو بالمقابل خيالياً في مجتمع غير عادل. وبالأحرى، إذا بقيت الامتيازات المرتبطة بمهن مختلفة غير عادلة، تستطيع النخب إعادة اختراع علامات مميزة بشكل دائم (من خلال استخدام سن الحصول على شهادة علامة للتفضيل) للحفاظ على السيطرة. وعليه، لا تستطيع نظرية النتيجة المتساوية مواكبة الانتقال إلى مجتمع أكثر عدالة والتكامل في عمل المجموعة لهذا المجتمع لتجنّب تقوية عدم التساوي في القدرات الذاتية من خلال النتائج المدرسية.

إعادة التوزيع في صورتها المستمرة:

إجمالاً، لا يجب المراهنة كلياً على إعادة تجدّد الأجيال للتخفيف بشكل قوي للمظالم. ويجب السهر على تحريك المساواة في مجمل الحياة الاقتصادية. بهذا العنوان يصبح لإعادة التوزيع الضريبي والاجتماعي (ضرائب، رسوم اجتماعية وتحويلات) دور هام تلعبه حتى لو كانت هناك أدوات أخرى أساسية تتحرك مباشرة ضد قوى السوق والتي سنثيرها فيما بعد. تكتفي إعادة التوزيع الضريبي والاجتماعي بإعادة ربط المداخيل الناتجة عن الأسواق لكن هناك

---

(1) من أجل تحليل للفصل بين مبادئ المداخيل المتساوية والنتيجة المتساوية وفق السن، راجع:
A. Trannoy: «L'égalisation des savoirs de base: l'éclairage des théories économiques de la responsabilité et des contrats»، «تساوي المعارف الأساسية: الإضاءة على النظريات الاقتصادية للمسؤولية والعقود» في M. Duru-Bellat et D. Meuret، طبعة العدالة والتعليم، De Boeck، 1999.

انعكاسات لتصرفها هذا على عمل الاقتصاد بواسطة الإغراءات وهي تُضعف بالأخص المكافأة المرتبطة بالعمل والرأسمال. وتفسر قدرة التفاوض، التي تعود حركتها الكبيرة إلى الرأسمال، جزئياً حقيقة التعامل معها بطريقة أفضل من العمل، مما يطرح عندها مشكلة عدالة حين يكون الرأسمال موزعاً بطريقة غير عادلة على السكان ويطرح، إضافة إلى ذلك، مشكلة للعمل، إذ إن الأعباء الاجتماعية الضاغطة على العمل تميل إلى تقليص التوظيف. وإذا كان توزيع الرأسمال أقلّ تركيزاً تكون هذه المصاعب أقلّ، خاصة إذا فقد الرأسمال امتيازاته ككيان ما فوق قومي بفضل عولمة التوزيع.

وتعدل إعادة التوزيع الضريبي والاجتماعي أيضاً مكافأة الوقت والجهد في العمل. بهذا المجال، يؤكد خطاب معيّن مناهض للعدالة أن الضريبة والتحويلات تحبط الجهد، وروح المجازفة وتحطم المبادرات. هناك بعض الحقيقة في هذا الخطاب إذ إن ضآلة المكافأة الصافية يمكن أن تزيد الهروب الضريبي (بما في ذلك العمل غير المعلن) والرحيل إلى الخارج للأكثر نشاطاً ولعدد من الذين يعتمدون على الدعم الوطني. من الضروري الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات إعادة التوزيع على التصرفات الاقتصادية. مع ذلك، لا يجب تقييم إعادة التوزيع بمؤثراتها السلبية بل بمجمل تأثيراتها. لنأخذ على سبيل المثال مساعدة الأكثر فقراً، فإذا كانت تسمح بالتخلص من الفقر لأولئك الذين لا يستطيعون الهروب منه بطريقة أخرى، ألا يجدر بنا القبول بأنها تقود آخرين إلى العبث؟ يجب رغم ذلك تجاهل كل شيء عن علم الاجتماع للاعتقاد أن الذين يستفيدون من المساعدة العامة، بالرغم من إمكانية حصولهم على دخل من قدراتهم الذاتية، راضون بشكل عام عن وضعهم، ويشكل هؤلاء الناس بأي حال جزءاً من الشريحة الأكثر فقراً من السكان وتترجم صعوبة تصرفهم وفق النهج الاجتماعي السائد في الغالب عجزاً أو ثورة عوضاً عن البقاء في وضع الحاصل على مساعدة. يجب مقاومة فكرة تجريم ضحايا القدر. أما بالنسبة لهجرة الأكثر موهبة، الذين تدفعهم الضريبة إلى الهرب، فهذه مشكلة تستدعي نفس الحل

لتحريك الرأسمال المتمثل بمركزية إعادة التوزيع.

تمتلك النظرية الاقتصادية اليوم منهجية تسمح بحساب جدول الضريبة والتحويلات هي الأفضل آخذين بالاعتبار العواقب المتوقعة على التصرفات الاقتصادية. فهي تبرز أن الجدول الذي يسمح بزيادة المداخيل الصافية للأكثر فقراً لا يتضمن بالضرورة نسب ضريبية هامشية متصاعدة (النسبة الهامشية هي اقتطاع جزء من آخر يورو من الدخل الخاضع للضريبة - على سبيل المثال نسبة هامشية 40 بالمئة تعني أنه لا يتبقى لنا سوى 60 سنت من آخر يورو وان مصلحة الضريبة تأخذ 40) مما يبدو مفاجئاً بالنظر للضريبة على الدخل التي تشمل الاستقطاعات المتواصلة عليه نسباً تصاعدية. لكن ذلك موضح بواقع أن نسبة هامشية على المداخيل المرتفعة تسمح بتشجيع الأغنياء على ربح أو إعلان مداخيل أكثر وتساهم بذلك في زيادة الدخل الضريبي الموزّع من جديد. ومع ذلك، يجب أن تكون النسب المتوسطة للضريبة (النسبة المتوسطة هي الحصة الضريبية للضريبة الكلية على الدخل العام لشخص ما) المتزايدة على أساس سلم المداخيل مما يعني أن الضريبة تصاعدية بمعنى أن الوزن الضريبي أثقل على المداخيل العالية. ومع ذلك يبدو أن نسب هامشية تصل إلى 50 بالمئة ليست مفرطة[1].

ورغم ذلك، تكشف النظرية ضرورة اختيار أخلاقي يجب القيام به فيما يتعلق بفصيلة السكان التي نتمنى مساعدتها أكثر، يمكن إعطاء الأولوية للأكثر فقراً في حساب جدول جيد لإعادة التوزيع إما بالعمل على زيادة الدخل الأدنى الذي يشبه دخل الذين لا دخل لهم أو البحث عن زيادة الدخل الصافي للأكثر فقراً من الذين يعملون بدوام كامل.

يحظى الخيار الأول بتأييد المدافعين عن مبدأ المساعدة الشاملة وتمنياتهم

(1) راجع على سبيل المثال: A. d'Autume: «L'imposition optimal du revenu: une application au cas français»، «الفرض الجيد للضريبة على الدخل: تطبيق على الوضع الفرنسي»، النشرة الفرنسية للاقتصاد، 15: 3 - 63، 2001.

أن يكون حجمها مرتفعاً قدر الإمكان. وتنص المساعدة الشاملة على دفع مبلغ من المال بطريقة غير مشروطة لكل فرد انطلاقاً من سن معينة وحتى وفاته. وتبدو هذه المعادلة ثورية لكنها قيد التطبيق بالنسبة لما هو أساسي منها في البلدان التي يوجد تأمين فيها لدخل الحدّ الأدنى. وفي فرنسا، على سبيل المثال، يعرف كل فرد يتعدى سن الخامسة والعشرين أن دخله الصافي لا يمكن أن يسقط تحت مدخل الحد الأدنى للإنتاج Revenu Minimum d'Insertion. ويعتبر الفارق الوحيد مع المساعدة الشاملة أن RMI لا يدفع إلا في حالة الحاجة بينما تدفع المساعدة الشاملة للجميع. لكن لا يعتبر هذا الاختلاف نتيجة اقتصادية. بالنسبة لفرد يكسب الحدّ الأدنى، ما هو الفارق بالنسبة له بين الوضع الحالي حيث لا يأخذ RMI ويدفع القليل من الضرائب ووضع يدفع له فيه RMI وتزداد ضرائبه بنفس النسبة؟ لن يخضع دخله الصافي لأي تغيير ونستطيع بذلك حساب زيادة الضريبة المستخدمة لتمويل المساعدة الشاملة بحيث تترك الإمكانيات المالية لكل الأفراد نفسها. ويكمن الفارق الوحيد بين مساعدة مشروطة بالدخل مثل RMI ومساعدة غير مشروطة مثل المساعدة الشاملة، في الحجم الظاهر للتدفق المالي العام بين الدولة والمساهم. يدعي مؤيدو المساعدة الشاملة أنها تحاشي التأثير الاجتماعي للوهم المستنتج من الوضع السيئ لـ «Rmiste». وإذا أدرك الجميع المساعدة الشاملة لن يكون هناك Rmistes، كصنف اجتماعي منعزل. نستطيع الخوف في الواقع من إعادة إنتاج فارق مشابه بين الذين يعيشون من المساعدة الشاملة وبين الذين لهم دخل ذاتي. بالخلاصة لن تجلب المساعدة الشاملة بحدّ ذاتها ثورة ضمن آلية إعادة التوزيع[1].

تعتبر زيادة دخل العمال الأكثر فقراً البديل لزيادة الحدّ الأدنى للدخل. إن اختيار تخصيص المجردين من المداخيل أو بمعنى آخر العمال الفقراء خيار أخلاقي يضع في حالة الخطر التقييم الضمني لما يمثله جهد العمل. إن الخيار

(1) إنها تريح مع ذلك الأكثر فقراً من المجهول ومن تأخر الدفع الذي يؤثر على مختلف المساعدات. إن هذا الامتياز هو كل شيء ما عدا الإهمال.

الأول ملائم كثيراً للذين يُعتبر العمل بالنسبة إليهم مضنياً بشكل خاص بينما يخص الخيار الثاني الذين يخشون تمضية وقتهم في كسب الدخل. بعبارات أخرى، يهدف الخيار الأخير إلى دفع الأفراد نحو الاهتمام بالعمل دواماً كاملاً بينما يذهب الآخر بالاتجاه المعاكس وليس أي منهما محايد بشكل حقيقي تجاه تصرفات العمل. تبدو إمكانية الحصول على بعض الحياد من خلال حلّ وسطي باللجوء إلى جدول يعطي الدخل الأدنى بالكامل لكل الذين دخلهم أقلّ من الحدّ الأدنى، مما يعني أن الأشخاص الذين لديهم دخل خاضع للضريبة أقلّ من راتب الحدّ الأدنى تتوجب عليهم ضريبة هامشية صفر مما يعني أن يحتفظوا بآخر يورو كسبوه بالكامل.

وسوف يترجم هذا الخيار الوسطي بدخل حدٍّ أدنى ضعيف نسبياً ولن يكون مقبولاً إلا إذا أعطينا مساعدة إضافية للذين يعتبر بحثهم عن العمل دون جدوى أو يعانون من مصاعب تجعل ممارسة مهنة عادية أكثر صعوبة. ونرى بذلك، أن اختيار جدول يتضمن دخلاً متدنياً ضعيفاً جداً يدفع إلى عمليات تمييز حادة بين الفقراء المستحقين والآخرين. وإذا أردنا تجنّب مثل هذا التمييز مع كل مخاطر الوهم والأحكام الاجتماعية التي يجلبها يجب أن تكون زيادة الدخل الأدنى، ونعني هنا الأول من الخيارين المذكورين أعلاه، ممسوكة كهدف.

العولمة فرصة أم تهديد؟

يشعر الرأي العام بالقلق من آثار العولمة ولا يمضي يوم دون تجلي التبعية الشاملة للنشاطات الاقتصادية من خلال ردة فعل شركة تقفل من أجل نقل صناعتها ومجموعات مالية أممية تتشكل واحتجاجات ضد مصير العمال الصينيين.

هل يجب الخوف من العولمة؟ كما أوردنا سابقاً، فإن الوضع الدولي للمستثمرين يسمح لهم بتدفيع حكومات الكون الثمن غالياً. وهكذا فإن لدى العولمة نتيجة غير مباشرة في حرمان هؤلاء من هوامش الحركة لإعادة توزيع المداخيل والتحدي المستمر للسلطة العامة بتوسيع قاعدتها. لكن ماذا عن النتائج

المباشرة للعولمة على مستويات العيش؟

وتبدو النظرية الاقتصادية حذرة جداً بهذا الموضوع. أولاً، هي تحذّر ضد الحَدَس الخاطىء الذي ينص على الاعتقاد أن التنافس مع بلد متدني الأجر يؤدي إلى إفقار البلد المتقدم. ويسمح تأثير ما يسمى الامتياز المقارن لكل الدول المشاركة في التبادل أن تصبح رابحة حتى لو كان لدى البعض منها تكاليف مرتفعة في كل القطاعات: في الواقع لا تبقى عناصر الإنتاج في الدول المرتفعة التكاليف عاطلة عن العمل، لكن يجري استخدامها في القطاعات الأقل تكلفة نسبياً وتزاد القدرة الشرائية للبلد بمجملها بفضل الوصول إلى منتجات أقلّ تكلفة للدول الأخرى.

ويستخلص البعض من هذه الملاحظة التي تعود لـ Ricardo أن الانفتاح الاقتصادي مفيد دائماً بشكل عام. لكن ليس هناك تأكيد أقل. من جهة، عندما تكون أسعار ورواتب البلد ذات التكاليف المرتفعة قاسية، يمكن إعاقة انتقال عناصر الإنتاج باتجاه القطاعات ذات الاختصاص الملائم ويمكن أن الانفتاح الاقتصادي عندها وفق الإدراك المباشر مصدر كساد. غير أن هذه الظاهرة غير محتملة على المدى الطويل، إذ إنها تفترض بنية للأسعار والتكاليف قاسية بالفعل. ومع ذلك، يرى بعض المحللين في التباين بين أوروبا ذات سوق العمل القاسي والأسعار الدنيا المرتفعة نسبياً، وبين الولايات المتحدة ذات سوق العمل الأكثر مرونة، سبباً ممكناً لآلية فاسدة حيث تتحمل أوروبا كل صدمة المنافسة مع الدول الصاعدة على شكل بطالة متزايدة بينما تبقى الرواتب الأميركية مرتفعة بفضل وجود رواتب أوروبية متدنية مما يحافظ على مستوى الرواتب على الصعيد العالمي. وتعتبر حقيقة هذه الظاهرة موضوع خلاف، لكن النظرية الاقتصادية تدل من جهة أخرى أنه بغياب القساوة يتزايد التبادل مع دول فيها يد عاملة قليلة الخبرة بشكل ملفت ومناقضة لقدرة الشراء عند أصحاب الرواتب المتدنية في الدول المتقدمة. زيادة البطالة أو انخفاض قدرة الشراء: يتقارب كل ذلك ليجعل من الانفتاح الاقتصادي مع الجنوب تهديداً للموظفين القليلي الخبرة في الشمال.

بالمقابل، يبدو الموظفون في الجنوب رابحين بكل الأشكال وعلى الأقل في مجال القدرة الشرائية. لكن الأنماط الاقتصادية لا تشرح بتاتاً الحقيقة المعاشة. وعندما ننظر إلى النتائج الاجتماعية والبيئية للتصنيع في الدول الصاعدة التي تذكر بقساوة القرن الثامن والتاسع عشر في أوروبا مع مصانع يعمل فيها أطفال وشباب من خمس عشرة إلى ثماني عشرة ساعة يومياً - ستة أيام في الأسبوع - نستطيع الشك بعمق بالصفة الانتفاعية لهذه التطورات بالنسبة للسكان المعنيين والإشفاق على هذه الأجيال المضحى بها من العمال الذين يهيئون على الأغلب رخاء أحفادهم لكنهم يسمنون بشكل خاص أصحاب العمل.

تبدو اللوحة العامة المقترحة من قبل النظرية الاقتصادية حول زيادة النزيف التجاري مقلقة: ومن المؤكد أن المستثمرين والموظفين المتخصصين من الشمال هم أصحاب المصلحة بتحرير الاقتصاد بينما يخسر الموظفون غير المتخصصين في الشمال كل شيء ويربح موظفو الجنوب القدرة الشرائية لكن ما هو حجم التضحيات؟ إذا أخذنا بعين الاعتبار حركة البضائع وكذلك تحرك رأس المال بصورة استثمارات مباشرة في الدول ذات التكلفة المنخفضة، فإن اللوحة لا تتغير لكن التحولات تتسارع. لتكون كاملاً، عليك إيراد المقاومات ضد الانفتاح أيضاً في الدول المتقدمة من قبل القطاعات المنافسة مثل الزراعة والصناعات الثقيلة مما ينتج عنه بعض الانقسامات لدى المدراء الاقتصاديين لدول الشمال ويثير حالة منافقة لدى هذه الدول أكثر تحمساً لتسويق الكلمة الجيدة للتبادل الحر عوضاً عن إعطاء المثل.

ومع ذلك تبدو الوقائع مكذبة للتوقعات الأكثر كارثية فيما يتعلق بموظفي الشمال. تعتبر تقديرات تأثير منافَسة الدول ذات الرواتب المنخفضة ضعيفة جداً بشكل عام، ويكمن السبب الرئيسي في الأهمية الكمية الضعيفة لتجارة الشمال - الجنوب مقارنة بتجارة الشمال - الشمال، وهناك سبب آخر يبدو انه ظاهرة السلّم المتحرّك. إذ بقدر ما تطوّر الدول الصاعدة صناعتها، فإنها تصبح مستوردة للمنتجات القادمة من الدول الأقل نمواً منها بحيث انتشر تأثير المنتجات

المنخفضة التكلفة على مجموعة واسعة من الدول.

غير أننا على الأقل نخطئ بالوثوق بأصحاب القرار الاقتصاديين لتوجيه العولمة في الاتجاه المناسب للسكان الأكثر فقراً. يوجد اتجاهان للعمل ذات أولوية. من جهة، يجب العمل على أن التصنيع في الدول المتقدمة يتم بطريقة إنسانية وعدم السماح بعودة خطط الاستغلال الهمجية في الدول المتقدمة والتي عانى منها أجدادنا.

من جهة أخرى، يجب تحقيق إعادة توزيع أرباح الانفتاح لصالح الأقل حظاً في الشمال على صورة دخل، مساعدات عمل أو تأهيل. إن أحد المصاعب السياسية الناشئة عن العولمة يتمثل بوضعها غير المتخصصين في الشمال والجنوب في مواجهة بعضهما البعض، بحيث تلجأ النقابات والحركات العمالية في الشمال إلى موقف حماية وقائي بينما تعتبر عولمة النقابات والحركات الاجتماعية والسلطات العامة السبيل الوحيد لمصالحة تطور الجنوب مع حماية الأكثر فقراً في الشمال. ويمكن أن تكون العولمة فرصة للمساواة لكن بشرط إلغاء جشع الرأسماليين.

2

تعميق الديمقراطية

الديمقراطية الناقصة

يُفقد الطابع الديكتاتوري للأنظمة الشيوعية القديمة الثقة بالمبدأ كلياً. ومن حقنا أن نرى في الديمقراطيات الغربية نمطاً متقدماً من التنظيم السياسي. بالرغم من ذلك، فإن عبارة الديمقراطية بحدّ ذاتها نموذج جيد للدعاية الكاذبة للإشارة نوعاً ما إلى المجتمعات الغربية مثل عبارة «سيارة نظيفة» التي تطبق على سيارة تحدث تلوثاً أقلّ من غيرها. على الإطلاق، نحن لا نعيش في ديمقراطيات وليس لهذه العبارة معنى البتة، إذ إنه لا يمكن الحكم على مجتمع بأنه ديمقراطي بلا قيد أو شرط. إن الديمقراطية ناقصة بشكل مستمر، ولا يجب إعاقة البحث عن توسيعها مطلقاً. الإقناع بأن المرحلة النهائية قد تحققت، يعني ضمان وحماية كل أشكال الديكتاتوريات الصغيرة والكبيرة التي تستمر في داخل المجتمع. لا يجب التساؤل عما إذا كان المجتمع ديمقراطياً أم لا، بل البحث عن تحديد مدى انتشار وأشكال الديمقراطية في هذا المجتمع.

وهكذا نستطيع فهم وجود خاصية كبيرة لدى مقارنة المجتمعات الغربية بالأنظمة الشيوعية. ليست هذه الخاصية للديمقراطية بل تشتمل بدقة على خضوع المسؤولين الكبار في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلى الاقتراع العام وأن تكون الانتخابات بعيدة عن الضغوط المباشرة على الناخبين وأن تكون حرية التعبير والمشاركة مصانة بشكل كافٍ. لم تكن لدى الأنظمة الشيوعية أي من هذه الصفات وكان ذلك كارثياً. هل علينا مع ذلك الاكتفاء بانتشار الديمقراطية في

المجتمعات الغربية. من المؤكد لا، وللاقتناع يجب بالدرجة الأولى تخطي ما يمكننا تسميته أسطورة السياسة.

أسطورة السياسة

إن الرأي العام وكذلك معظم فلاسفة السياسة في عصرنا مشبعين بأسطورة السياسة التي تدعو إلى الاعتقاد بأن قضايا الديمقراطية لا تخص سوى الدائرة الضيقة للسياسة. ما هي السياسة؟ أساساً، يتعلق الأمر بمراكز المسؤولية داخل الدولة وبالتنافس للحصول على هذه المراكز وفق أسطورة السياسة، ويجري الحديث عن مجتمع ديمقراطي عندما تكون مراكز المسؤولية في الدولة خاضعة بشكل مرضٍ لمراقبة الشعب وعندما يكون التنافس من أجل ملء هذه المراكز منظماً بشكل علني. هكذا على سبيل المثال، قام Schumpeter بتعريف الديمقراطية.

لكن لا وجود للسلطة فقط في قصور الدولة. توجد السلطة في أي مكان يتخذ فيه قرار. وأينما يجري اتخاذ قرار تطرح مسألة تقاسم السلطة وإعطاؤها لمن يستحقها. هذه هي مسألة الديمقراطية، وهي تتعدى بشكل واسع نشاطات خبرائنا في السياسة. إذ إن القرارات تتخذ ضمن العائلات، في المؤسسات، في الشركات، في المحاكم، في النقابات والأحزاب، في الإدارات، في المدارس والجامعات وليس فقط في الأوساط العليا التنفيذية والتشريعية. إن تقاسم السلطة هو الموضوع على مختلف هذه الصعد وفي كل هذه الأماكن.

إن وهم السياسة مرتبط بشكل وثيق بنظرة فكرية معينة تعتبر بموجبها العلاقات الاقتصادية مستثناة في اقتصاد السوق. والحالة هذه فإن الاقتصاد هو مكان علاقات السلطة. وبشكل خاص، في الشركات وأيضاً كما سنرى في الفصل التالي عبر التبادل التجاري العادي. ويطرح كل اتخاذ لقرار مهما كان مجال تطبيقه، مشكلة توزيع السلطة، والاقتصاد هو مكان لاتخاذ القرار بامتياز. إن الانقسام بين الاقتصاد ودائرة الحرية المطلقة والعقلية الباردة والسياسة ودائرة

السلطة والمشاعر أسطورة تشكل عائقاً أمام تطور الديمقراطية في كل جوانب المجتمع. إذا كانت أسطورة السياسة حقيقية وإذا كان مجموع السلطة مركزاً بين أيدي المسؤولين السياسيين، يكفي الاستيلاء على السلطة السياسية لتغيير المجتمع. وقد خاضت أول حكومة لليسار عام 1981 - 1982 التجربة المُرّة لهذا الوهم. لا يتغير المجتمع بمرسوم، إذ إن السلطة مركزة في مجالات متعددة بحيث بعضها قوي ومقاوم بشكل كافٍ لفرض قانونه على الدولة. إن قوة المصالح المالية بشكل خاص هائلة، إذ إن قرارات المستثمرين تلعب دوراً حاسماً في توجيه الوضع. بناءً عليه لدى الحكومات هامش ضيق للتحرك في مواجهة هذه المصالح. يعتبر الحفاظ على ظروف جيدة للتحرك لدى المستثمرين الواجب الأول لدى المسؤولين السياسيين وإلا فإن الاقتصاد يغوص في الركود.

وتتجسد هذه السلطة الاقتصادية جزئياً في شخصيات مميزة، في بعض أصحاب الشركات الكبرى الذين لديهم وصول مباشر إلى الدوائر العليا للدولة دون أي تفويض انتخابي أو ديمقراطي، وهم يتقربون باستمرار من المسؤولين السياسيين. يستطيع مواطن عادي الخوف من الاتصال بمكان عمل نائبه. لكن يحتفظ صاحب مؤسسة كبيرة برقم التلفون المباشر لمعظم الوزراء في مفكرته. لكن السلطة الاقتصادية تتركز بشكل واسع وسري في مجموعة المستثمرين كما تعبّر عن نفسها في الأسواق المالية. ويعكس تطور أسعار البورصة توقعاتهم المتعلقة بالعافية الاقتصادية وتكامل البلد.

لقد جعلنا الانتقال إلى اليورو نتناسى الضغط الناتج عن التحركات المزاجية للمضاربين في البورصة. وتساهم الأسواق المالية بشكل عام في توجيه الاستثمار بين القطاعات والمناطق الجغرافية ويؤثر بشكل مباشر على إدارة المؤسسات. إنها بشكل خاص متطلبات المردود لدى المستثمرين المبلورين في قانون معدل الإنتاج البالغ 15 بالمئة، العشوائي والغير منطقي، التي دفعت الشركات إلى تبني سياسات الطرد والتطهير العدوانية والتي أدّت أيضاً إلى الخطأ في التلاعبات الاحتيالية في الحسابات وتلهف أصحاب الشركات إلى الإعلان عن نتائج جيدة

بأي ثمن. وتتمثل السخرية بأن هذا الضغط للأسواق المالية ناتج عن تجمع المستثمرين بمجمله والتي تتضمن بين المتدخلين المهمين، أموال التقاعد التي يفترض أنها تمثّل مصالح الموظفين الذين يستعدون للتقاعد.

إجمالاً، يمكن لموظف أميركي أن يُفصل من عمله، نتيجة الضغط المفروض عليه من أموال التقاعد التي تدير حسابه التقاعدي.

ليست الإشكالية فقط في تأثير المصالح المالية والاقتصادية على المسؤولين السياسيين، بل مجموع شبكات السلطة التي تعمل على أن يكون مصير الأفراد مستنداً إلى القوى التي تتنصل منها بشكل واسع. لا تقاس الديمقراطية على مقاس الأنظمة السياسية أو بموجب العلاقات بين القوى الاقتصادية والسلطات العامة، لكن وفق درجة سيطرة الأفراد العاديين على مصيرهم. هكذا يجب تصور تعريف النظرية الديمقراطية الأصلية.

النظرية الديمقراطية

يفهم معظم المفكرين في الفلسفة السياسية الديمقراطية على أنها مساواة السلطة بين كل المواطنين. إن مساواة السلطة نظرية جميلة لكن بالمقابل، علينا رؤية انها مبدأ مشتق يختبىء خلفه مبدأ أكثر أساسية لا يتوقف تطبيقه على الدائرة السياسية بل يتعلق بتقاسم السلطة في أي سياق للقرار. إن المبدأ الديمقراطي الأساسي هو التالي: يجب أن يتخذ أي قرار من قبل المعنيين ويجب أن توزّع سلطة القرار وفق المصالح المعنية. إن نظرية القاعدة فيما يتعلق بتقاسم السلطة ليست المساواة بل النسبية[1].

يرتكز التبرير العام لهذا المبدأ على الشك من تعزيز استقلالية الأفراد

(1) لتفادي أي عدم فهم وقح، لنحدد فوراً أن المصالح المعنية ليست فقط المصالح المالية بل المصالح الإنسانية كما هي مقاسة بميزان العدالة مثل ما هو مذكور في الفصل السابق. لا يتعلق الأمر بالعودة إلى اقتراع دافع الضريبة بل على العكس تماماً كما جرى اقتراحه، الحكم بأن مصالح الأكثر فقراً هي العليا.

المطابقة لمفهوم العدالة الاجتماعية المنصوص عنها في الفصل السابق. وتتطلب هذه النظرية بشكل خاص أن يكون جميع الأشخاص المعنيين بقرار خاص مرتبطين بهذا القرار وتفرض نظرية استطرادية عدم تدخل الأشخاص غير المعنيين بالقرار. وتتعارض الديمقراطية كلياً مع الأشكال المختلفة للأبوية بمعنى آخر مع كل مكونات فكرة عدم قدرة الأفراد على العناية بأنفسهم ومصلحتهم بالخضوع لتوجه واضح. إن التعارض بين الأبوية والديمقراطية قديم قدم العالم والأبوية حاضرة بشكل واضح في مجتمعاتنا غير المساواتية حيث نعتبر من الطبيعي إخضاع الفئات الدنيا لكل أشكال التسلط.

لا تعبّر الأبوية عن المصالح المباشرة للطبقات العليا أو عن عقدة تفوقهم، إنها تستمر عندما يحافظ عدم المساواة في الثروة والسلطة على بقاء الطبقات الفقيرة في حالة تبعية بشكل فعلي، إلى حد أننا لا نرى كيف تستطيع الإمساك بمصيرها بين ليلة وضحاها. كثيرون هم من يتوقعون، ليس بدون سبب، الفوضى عندما نقوم بإصلاح النظام السياسي لمجتمع غير عادل لإدخال الديمقراطية بشكل أوسع. لم يكن أعداء حق المرأة بالاقتراع كلهم أعداء فظيعين لها على سبيل المثال. كان البعض منهم يخشى أن تؤدي سيطرة رجال الدين على العنصر النسائي إلى إعادة إعطاء اقتراع المرأة سلطة لرجال الدين عوضاً عن تحرير المرأة بحدّ ذاتها.

بناءً عليه، لا تشتمل الديمقراطية ببساطة على تقاسم السلطة بين الأفراد المستعدين دائماً لممارستها. انها تفترض إعطاء الأشخاص المعنيين سبل ممارسة الاستقلالية. في بعض الأحيان، هذا مستحيل، إن المتخلفين عقلياً بشكل خاص، غير قادرين على السيطرة على كل مظاهر القرارات التي تخصهم ولا يمكن تسليمهم مسؤولية بقدر الراشدين العاديين. أساساً، لا تستطيع الأجيال القادمة التي لم تولد بعد، المشاركة بالقرارات التي تخصها، والله وحده يعرف مع ذلك إذا كانت القرارات الحالية بمعظمها مُرضية لهم. بكل هذه الأحوال، يجب إكمال لا بل استبدال مشاركة أشخاص معنيين بالسلطة بتمثيل مساوٍ لمصالحهم. لكن يجب أن يكون الهدف الأول تحقيق شروط ممارسة الاستقلالية في حدود الممكن.

تجعل النسبية المطلوبة في المبدأ المذكور أعلاه تطبيق هذا النمبدأ أكثر تعقيداً وتفترض أولاً أن نقارن المصالح المختلفة المعنية في إطار قرار خاص، وبعدها أن نقوم بقياس الكميات المتتالية للسلطة المتعلقة بكل منها لجعلها نسبية للمصالح الشخصية. في الواقع يتطلب تقاسم السلطة تقديراً مبدئياً لمصالح الأطراف المشاركة فعلياً بشكل معقّد، لكن يوضح ذلك حقيقة أن النظريات المبسّطة للمساواة بالسلطة بين الأفراد تهمل بشكل واسع معرفة أن مسألة تقاسم السلطة غير منفصلة عن مسألة تقاسم الفوائد الاجتماعية بشكل عام. من هنا، يجب أن يكون هناك ترابط بين إعطاء سلطة أكبر لفرد (أو مجموعة) والاعتراف له بأولوية فيما يتعلق بالقرار المعني. للمطالبة بسلطة أكبر يجب إثبات شرعية وأهمية المصالح التي ندافع عنها. وبناءً عليه، لا ينفع تطبيق مبدأ الديمقراطية في تسوية النزاعات فقط، بل في خلقها أيضاً. من الصعب تحديد من هو معني بطريقة معبّرة من خلال قرار وبشكل أدق من خلال مقارنة المصالح الموجودة. لكن ليس هناك خيار إذا أردنا الذهاب في الاتجاه المحدّد من المبدأ، أي استقلالية كل فرد ومشاركته في القرارات التي تخصه.

اعتراضات

قبل النظر بالتطبيقات الممكنة للمبدأ الديمقراطي علينا مراجعة عدد معيّن من الانتقادات التي يمكن توجيهها إليه. جرى استحضار الأولى ذات التوجه الأبوي وتستحق استعادتها: إنها تشتمل على القول بعدم استعداد الأفراد بمعظمهم للاستقلال الذاتي والمسؤولية التي يمنحها هذا المبدأ لهم. ووفق هذا التصور ليس الأطفال والمتخلفين عقلياً وحدهم هم الذين يطرحون مشكلة بل العناصر العادية من الفئات المتواضعة الصالحين فقط للاقتراع في الانتخابات وإدارة منزلهم، لكن غير القادرين على فهم تعقيد عدّة قرارات تتعلق بهم. علينا فعلياً أن نذكر، أنه يجب على الديمقراطية الذهاب بالتوازي مع تشكيلة ومعلومات كافية للمشاركين. هذه بدقة ميزة للديمقراطية عوضاً عن تشديد الضغط بحيث يقاد

الأفراد إلى درجة الكفاءة الضرورية لضبط القرارات التي تخصهم بشكل صحيح.

تقود مشكلة الكفاءة هذه إلى انتقاد مجاور للأول، انتقاد يكون بموجبه من الطبيعي أن يكون لدى الأفراد الأكثر جدارة سلطة إضافية، نفوذ أكبر على القرارات. تتضمن هذه الفكرة جزءاً من الحقيقة ولكنها ترتكز على غموض من المهم إزالته. يستطيع خبير التأثير في قرار بطريقتين. يستطيع المشاركة بشكل مباشر باتخاذ القرار بسلطات خاصة: إنها التكنوقراطية، وهذا يتعارض مع الديمقراطية، لكنه يستطيع أيضاً نشر المعلومات وشرح ما يعرفه وإقناع أصحاب القرار بصحة نتائجه. هذا الشكل الثاني للنفوذ منسجم كلياً مع الديمقراطية. إجمالاً، نستطيع إعطاء الكلمة للخبراء إذا كان ذلك يساهم بوضع أصحاب القرار في ظروف جيدة لتقييم نتائج قراراتهم، لكن ليس هناك أي سبب لإعطاء سلطة للخبراء. ويذهب التعدّد الأخير للجان الخبراء وتقارير الخبراء، التي تُنشر نتائجها بشكل علني وتُناقش بشكل واسع في الإعلام، في الاتجاه الصحيح وهو أفضل بشكل واضح للنفوذ الخفي لخبراء الإدارة التي توجّه ملاحظاتهم السرية قرارات الوزراء بكل حرية.

من المهم بالأحرى تحديد الفارق الأساسي بين إجراء التشاور وإجراء القرار. للأسف، فإن هذا الفارق ملغى أحياناً في التنظيم الحالي للنقاشات السياسية. في إجراء التشاور، الذي هدفه تنوير المشاركين في القرار، يجب أن يكون للآراء المختلفة والمصالح المختلفة القدرة على التعبير المتساوي. بشكل خاص، يجب أن يكون لدى الآراء الأقلية إمكانية الوصول إلى النقاش الشعبي في ظروف مشابهة للآراء الأغلبية بحيث تستطيع المصالح الأكثر أهمية إطلاق حقها في السلطة فقط في إجراء القرار. من المؤسف أن البعض يعتقد بشرعية استخدام وضعهم الأغلبي للاستفادة من إمكانية مميّزة للتعبير عن أنفسهم.

ويورد انتقاد آخر ممكن لنظرية الديمقراطية المصلحة باللجوء إلى حكام مستقلين لاتخاذ قرارات متوازنة. وقد تمّت الإشارة أيضاً إلى امتيازات الاستقلال

مؤخراً فيما يتعلق بتشكيل مجالس إدارة للشركات. يعتبر الوجود الكثيف لإداريين مستقلين، أي غير المتورطين شخصياً بشكل مباشر بشؤون الشركة، مرغوباً به بحيث يكون أصحاب الشركة خاضعين لمراقبة دقيقة لمجموع المصالح الموجودة. في الواقع، ليس اللجوء إلى حَكَم أو مراقب مستقل سوى طريقة ملتوية نوعاً ما للحصول على نتائج مماثلة لمبدأ الديمقراطية. إذا كان مسلماً به أن السلطة موزعة بشكل خاطئ وتمارس بطريقة ملائمة كلياً لبعض المصالح الخاصة نستطيع مع ذلك البحث عن إقامة توازن بإدخال حَكَم مستقل يكون دوره بدقة الأخذ بالحسبان المصالح المعرضة للضرر. إذا كانت تلك الطريقة الوحيدة لإيفاء حقوق مجمل المصالح الموجودة يُصبح المبدأ الديمقراطي بحدّ ذاته مؤيداً لهذا الحل. لكن من خلال الإشارة إلى الاتجاه البديل لتوزيع أفضل للسلطة بين المصالح المعرضة للخطر، يُظهر المبدأ الديمقراطي أفضلية لمعادلة تنص على إرجاع السلطة إلى المعنيين مباشرة. أليس مفضلاً لكل فرد الإمساك بمقاليد حياته عوضاً من أن يكون تابعاً لحَكَم نزيه وحيادي؟ في حدود الممكن، يجب على الحكام الحياديين أخذ دور الممهدين والوسطاء عند تضارب المصالح، ولا يجب أن تكون لهم سلطة تمثيل أو قرار.

في الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية، وبّخ Schumpeter ما أسماه «النظرية التقليدية» للديمقراطية، وطابقها بمفهوم روسو الذي بموجبه يجب أن تتوصل الديمقراطية الحقيقة إلى تمثيل والتعبير عن إرادة الشعب. إن هذه النظرة خيالية في الواقع بما أن صراعات المصالح داخل المجتمع هي غالباً غير مجزأة وكان Schumpeter على حق في أخذ مسافة عنها. لكنه اقترح استبدالها بمفهوم عادي للديمقراطية باعتبارها مباراة مفتوحة لمراكز السلطة ما يبعد أي فكرة لترابط مباشر بين الديمقراطية والمنفعة العامة وأي منظور لمبدأ ديمقراطي يخدم كمثال لتحسين مستمر للمؤسسات. إن مبدأ التوزيع المتساوي، أي النسبي، للسلطة في كل القرارات لا يفترض وجود إرادة شعبية لكنه يرتكز على إمكانية تعريف هدف المنفعة المشتركة أخذاً بالحسبان بشكل متوازن المصالح المعنية والتوجيه نحو

استقلالية الفرد. ويمكنه أن يكون دليلاً لكشف وإصلاح عيوب المؤسسات.

الخطر الأغلبي

يبدو الرابط بين المنفعة العامة ونظرية التوزيع النسبي بسيطاً عندما نقارن تطبيق مثل هذا المبدأ مع مبدأ القانون الأغلبي. ينص هذا القانون على اعتبار خيار ما أفضل من آخر عندما تعتمد أغلبية الانتخابات عليه عندما يكون الخياران موجودين. نجد هذا القانون المرتبط بمبدأ مقدس «لكل إنسان صوت مساوٍ» في أساس معظم المؤسسات الديمقراطية، إذ إنه معروف لإحداث نمطين من المشاكل الخطيرة. بالدرجة الأولى، يمكنه إعطاء الحرية لظلم الأغلبية حين يرى أن تشكّل أقليات دائمة هي دائماً في الأسفل ويمكن معاملتها بشكل سيئ لا حدود له من أغلبية معادية. تتمثل المشكلة بدقة بأن أغلبية تستطيع فرض وجهات نظرها حتى عندما يكون الرهان أكثر ضعفاً بالنسبة لها من الأقلية. إذ إنه من الواضح أن مبدأ التوزيع النسبي يميل إلى تجنّب هذا النوع من الحالة بالسماح للأقلية بتغليب وجهة نظرها عندما يكون الرهان مهماً بشكل كافٍ بالنسبة لها. مع هذا المبدأ، يميل ظلم الأغلبية طبيعياً إلى الاختفاء بشرط أن تستطيع الأقلية بالفعل تغليب حقها بصوت أكبر في الحسم بسبب مصالحها المتأثرة بشكل قوي، وبالتالي، نظرياً على الأقل، يعتبر المبدأ النسبي الجواب المناسب لهذه المشكلة. عملياً، تعمل حماية الأقليات جيداً عندما يكون هناك توافق للاعتراف بمصالحهم الخاصة. وهكذا يمكن تبرير استقلالية المناطق والحقوق الأساسية للفرد (الفرد أقلية، هي الأصغر)، لكن الأمثلة تفيض عن حالات حيث تتغلب وجهة نظر الأقلية عندما نعترف أن مصالحها تتأثر بشكل خاص بقرار.

وتتمثل المشكلة الثانية في القانون الأكثري أنها تستطيع أن تكون غير فاعلة. توجد مفارقات عديدة تبرز هذا الواقع[1]. والمفارقة الأكثر شيوعاً هي

(1) راجع: J.F. Laslier: «Le vote et la régle majoritaire»، الاقتراع وقانون الأغلبية. تحليل حسابي للسياسة، طبعة CNRS 2004.

مفارقة كوندورسيه Condorcet التي يمكن تقديمها بالشكل التالي. علينا التصور أن ثلاث سياسات اقتصادية موضع بحث. واحدة تعتبر الأكثر ملائمة للطبقات الميسورة والأخرى أكثر ملائمة للعمال غير المتخصصين والأخيرة ملائمة بشكل خاص للمتقاعدين. من خلال تسمية A، B، C السياسات الثلاث، علينا التصور أنها مرتبة حسب الأفضلية التنازلية في الفئات الثلاث للسكان وبالشكل الوارد في الجدول التالي.

متقاعدون	نشطون غير مؤهلين	نشطون مؤهلون
C	B	A
A	C	B
B	A	C

لنفترض أنه ليس هناك أكثرية كافية في أي من الفئات الثلاث لتشكيل أغلبية خاصة بها. في هذه الحالة، إن فئتين مجتمعتين تشكلان دائماً أغلبية.

نلاحظ عندئذ في هذا المثل أن السياسة A تتغلب بالأكثرية على السياسة B (تحالف الناشطين المؤهلين والمتقاعدين) وأن السياسة B تتغلب على السياسة C (تحالف الناشطين) وأن هذه الأخيرة تتغلب على السياسة A (تحالف المتقاعدين والناشطين غير المؤهلين). ما هو عندئذ الخيار الأفضل؟ يبدو صعباً الاختيار بما أن كل سياسة مغلوبة من أخرى بالأكثرية.

بِم ستساهم نظرية التوزيع النسبي في حلّ هذه الصعوبة؟ من الممكن على سبيل المثال أن تكون المصالح الأكثر تأثراً بهذه الخيارات السياسية خيارات الناشطين غير المؤهلين الذين يعانون بشكل خاص من سياسة A مقارنة مع السياسة B. في هذه الحالة، نرى أن الأكثرية لصالح B ضد A هي مثال لظلم الأكثرية، إذا اعترفنا أن مصالح النشطين غير المؤهلين يجب أن تتفوق في هذه الحالة، عندئذ لا يتغلب الخيار A على B وتزول المفارقة.

نستطيع العرض بطريقة أكثر شمولية، أن كل مفارقة لـ Condorcet تتضمن على الأقل ظلم الأكثرية وبهذه الطريقة تُقلص مشكلة الظلم بنظرية النسبية وتساهم أيضاً بتسوية مشكلة مفارقة Condorcet.

من الممكن أيضاً إظهار ان قاعدة أكثرية متوازنة، حيث يمتلك الأفراد عدداً من الأصوات يتناسب مع طريقة تأثير القرارات المتخذة على مصالحهم سيؤدي بشكل دائم إلى تفضيل الخيار الأكثر ملائمة لمجموع المصالح المتوفرة[1].

بهذه الطريقة يصبح الرابط بين المصلحة العامة والتوزيع النسبي للسلطة ضيقاً جداً. يذهب نظام الأكثرية البسيط من خلال إهماله قولبة سلطة كل فرد وفق المصالح الفعلية إلى اختيار خيار يؤذي بقوة الأقلية أحياناً وهذه الإمكانية هي في أساس الإخفاقات والمفارقات المرتبطة بالأكثرية البسيطة. ويوضح مبدأ النسبية السبيل إلى حلّ طبيعي نوعاً ما لهذه المشكلة.

النظام السياسي

كما أشرنا، لا يعطي المبدأ الديمقراطي بحدّ ذاته تعيين التوزيع المنشود للسلطة في نطاق التماسه مطابقة وقياس المصالح موضوع الخلاف.

يمتاز عدم تكامل المبدأ بالإفصاح عن الخيارات الأخلاقية التي يجب القيام بها في هذا المجال. غير أن تطبيق المبدأ أكثر سهولة إذا كان هناك توافق على مختلف المصالح موضوع الخلاف.

رغم أن للمبدأ الديمقراطي ميل للتطبيق أبعد من الفلك السياسي، يستحق

(1) على سبيل المثال، لنأخذ بعين الاعتبار التصويت على إصلاح تميّز البعض وتعاقب الآخرين. إذا أعطينا لكل منهما عدداً من الأصوات يتناسب مع ربحه أو خسارته، لا يمر الإصلاح بالأكثرية الوازنة إلاّ إذا كان حجم الأرباح يفوق حجم الخسائر. نستطيع أيضاً إعطاء أصوات أكثر للأكثر فقراً لكي نأخذ بعين الاعتبار أولوياتهم. راجع: H. Brighouse وM. Fleurbaey، «On the fair allocation of power» «التوزيع العادل للسلطة» document de travail ورقة عمل، جامعة Pau 2005.

ذلك البدء بالتساؤل حول توصياته في هذا المجال. إن التوزيع الجغرافي للسلطة السياسية هو أحد السجلات الأكيدة نسبياً لتطبيق المبدأ. وتطرح الوحدة الأوروبية وسياسة اللامركزية بشكل متكرر مسألة توزيع السلطة بين مختلف الفئات المحلية: الاتحاد، الأمم، المناطق، المقاطعات، الجماعات. بهذه المناسبة يقترح المبدأ الديمقراطي خطاً موجّهاً سهل جداً: لكل مستوى سلطة مسؤولية الشؤون التي تخصه وحده، بالمقابل يجب أن تكون القضايا التي تخص سلطات أخرى موضوع تشاور على أعلى مستوى.

تعتبر اللامركزية وسيلة للعمل، بحيث تعود السلطة وفق القرارات بالدرجة الأولى إلى المواطنين في المناطق الجغرافية المعنية مبتكراً بذلك عدم مساواة للسلطة مبرَّرة، لكل قرار، بين مواطني المنطقة المعنية ومواطني المناطق الأخرى. بالمقابل، يلاحظ وعلى مستوى جغرافي معيّن تعزيز مبدأ المساواة بالسلطة بمبدأ الديمقراطية بمقدار ما نستطيع اعتبار كل المواطنين معنيين بالتساوي على المستوى الأساسي لمعظم القرارات الكبرى. لكن سيتطلب الأمر تعديل بعض مميزات الأنظمة السياسية القائمة وذلك بشكل جدي. بالدرجة الأولى يفشل تنظيم عملية المداولة ونشر المعلومات عندما لا تصل التيارات السياسية الصغيرة إلى الإعلام بنفس طريقة تيارات الأكثرية، وخاصة عندما تكون إدارة الإعلام تحت سيطرة سلطة حزب الدولة أو شركات خاصة تعمل في السياسة. من غير المعقول أن مجرد كونك قادراً وميسوراً يعطيك حق السيطرة على بعض المحررين ونشر أفكارك الخاصة أكثر من أي مواطن آخر. سنجد محبطاً أن الاستفتاء العام يعمل بطريقة غير عادلة مع إضافة عدد من الأصوات إلى الذين في السلطة أو الأغنياء. ومع ذلك نترك حصول حالات مشابهة في عملية المداولة تقود إلى منح نفوذ غير شرعي لبعض الأشخاص. من المؤكد أن يكون تمويل الأحزاب السياسية أيضاً هدف قوانين تمنع نفوذ المانحين الميسورين.

إن المساعدات العامة لنشاطات الأحزاب، خاصة للحملات الانتخابية مفيدة من هذا المنظور حتى لو اقتضى ذلك تجنّب مساهمة عدم المساواة في

المساعدات إلى إعطاء فرصة وصول غير متساوية لمختلف الأحزاب في النقاش العام.

من جهة أخرى، يعتبر المبدأ الديمقراطي مناسباً للديمقراطية المباشرة أكثر من التمثيل بشرط أن يكون الإعلام الممارس من قبل الممثلين قابلاً لإظهار الإرادة الشعبية بدل التعبير عنها. بهذا الإطار فإن كل شيء موضع تقدير وبراغماتية. لدى الديمقراطية المباشرة مساوئها بما أنها لا تعمل بشكل جيد إلا إذا تكبّد المواطنون عناء الاستفسار بشكل صحيح وهي لا تستطيع بأي حال المعالجة العملية للقضايا المتعددة التي تواجه السلطة السياسية. يعتبر التمثيل السياسي وسيلة لتفويض أمور التبصر والاستعلام لأفراد يملكون بتفرغهم الكلي لها مقدرة على القيام بها بأقل ضرر للمواطن العادي.

يكمن خطر الديمقراطية التمثيلية في قيامها بإنشاء طاقم من المتخصصين بالسياسة ينطلقون بهذه المهنة من شغف للسلطة وميل إلى النفوذ وعدم اهتمام رئيسي لخدمة المجتمع بل لإغواء الناخبين وهذا شيء مختلف. يبدو عندها من المرغوب تطوير الديمقراطية المباشرة بالحدود الخاصة بها، والعمل حتى لا يكون ممثلو الشعب من الاختصاصيين بل ممثلين مؤقتين. يكفي على سبيل المثال تحديد ليس فقط مراكمة التفويضات بل وكذلك فترة ممارسة التفويضات السياسية ملغين بذلك إمكانية الاحتراف المهني في هذا المجال. وتستحق القوانين الانتخابية بحدّ ذاتها مراجعة جدية. بهذا الخصوص، نستطيع الندم على ان المسؤولين السياسيين والجدل العام تظل صماء لأعمال الباحثين الذين يدرسون امتيازات ومساوئ مختلف طرق الاقتراع. تعتبر طريقة الاقتراع الأكثري بدورتين كما هو مستخدم تقريباً في انتخاباتنا الرئاسية والتشريعية، خطرة إذ إنها تتيح للمرشح المدعوم من أقلية (لا تتعدى 20 بالمئة) إثارة تشويش كبير على النتيجة. ومع الأسف، يبدو أنه من خلال قيامهم بمثل هذا الحساب، نظر بعض السحرة المبتدئين نظرة رضا على صعود جان ماري لوبان. غير أنه توجد طرق أخرى تقلص بشكل جذري تأثير مرشح من هذا النمط، والأمر مرغوب بشكل بارز طالما

يعتبر هذا المرشح غير مقبول مطلقاً من قبل أغلبية واسعة من الشعب. وتنص إحدى هذه الوسائل بشكل خاص على الطلب إلى المقترعين وضع علامة على أسماء المرشحين المقبولين (يمكن أن يكون أكثر من مرشح). نختار فيما بعد المرشح المقبول من قبل غالبية المقترعين. تتميز هذه الطريقة بأنها لا تعطي أي فرصة للفوز أو لإحداث اضطراب باللعبة السياسية لأي مرشح غير مقبول من قبل قسم كبير من الشعب. مع ذلك ليست هذه الطريقة ممتازة، فقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه لا توجد طريقة ممتازة لكن من المفضل أن يحصل جدل حقيقي مدعوم بأعمال الخبراء حول هذه المسائل[1].

الاقتصاد

رغم أن الأنظمة السياسية للمجتمعات الغربية ناقصة، وتترك الكثير من النفوذ للطبقات الميسورة التي لها هيمنة قوية على وسائل الإعلام ومهن السياسة، فقد كانت التطورات الديمقراطية أكثر حساسية خلال العقود الأخيرة في الدائرة السياسية. ويعتبر الاقتصاد الورشة الكبرى للمستقبل لتوسيع انتشار الديمقراطية.

هناك سجلان للتمييز في هذا المجال، من جهة الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ومن جهة أخرى إدارة الشركات.

فيما يتعلق بالإدارة العامة للشؤون الاقتصادية تعتبر عولمة الاقتصاد دون عولمة مماثلة للسلطة العامة الفشل الكبير الديمقراطي لعصرنا. لن نجد هوامش تحرك للتدخل الشعبي مشابهة لما نشأ بعد الحرب العالمية الثانية دون مركزية جديدة للسلطة السياسية. تمّت الإشارة في السابق إلى هذه النقطة ومن غير الضروري تطويرها مجدداً.

إضافة إلى الحكومات الوطنية وعجزها، هناك نمطان من المؤسسات

(1) راجع: J.F. Laslier و K. Van der Stracten، «Une expérience de vote par assentiment lors de l'élection présidentielle française de 2002» «تجربة الاقتراع بالتراضي إبان الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2002»، النشرة الفرنسية للعلوم السياسية، 54: 99 - 130، 2004.

الاقتصادية العامة حالياً في قفص الاتهام. من جهة المصارف المركزية التي يجري البحث عن استقلاليتها تجاه السلطة السياسية والتي هي في الغالب موضع خلاف ومن جهة أخرى المؤسسات الدولية - مثل صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة OMC - التي هي تحت نيران الاتهام الشعبي وانتقاد الخبراء.

بالدرجة الأولى، فإن جعل مؤسسة مثل المصرف المركزي الذي يضغط على الوضع الاقتصادي، مستقلة عن الحالة السياسية وعن الإرادة الشعبية لأمر عجب بنظر المبادئ الديمقراطية. نتيجة لذلك، فإن التحرك نحو استقلال البنوك المركزية مورس بشكل رئيسي تحت ضغط لوبيات المال التي تعتبر ان تضخماً ضعيفاً شرط أساسي للأمن والتي تدعي اعتبار هذا الهدف أولوية على الآخرين. يسمح بنك مركزي هدفه القانوني ثبات الأسعار وممتلك لأدوات قوية كافية لتحقيقه، بالحفاظ على ثبات الأسعار بمعزل عن كل القرارات التي يمكن أن تتخذها الحكومة الأكثر قلقاً على النمو وعلى العمل. إن هذا الوضع عرضة للانتقاد إذا لم يستحق ثبات الأسعار هذا الشرف وإذا لم ترغب الإرادة الشعبية التضحية بالأهداف الاقتصادية الأخرى من أجله. والحال ان الاحتياطي الفيدرالي الأميركي من جهة أخرى يعتبر العمل والنمو من بين أهدافه القانونية وانه من غير المعقول عدم قدرة الأوروبيين القيام بذلك من خلال مصارفهم المركزية. ليس أمام المعلقين سوى تحية حكمة حكام البنوك المركزية عندما يعرف هؤلاء التوافق مع هدف الثبات النقدي للأخذ بالحسبان الحالة الاقتصادية وتأثير قراراتهم فيما يتعلق بسعر الفائدة على الاستثمار وعلى النشاط الاقتصادي عامة. لكن تحية حكمة حاكم هي بمثابة ممارسة تنتمي إلى عصر آخر وبدل تقديم وضع اقتصادي رهينة للإرادة الحسنة لأصحاب البنوك، مهما كانت عاقلة، من الأفضل تجهيز السياسة الاقتصادية تحت سيطرة سلطات ديمقراطية.

بالرغم من ذلك، حتى الديمقراطية تحتاج إلى دستور يكبح نزوات الحكام، ومؤسسة مستقلة تستطيع أن يكون لها قيَمها عندما ترغب السلطة العامة اتخاذ قرار صارم. إن الثبات النقدي الدقيق هدف معقول بحدّ ذاته على المدى الطويل إذ إن

تضخماً مهماً بسبب أسعار تحويل يؤدي إلى زيادة عدم الثقة حتى لو أشرنا أن تضخماً مهماً هو السبيل الوحيد للحصول على أسعار فائدة سلبية حقيقية عملياً، الأمر المرغوب به بالنسبة للاستثمار، الأمر الذي يحدث إعادة توزيع معينة من الميسورين إلى المستدينين. لا يبدو ضغط اللوبيات المالية من أجل تضخم ضعيف غريباً بالنسبة لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، الملائمة لواضعي اليد على الذمم المالية. علينا الاعتراف أننا نتمنى الحفاظ على تضخم ضعيف على المدى الطويل. المشكلة أنه من المغري دائماً على المدى القصير لحكومة قلقة من النمو ومن العمل التضحية بالثبات المالي لفترة محدّدة وعندما يتمّ تبني هذا التوجه من الصعب العودة إلى الوراء إذا كانت تكاليف وقف التضخم حساسة (واقع موضع جدل). هذا يطرح عند الاقتضاء مشكلة قصر نظر سياسي وتماسك مؤقت. وتنص السياسة الفضلى في وقت ما، على ترك الأسعار أحياناً تتحرك ببطء للقيام بوقف لاحق لكن عندما يصبح الوقف قيد التنفيذ، يبدو من المرغوب دائماً تأجيله بحيث يصبح الثبات النقدي ضحية بشكل قاسٍ وتكون النتائج كارثية على المدى الطويل. لتفادي هذا المأزق، من الأفضل إسناد المحافظة على الثبات النقدي لمؤسسة غير تابعة لوزير المالية للتمكن من الحفاظ على الدور الغير سار بالضغط عندئذ على السياسة الاقتصادية لصالح السياسة المرغوب بها فعلياً على المدى الطويل.

ليست استقلالية البنوك المركزية شاذة إلى هذا الحدّ الذي نتصوره، لكن بالمقابل ليس مقبولاً عدم تضمين تكليف البنوك المركزية إشارة إلى الأهداف الحقيقية للسياسة الاقتصادية بشكل عام ووضعها تحت المراقبة الكلية للدائرة السياسية.

هناك إذن عجز ديمقراطي في مثل هذا التنظيم للنظام المالي الذي ليس من الصعب معالجته من خلال إعادة التعريف الديمقراطي[1] لأهداف البنوك المركزية

(1) أصر حاكم المصرف المركزي البريطاني مؤخراً على أهمية الدعم الشعبي للسياسة المالية لجعلها موضع ثقة وعلى المنفعة من إمكانية مراجعة الأهداف المالية وفق الظروف وتطور المعارف الاقتصادية. راجع: M. King، «The institutions of monetary policy» «مؤسسات السياسة المالية»، النشرة الاقتصادية الأميركية، 94: 1، 13، 2004.

ومن خلال وضع مراجعة لهذه الأهداف تحت حماية من النمط الدستوري تضمن في وقت واحد ثبات وقوة الديمقراطية.

فيما يتعلق بالمؤسسات المالية والتجارية العالمية يوجد إجماع واسع للرثاء على فقدانها للشرعية الديمقراطية. وتوجد هذه المؤسسات بشكل واسع تحت تأثير الأوساط المالية الأميركية كما يسميها عالم الاقتصاد Jagdish Bhagwati «عقدة وال ستريت والخزينة» (بالإشارة إلى العقدة الصناعية - العسكرية، القديمة التي ضعفت سلطتها رغم الحيوية التي أعطاها إياها التهديد الإرهابي)[1]. بالاستناد بخفة على الفعالية المفترضة للأسواق عموماً، نجحت هذه اللوبيات بشكل خاص في تحريك تحرر تدفق الرساميل بما في ذلك الرساميل على المدى القصير بهدف تحقيق فوائد كبيرة على التحويلات المالية التي يزداد حجمها بشكل هائل. غير أنه إذا وجدت، كما رأينا، نقاشات جدية لصالح تحرير تدفق البضائع (بشرط السهر على مصير غير المؤهلين في الشمال) والاستثمارات على المدى الطويل، فإن تحركات الرساميل على المدى القصير أكثر خطورة بسبب قابليتها للتبخر وبسبب التصرف الجماعي للمستثمرين. ليست الأزمات المالية مخفَّفة بل مضخمة بحرية أكبر لتحرك الرساميل ويرى العديد من المحللين في الأزمة الآسيوية لعام 1997 نتيجة مباشرة للنصائح السيئة المعطاة للدول المعنية من قبل المؤسسات الدولية بالدرجة الأولى التي بموجبها يؤمن صندوق النقد الدولي لخصخصة البنوك قابلية تحوّل الحسابات الجارية وفتح المؤسسات المالية للعاملين الأجانب. أضف إلى ذلك، وكما شرح Joseph Stiglitz (اقتصادي قديم مسؤول في البنك العالمي)، فإنه تتمّ إدارة الأزمات المالية دائماً لمصلحة الدائنين وليس لصالح الناس في البلاد المصابة بأزمة حيث لا يتورعون عن فرض إجراءات تقشف تفقرهم لتهريب الفائض المالي عوضاً عن البحث عن ظروف لإعادة إحياء سريعة للنشاط الاقتصادي الحقيقي[2].

(1) راجع: رياح المئة يوم «The Wind of the Hundred Days»، Mit Press، 2000.

(2) راجع: الخيبة الكبرى، «La grande désillusion»، Fayard، 2002.

إن المؤسسات الدولية مسيّرة لمصلحة الناس المعنيين بالقرارات والنصائح ويشتمل الحل الأكيد لتخفيف نفوذ عقدة وال ستريت على إعادة موازنة ثقل الدول المختلفة في الإلحاحات المسيرة لهذه المؤسسات بحيث يصبح حجم الأشخاص المعنيين معياراً أكثر أهمية من المساهمة في الموازنة.

وتبدو الحركات المناهضة للعولمة رخيصة عندما تقتصر اقتراحاتها على إدخال ضريبة على تدفق الرساميل أو على إجراءات لطيفة من هذا النوع، لكن لها الحق في إعلان نقص الديمقراطية في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والبحث بتقديم رؤية للحقائق الاجتماعية المهملة في الدوائر العليا للسلطة العالمية. إن تواصل الحركات الاجتماعية على المستوى العالمي هي الجواب الحاسم على العولمة المالية ويمكننا الأسف للتأخر الحاصل من قبل المنظمات التقليدية مثل نقابات الموظفين في هذا المجال.

المؤسسة

إن مسألة الديمقراطية في المؤسسة مركزية لبناء مجمل النظام الاجتماعي إذ أن الأدوار الاجتماعية التي تتحدّد توضح العلاقات الاجتماعية والتوزيع غير المتساوي نسبياً للسيطرة على الثروات والقوانين.

ما هي المؤسسة؟ إنها مجموعة أشخاص يضعون الموارد البشرية والمادية معاً لإعطاء إنتاج وخدمة مباعة تجلب لهم الدخل. يمكننا التصور أن هدف المؤسسة مفيد تماماً، وحدها الموضوعية والنسبية تملي القرارات وأنه من غير المفيد الارتكاز على ضرورات ديمقراطية فيما يتعلق بالمؤسسات. نحن نعلم في الواقع أن المؤسسة مكان صراع مصالح ومواجهة بين أهداف متناقضة. تستطيع المؤسسة تبني استراتيجيات فيها مجازفة نوعاً ما وتفضيل الدخل لفترة قصيرة أو طويلة والبحث عن النمو النشط أو المربح وتطوير سلسلة متنوعة من المنتجات والخدمات واختيار النمو الخارجي أو الداخلي والسعي للحفاظ على العمل والمردودية وتبني أنماط متنوعة للإدارة الوظيفية وتعديل قيمة وأشكال مكافأة

الفئات المتنوعة من الموظفين. تولد كل هذه القرارات خلافات بين المساهمين، بين الأجراء والمدراء وبين الأجراء والمساهمين. لا يجب أن ننسى مطلقاً بقية الدائنين وكذلك زبائن المؤسسة الذين يتأثرون أيضاً بهذه القرارات.

يتمّ تطبيق المبدأ الديمقراطي بالنسبة للمؤسسة على ثلاثة مستويات مميزة. بالدرجة الأولى تصوغ الأشكال المتنوعة لتنظيم المؤسسة والأسواق التي ترتبط بها المصالح المختلفة موضوع البحث. على سبيل المثال، تؤثر قرارات مؤسسة محتكرة على زبائنها مباشرة بينما يكون لمؤسسة غارقة في المنافسة تأثير ضئيل على الزبائن الذين يمكنهم التزود مباشرة من مكان آخر. بالدرجة الثانية، عندما تصبح المصالح محدّدة بشكل وفق تنظيم خاص، يصبح مناسباً تقييم الأهمية الخاصة لإعادة توزيع السلطة بالشكل المناسب. بالدرجة الثالثة، يمكن ممارسة السلطة بأشكال متعدّدة أما من خلال المشاركة المباشرة بالأجهزة التقريرية أو من خلال التهديد البسيط بقطع العلاقات التعاقدية.

إن المسألة الأكثر استراتيجية من حيث مشروع المجتمع هي موضوع السلطة المعطاة للموظفين. وحتى لو لم تختلف مؤسسات الدولة كثيراً في معظم البلدان الاشتراكية بطريقة إدارتها السلطوية للمؤسسات الرأسمالية العادية، يوجد تقليد المطالبة بالديمقراطية لصالح الأجراء في الحركة العمالية. وعلى الأخص، تتعارض المؤسسات التعاونية أو المدارة ذاتياً والتي تعطي السلطة الأساسية للإدارة العمالية مباشرة مع المؤسسات الرأسمالية التي تحتفظ بالسلطة لأصحابها وللمفوضين من قبلهم. مع ذلك لا تؤثر القرارات على العمال بنفس الطريقة في هذين النمطين من التنظيم. في عالم رأسمالي مثالي، يكون العامل متأثراً بشكل طفيف بقرارات إدارة مؤسسته، إذ إن راتبه محدّد وفق المنافسة في سوق العمل، وضمان العمل مؤمن له ليس في مؤسسته بل من خلال إمكانية إيجاد عمل في السوق عموماً. أما بالنسبة لمضمون عمله، فهو حسب التعريف مقبول بما أن العامل يعبّر عن موافقته عبر قبول القيام بالأعباء المطلوبة منه وفق الأجر المقترح عليه ويستطيع الذهاب دائماً إلى العمل في مكان آخر إذا لم يعد العمل يناسبه.

يعتبر جالبو الرساميل الذين يواجهون المخاطر في هذا العالم الرأسمالي المثالي وحدهم المتأثرين فعلياً بقرارات المؤسسة ومن الطبيعي أن تؤول السلطة لهم. بالمقابل، فإن العمال في مؤسسة تعاونية هم الذين يتقاسمون دخل المؤسسة بعد دفع مستحقات الدائنين وبالنتيجة فهم معنيون مباشرة بتغيرات المداخيل وتكاليف المؤسسة. في هذه الحالة للصورة التناظرية تقريباً مع مؤسسة رأسمالية، من المبرر أن يكون العمال أسياد الإدارة.

نعرف أن الرأسمالية الحقيقية مختلفة نوعاً ما عن المثال الموصوف أعلاه وأن الأجراء يتأثرون في الواقع بشكل عميق بقرارات إدارة مؤسستهم. وكما هو صعب ومكلف عليهم فعلياً تغيير صاحب العمل، فهم مدفوعون إلى الخضوع لأهواء إدارتهم على صعيد المكافأة وضمان العمل وطبيعته. بالأحرى ليس لدى المؤسسات الرأسمالية مصلحة للتقرب من المثال إلى الحدّ الذي يصعب فيه السيطرة أو الفهم بسهولة للأجراء الراغبين بتغيير المؤسسة، وعلى العكس يسعى أصحاب المؤسسة إلى تعزيز الارتباط الوثيق للأجراء بالمؤسسة بطرق مختلفة، راتب أقدمية، الاهتمام بالنتائج وحتى توزيع جزء من الرأسمال بحيث يصبح الأجراء متفانين جسداً وروحاً تجاه سلطتهم عندما يرون مصلحتهم مرتبطة بشكل وثيق بالمؤسسة. لكن من القساوة أن نرغب في تحميل الأجراء خيبة أمل المالك وتبعية العامل معاً.

تحتاج المؤسسات الرأسمالية إلى أُجراء هم في الوقت نفسه مرنون ومتفانون، يمكن التخلي عنهم وملتزمون المرونة والتفاني، يوجد هنا تناقض لا يمكن حلّه إلا من خلال المبدأ الديمقراطي وبتجاوز للنمط الرأسمالي العادي. تعتبر المؤسسة نشطة حيث يكون العمال معنيين بالإدارة وبالمحصلة حيث يشترك العمال بقرارات الإدارة. من جهة أخرى، من المهم جداً الملاحظة أن تطور التقنيات يجعل من الضروري شيئاً فشيئاً اللجوء إلى يد عاملة متخصصة ومستقلة. يمكن إلى حدٍّ ما تصور دراسة النمط الماركسي حيث يفرض تطور القوى المنتجة يداً عاملة مستقلة من أجل إلغاء علاقات الإنتاج الرأسمالية المبنية على خضوع العمال.

مهما كان الجزء الحقيقي لهذا التحليل الشديد الحتمية ربما، ليس هناك سبب للامتناع عن البحث بشكل مستقل عن التقنية، عن العلاقات الاجتماعية المقبولة.

غير أن المبدأ الديمقراطي يتعارض بشكل مباشر مع الإدارة المتسلطة للعمال. ومهما كانت درجة الاستياء الأساسية لدى الفرد، فإنه من غير الطبيعي إخضاعه طيلة يوم عمل لحالة من التبعية. وبقوة الأشياء، وفي المعاش اليومي للعلاقة الاجتماعية في العمل، فإن واقع الخضوع لأوامر سلطة غير ملائم بتاتاً مع إمكانية التأثير بقدر كافٍ على القرارات التي تخصك دون حسبان التأثيرات المؤذية حتى يومنا هذا لمثل هذه الأوضاع على احترام الذات والصحة.

بناءً عليه، من المسلّم به وجوب مشاركة العمال المعنيين جسدياً وبالوقت المعاش في المؤسسة بالقرارات. أما فيما يتعلق بأصحاب الرساميل ما هو الدور المناط بهم؟ بالنسبة لهم أيضاً فإن أسلوب علاقتهم بالأمر يعتمد على مدى التزامهم. إن الشخص الذي يقدم قرضاً بشروط محدّدة غير معني بإدارة المؤسسة ولا يتأثر إلا في حال الإفلاس دافعاً المؤسسة إلى استحالة دفع الدين. بالمقابل، تقديم رأسمال يعطي الحق بالمشاركة بالأرباح يؤدي مع المخاطرة المترتبة عليه إلى التحريض وحق السيطرة على قرارات الإدارة. هذه المفارقة معروفة بشكل واسع في المؤسسات القائمة التي تعطي حوافز عالية للمساهمين مقارنة مع صغار الدائنين إلا في حالة الإفلاس.

هناك رابط بين توزيع السلطة وتوزيع المخاطرة مما يطرح سؤال التوزيع الأمثل للمخاطرة بين العناصر المالكة للمؤسسة. يبحث كل الأفراد المعنيين حسب العادة على تجنّب المجازفة إلا في حال ارتباط الأمر بالرغبة في إعطاء أمل ضئيل بربح كبير، لكن غياب المشاركة بالمجازفة يقوّض أي مبرر للقيام بجهود حتى تكون النتيجة مؤاتية إلا إذا كان الجهد بحدّ ذاته مكافأ مباشرة، الأمر المستحيل عموماً. إذ إن الجهد صعب الملاحظة بطريقة ممكنة ليكون أساساً لإعطاء مكافأة. بهذه الظروف لا يمكننا أن نكون مدفوعين للقيام بجهود وغير معنيين بأي جزء من المجازفة في الوقت نفسه. إن هذا المأزق معروف، لذلك

تبحث المؤسسات إلى وضع اجرائها في وضع خطر لزيادة الحافز لديهم. ولهذا أيضاً تتضمن عقود التأمين صراحة لتجنّب قلق المضمونين. هناك مشكلة مشابهة بالنسبة لأصحاب الرساميل. فإذا نجحوا بشكل جيد في تغطية المخاطر من خلال تنويع عملهم على سبيل المثال، لم يعد لديهم حافز للاهتمام بإدارة المؤسسات. ورغم ذلك، يجب أن تدار المؤسسات وتوزع المخاطر المحتملة بين القوى القابضة. ربما ليس هناك حلّ كامل لهذه المشكلة، لكن يمكننا على الأقل البحث في أي شكل من التنظيم يسمح باحترام مبدأ ديمقراطية حقيقية للمؤسسة مدارة بشكل جيد. انكبت النظرية الاقتصادية على سلوكية المؤسسات المدارة ديمقراطياً من قبل موظفيها وتوصلت إلى استنتاجات معتدلة[1]. من وجهة النظر المحض للفعالية الإنتاجية، يبدو مفروغاً منه أن تعاونيات الإنتاج لا تحسد نظيراتها الرأسمالية وواقع أن تكون عضواً تعاونياً له صوت في الفصل عوضاً عن أجير عادي يبدو مناسباً بشكل واضح لإعطاء حافز للعمال ولنوعية العمل. من المعروف اليوم أن المؤسسات الرأسمالية تعاني من عدم فعالية معينة بسبب رفض تقاسم السلطة مع الموظفين، إن التورط الضعيف للعمال هو الثمن الذي عليهم دفعه للحفاظ على حالة من التبعية[2]. بالمقابل، ترى تعاونيات الإنتاج نفسها عاجزة أمام المؤسسات الرأسمالية الواصلة إلى الرساميل وأيضاً إلى احتمالات نموها. ولأنها غارقة في المستنقع الكبير الرأسمالي، ليس لدى التعاونيات العاملة غالباً حلّ آخر للتطور سوى التحول إلى مؤسسات رأسمالية من خلال تحويل العناصر الأساسية إلى مساهمين. لتجنّب ذلك، فهي بحاجة إلى نظام مالي معدل مما يفترض إرادة سياسية حقيقية. بكل حال، لا يعني عجز المؤسسات التعاونية

(1) من خلال طرح معاصر للأدب النظري والتجريبي حول ديمقراطية المؤسسة، سيطرة العمال نظرياً وعملياً، «Governing the Firm. Worker's Control in Theory and Practice» نشرة جامعة كامبريدج 2003. يوجد تقليد مزمن للفائدة فيما يتعلق بديمقراطية المؤسسة عند الاقتصاديين مع مؤلفين مشهورين مثل John Stuart Mill وLéon Walras، James Meade أو Jacques Drèze.

(2) راجع: E.P. Lazear: «Personnel Economics»، Mit 1995.

التغلب باستمرار على المؤسسات الرأسمالية دونيتها الكاملة لكن ينبع ذلك ببساطة من الميل الطبيعي للمستثمرين إلى تفضيل المؤسسات التي تمنحهم فرص سلطة الإدارة. إذا وضعنا بطريقة أو بأخرى مؤسسات تواجه الامتياز المالي للمؤسسات الرأسمالية فسنفسح المجال لتفتح القطاع الديمقراطي.

إن مجتمعاً تحترم فيه الحقوق الديمقراطية للعمال في المؤسسات، يكون مختلفاً عن المجتمعات المعاصرة في الكثير من مظاهره. إذ ان حياة المؤسسات ستتأذى أقل وتكون عمليات الصرف غير موجودة عملياً وكذلك تغيير البنية التي تتكهن منهجياً بإعادة تصنيف الموظفين. وتكون العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات سلمية ويجري النظر بمساواة أكبر في الظروف الاجتماعية والقوانين، ويكون مستوى العيش أسمى وتصان كرامة كل فرد. لكن هذا لن يكون هو الجنة للعامل كما كان يحلم سابقاً عبر مؤسسي الشيوعية.

يبقى الاقتصاد دائماً موضوعاً تحت إشارة الندرة، ويصبح دوام العمل مرتبطاً باحتياجات ترابط العمل، ولا تكون المداخيل مدهشة، وسوف تشبه حالة العامل العادي حالة حرفي مستقل أكثر منها حالة موظف ذات استقلالية أكبر ومسؤوليات أكثر وهموم. لكن سيكون العمل بحدّ ذاته أكثر قيمة، مُعاشاً ومختلفاً قليلاً في مضمونه عما هو قائم.

ماذا تشبه مؤسسة ديمقراطية واقعياً؟ تظهر تجارب ديمقراطية المؤسسة تنوعاً كبيراً في الإمكانيات انطلاقاً من التعاونيات العمالية للإنتاج[1] المختلفة نسبياً في الدول المجاورة مثل إيطاليا، إسبانيا أو فرنسا والاحتقان العمالي الألماني مروراً بإعادة شراء المؤسسات من قبل أجرائها في الولايات المتحدة أو أيضاً الشراكات المتكررة في المهن الحرّة. ويعود البعض منها إلى الديمقراطية المباشرة ويحدّدها آخرون بشكل تمثيلي مع مدراء منتخبين. إنها تتنوع بشكل كبير وفق درجة الضرورة

(1) نضع غالباً أمام فكرة «الإدارة الذاتية» الفشل اليوغوسلافي وهو فشل نسبي في الواقع. ويرى الخبراء أن التجربة اليوغوسلافية التي حصلت ضمن سياق خاص للنظام الشيوعي غير مقنعة بتاتاً. راجع: G.K. Dow.

في مجال مساهمة الرساميل في حصة التعاونيين، والضغوط القائمة على توزيع الأرباح واختيار الاستثمار وعملها ضمن شبكة وعلاقتها بالنظام البنكي والسوق المالي. لن نسعى هنا إلى تعريف صيغة مثالية خاصة وان ظروفاً خاصة تستطيع تبرير خيارات متنوعة. علينا الإلحاح فقط على واقع أن ديمقراطية المؤسسة ليست وهماً بعيداً بل تقليداً قديماً ومتعدّد الأشكال لا يبتغي سوى ظروف ملائمة اقتصادياً وسياسياً للازدهار.

الجمعيات

تخص الضرورة الديمقراطية كل القرارات وتمتد إلى ما بعد السياسة والاقتصاد إلى كل المجموعات الإنسانية. ليست الجمعيات الخيرية، على سبيل المثال خاضعة لمتطلبات ديمقراطية، لكن يصبح من الطبيعي إدخال بعض قوانين حسن السلوك في هذا المجال أيضاً كما يطالب به اليوم مسؤولو الحركة التعاونية. كذلك من المستغرب الملاحظة إلى أي مدى يكون العمل الداخلي للأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية ديمقراطياً تقريباً. رغم ذلك، مهما كان نمط الجمعية، تخص القرارات حسب العادة إضافة إلى الرئيس أعضاء الجمعية ويجب أن تكون خاضعة لمراقبتهم. في وضع حزب سياسي ما يكون الأعضاء معنيين بشكل خاص في صياغة برنامج الحزب. من المفترض أن يعكس هذا البرنامج أهداف الحزب وعليه أن يعتمد مباشرة على آراء الأعضاء بحيث يضع شكلاً من التركيبة.

يمكن تطبيق المبدأ الديمقراطي على كل العلاقات الإنسانية دون تمييز إذا اعتبرنا انه من المرغوب به أن يكون الأشخاص مستقلين ومسيطرين على حياتهم. يعتبر مجال الدين المجال حيث يكون تطبيق المبدأ الديمقراطي موضع جدل. نعتبر عادةً أن الدين هو مسألة خاصة، وأن التسامح الديني يتفق مع حرية الفكر. غير أن هذه الأفكار المعطاة هي بديهيات خاطئة. بالدرجة الأولى، الأديان منظمة عموماً على شكل جمعيات من المؤمنين مما يجعلها في الواقع أماكن للعلاقات

الاجتماعية وللقرارات الجماعية التي تضع موضع بحث قضايا السلطة شئنا أم أبينا. نجد تنوعاً كبيراً للتنظيم في المجموعات الدينية بدءاً من السلطة المركزية للكنيسة الرومانية الكاثوليكية حتى السلطة البديلة لبعض المعتقدات البروتستانتية أو المسلمة. في الغالب، يبرّر غياب الديمقراطية بالإشارة إلى القانون الإلهي وللحفاظ على كمال العقيدة، من الضروري وجود سلطة عليا، تتمثل قمة هذا المجال بالعصمة البابوية. بالمقابل، بينما يُفترض كمال النص المقدّس بحدّ ذاته وعدم ضرورة نظام تفسيري كما هو الحال في القرآن أو الإنجيل لدى البروتستانت، نترك في بعض الأحيان حرية كبيرة للتفكير لدى المؤمنين. غير أن الديانات الأكثر ليبرالية مرتبطة بعقيدة مجمّدة وتدعو إلى الإيمان والتلاحم الذي يترك وراءه بطريقة أو بأخرى الشك والذهنية النقدية. وينص التسامح الديني على ترك الخيار للأفراد للالتصاق بهذه العقيدة أو تلك (أو رفضها كلياً)، لكن تترك الأديان حيزاً صغيراً لحرية الفكر ضمنها. ألا يدخل ذلك في نزاع مع السعي للاستقلالية التي هي أساس المبدأ الديمقراطي؟ الخضوع هو ما تقترحه الأديان وليس حرية حقيقية للتفكير. إن الخضوع الإرادي المقبول هو بالطبع أقلّ نفوراً من الخضوع المفروض إلا انه خضوع! حيث اننا نذهب إلى الطلب من المؤمن البحث عن الإخلاص للعقيدة عوضاً عن تألق نظرته الخاصة.

هل نستطيع تصور دين ديمقراطي حقيقي؟ حينذاك هو يصبح ديناً دون عقيدة مجمّدة لكن مع عقيدة تتطور تبعاً للأبحاث اللاهوتية، التاريخية والعلمية. لا يتعلق الأمر بالخضوع لاقتراع أعضاء عاديين لعقائد متنوعة - إنها فزاعة يحركها رجال الدين بشكل منظم لرفض أي فكرة ديمقراطية في مجالهم - بل ببساطة ترك حرية التفكير تسيطر على المعتقد في المجال الديني، على طريقة ما يحصل في الوسط الديني. يجب أن يترك التسامح الديني وفق المبدأ الديمقراطي المجال لحرية حقيقية للتفكير بحيث عوضاً عن الاقتصار على ترك الأفراد يختارون ضمن سلسلة محدّدة من العقائد الجامدة، يجب أن يكون مقبولاً السماح لكل فرد التعبير عن رأيه وعند الحاجة استشارة خبراء من اختياره وأن يستطيع البحث النقدي في

تطوير المعتقدات.

هناك على الأرجح معارضة أساسية بين السعي إلى استقلالية ذاتية تضم حركات تحرر منذ عصر الأنوار وما بعده والفكرة الدينية بأن الخضوع (للنص، الألوهية، الراهب) له فضائل لا يمكن استبدالها في الازدهار الإنساني والروحي. رغم اجتياح فكر عصر الأنوار لثقافتنا، غير أنه ليس من السهل الإثبات أن الخضوع مؤذٍ ومناهض للتطور الشخصي الكامل. إذا كانت الأديان محقة في تحريك الخضوع في بعض المجالات، فإننا لن نستطيع أبداً إثبات قيمة شاملة والنموذج الديمقراطي بحدّ ذاته يصبح موضع تساؤل. توجد هنا قضايا صعبة تستحق انتباهاً أكثر مما تلقى حالياً.

مع ذلك، علينا متابعة هذا التبصر نحو النموذج الديمقراطي. ليس التسامح حرية التفكير لكن هو تسامح حيال القيود على حرية التفكير التي تفرضها الأديان على أتباعها. هل يجب أن يتوقف هذا التسامح في مجتمع ديمقراطي كلياً؟ هل يمكن التوصل إلى منع الأديان؟ من السخف بالطبع أن تؤدي سياسة إعلاء الديمقراطية إلى اضطهاد جرائم الرأي. من أجل فك هذه العقدة، يجب إيراد تأكيدين: يتمثل الأول بأن يصبح مجتمع ديمقراطي بالكامل مجتمعاً تكون فيه كل الأديان ديمقراطية ويتعلق الأمر هنا في الواقع بمجرد حشو غير قابل للجدال. التأكيد الثاني هو أن مجتمعاً ديمقراطياً كاملاً يجب أن يمنع كل الجمعيات غير الديمقراطية، غير أن التأكيد الثاني غير مقبول. يمكن لإعلاء الديمقراطية استخدام أساليب أخرى غير القمع ويفرض ذلك في الحالات الأقل ضرراً للعلاقات الاجتماعية وما يتعلق بالممارسات التي يرتبط بها الأفراد المعنيين بعمق.

يجب بدون شك حظر العبودية على سبيل المثال أو الإجارة كما سنرى، لكن علينا التسامح بالعقدية الدينية والانكباب ظرفياً على تثمين حرية الفكر والذهنية النقدية في التعليم الرسمي. إن هذا التسامح أكثر إشكالية فيما يتعلق باللامساواة في الأوضاع بين الناس والتي تضمنها بعض العقائد الدينية. إن

المشكلة الأكثر مأساوية هي مشكلة النساء حيث الوضع الدوني مكرّس من قبل بعض العقائد، خاصة عقائد الكنيسة الكاثوليكية والإسلام. من خلال إعطاء النساء دور الأتباع، ومن خلال وضعهن ضمن فئة نجسة نسبياً، تعتبر هذه العقائد إهانة لنصف البشرية. غير أننا نستطيع التصور بشكل جيد أن القانون يعاقب كل جمعية تمارس أو توصي بالاضطهاد على قاعدة الجنس، العرق، الميل الجنسي أو الأصل الاجتماعي والعائلي. ليس لدى هذا القانون في مبدئه أي ثورية أو تطرف ولن يساهم إلا في تكريس المبادئ الأساسية لحقوق الرجل. وسوف ينشأ عنه مشاكل كبرى عند بعض الأديان.

العائلة نمط آخر من الجمعية حيث يكون تطبيق مبدأ الديمقراطية مثيراً للاهتمام. يجعل تقليد بورجوازي معني من العائلة دائرة خاصة، لكن يبدو جلياً أن الخلية العائلية مركز للعلاقات الاجتماعية وبالتالي فإن السعي من أجل مبادئ جيدة للاشتغال الاجتماعي ملائم أيضاً في الدوائر الكبرى. علينا الانكباب هنا على ملاحظة أن المبدأ الديمقراطي يطرح بعض الأفكار الموجهة المتأثرة بالحس الجيد. غياب سيطرة رجل على زوجته ومشاركة الأولاد بالقرارات التي تخصهم مع درجة متنامية فيما يتعلق بقدرتهم المتنامية على القيام بمسؤوليات يجعلنا نأخذ بعين الاعتبار بالدرجة الأولى رأي المرأة الحامل بالنسبة لوقف الحمل وأيضاً رأي الشخص الأكثر تضرراً بالعلاقات المؤلمة مع الزوج بالنسبة لموضوع الطلاق. من المهم الملاحظة، أن علماء النفس يؤكدون مساوئ التسلط تجاه الأطفال وكذلك التسامح المنفتح في غياب أطر مرجعية وعلى العكس حسنات استقلالية متطورة ومشاركة في القرارات بحدود القدرات النامية للطفل.



3

تدجين المقايضة

التناقض

إن الرأي العام الفرنسي مشهور بريبته تجاه العلاقات التجارية، من الجيد التهكم في الأوساط المثقفة أو المشبعة بفكر واحد. يتعلق الأمر حسب اعتقادنا عن جهل في موضوع حسنات اقتصاد السوق، والرؤية القديمة المتأثرة بالفكر الشيوعي لا بل بمدرسة القرون الوسطى. غير أن هذا الحكم قاسي قليلاً. يطلب السوق في الواقع أن يكون مدجناً لكن بالمعنيين للكلمة. إنه من المهم بالطبع أن يتعلم السكان معرفة فضائله بشكل جيد، وامتلاك استخدامه الجيد. لكن يجب أيضاً معرفة ضبط عمل اقتصاد السوق الشارد والمشؤوم أحياناً وأيضاً إخضاع الوحشية الطبيعية. يتضمن السوق في نفس الوقت الخصائص المربحة والخصائص المشؤومة الأمر الذي لا يبرر لا التجاهل التام ولا الثقة المطلقة. وقد حققت النظرية الاقتصادية تقدماً مهماً منذ الخمسينيات في فهم هذه الظواهر وهي تدين النظرية الليبرالية التي تتجاهل عجز السوق وكذلك الفكر المناهض لليبرالية الذي يتجاهل حسناته.

يقترح مفهوم الديمقراطية المطروحة في الفصل السابق أن بإمكاننا تقييم مباشرة الميزة الديمقراطية إلى حدٍّ ما للقرارات المتخذة في اقتصاد السوق. إذ إنه من هذا المنظور، هناك مصادفة صارخة بين اللامركزية الممدوحة من المبدأ الديمقراطي والصفة اللامركزية للاقتصاد التاجر. من أكثر من المشاركين في صفقة قادرين على الأخذ بعين الاعتبار مصالحهم الخاصة؟ إنه من الطبيعي أن يتمّ تقرير

الصفقات التجارية على الصعيد المحلي ويصبح المبدأ الديمقراطي بحدّ ذاته حجة ذات وزن لصالح السوق وضد التخطيط المركزي. يرتكز المفهوم الاشتراكي الذي يكون بموجبه ديمقراطياً ترك المؤسسات السياسية المركزية تسيطر عبر التخطيط على تفصيل الصفقات الفردية للمؤسسات والنفقات، على تناقض ضخم. إذن إقتصاد السوق أفق لا يمكن تجاوزه ليس فقط كونه الأكثر فعالية من الذين نعرفهم، لكن كونه يبدو أيضاً وبشكل خاص معتاداً على تحقيق فكرة العدالة بصيغ الاستقلالية. غير أنه من المهم بالمقابل ضبط الملكيات لفهم الطريقة التي يتجسد فيها مشروع مجتمع أكثر عدالة وأكثر ديمقراطية وأكثر مساواة في اقتصاد من هذا النمط. يمكن مدح السوق لفعاليته النسبية وميزته اللامركزية، لكن يمكن أيضاً انتقاده لخساراته وعجزه عن تقليص عدم المساواة، غير أنه مع كون ذلك يُفهم أقلّ بشكل عام ورغم أنه مهم بشكل خاص لإدراك كيف يتمّ إعداد ما بعد الرأسمالية، يمكن أن يكون السوق أيضاً أداة مخيفة للسلطة في خدمة النخبة المالكة. وربما تستحق عدم ثقة رجل الشارع الاحترام إذا عكست الحدس المضطرب لهذه الظاهرة.

اليد الخفية

يعتبر تحليل اقتصاد السوق مسرح مواجهة بين نموذجين يتعارضان، يقود الأول إلى التفاؤل والآخر إلى التشاؤم.

النموذج الأول هو نموذج اليد الخفية، عبارة لآدم سميث وهو فيلسوف نعتبره غالباً مؤسس علم الاقتصاد. ووفق هذا النموذج، يقود السوق تلقائياً إلى حالة منسجمة حيث تجد المصالح المشتركة والمتناقضة للأفراد توازناً مرضياً. بينما يمكن للامركزية الملازمة للسوق أن توصل إلى الفوضى. يحدث كل ذلك، كما لو أن يداً خفية تحكم العناصر الاقتصادية للربط بشكل فعال بين قراراتهم الإنتاجية والتجارية والاستهلاكية. كيف يمكن أن يكون ذلك ممكناً؟ يمكننا الحصول على فهم أولي حدسي لهذه المفارقة من خلال الملاحظة أنه كلما يتفق

فردان للقيام بصفقة، يحصل كل منهما على شيء مرضي بقدر الحالة السابقة للصفقة على الأقل. أما بالنسبة للأفراد الخارجين عن هذه الصفقة، فهم يحتفظون بمخصصاتهم ولا يتأثرون بشكل مباشر إذا كانوا مهتمين فقط بوضعهم الخاص. من هنا، لا يمكن للصفقات سوى تطوير مصير السكان وتستمر طالما يدرك الأفراد فرص الصفقات المربحة للطرفين.

إن الأمر الأكثر صعوبة للشرح والذي لم يتمّ تحليله جيداً إلا من قبل علماء اقتصاد القرن العشرين، هو لماذا وبأي شروط تستطيع النتيجة النهائية لهذه الصفقات تجنيد كل إمكانيات التطوير بحيث يصير من المستحيل إيجاد تعديل ما للإعانة في المداخيل تكون مرضية أكثر لكل الأفراد مما هي في السوق. نقول في هذه الحالة إن الإعانة المحصّلة من السوق فعالة، مما يسمح للقرارات اللامركزية للأفراد بالتناسق بشكل فعال وأن يحصل تواصل بينهم عبر قناة الأسعار. يجب من جهة أخرى أن تكون الأسعار مراقبة من قبل كل المشاركين حتى يعمل السوق بشكل صحيح مما يثبت أن نوعاً من المركزية ضروري رغم ذلك.

واقع أن السوق يمكن أن يؤدي إلى حالة مؤثرة هو نتيجة أساسية تؤكد حدس آدم سميث وغيره من المفكرين الليبراليين. وقد استفادت هذه النتيجة من إعلام كبير عبر تعليم الاقتصاد وقد سهّلته وعممته شعبياً بصورة وقف عام للسوق، وكان لها أيضاً تأثير كبير حول الطريقة التي يتصور بها العديد من الخبراء الاقتصاديين حركة الاقتصاد، ومثال على ذلك الذين شكلوا «تفاهم واشنطن». واكتسب الإيمان بالسوق حجماً إيديولوجياً وشبه ديني وفقد المعنى الدقيق للنتيجة النظرية بالأصل.

لا تكرس هذه النتيجة في الواقع السوق على أنه حلّ نهائي للمشاكل الاقتصادية. بالدرجة الأولى، هي عرضت فقط أن المعونة المحصلة بفضل السوق فعالة وليست أفضل الممكن. هناك في الواقع العديد من الإعانات الفعالة دون أن تكون مقبولة. لنتصور أن نعطي معظم ثروات الكوكب لقطب واحد ونترك الآخرين يذبلون في البؤس. يمكن أن تكون هذه المعونة فعالة تماماً بما أنه يصبح مستحيلاً تطوير مصير فرد بدون القضاء على مصير آخر. لكنها مع ذلك غير

مرضية أبعد من ذلك. ونلاحظ أن معونة تكون فعالة مع تضمنها مظالم لا تحتمل، لا يقدم السوق أي حلّ لمشكلة المظالم ولا تقول هذه النتيجة غير ذلك.

بالدرجة الثانية، إن الفعالية الجميلة الموعودة من هذه النتيجة غير مضمونة إلا في حال تحركت الأسواق بشكل جيد من خلال المنافسة الحرّة. بالأخص، يجب أن يكون العملاء الاقتصاديون صغاراً بالنسبة إلى حجم الأسواق التي يتبادلون فيها بحيث يتجنبون أن يكون لهم سلطة احتكار تسمح لهم بالتأثير على الأسعار. وإلا ستعمد المؤسسات التي تملك سلطة احتكار بشكل خاص إلى استخدامها لتحقيق فائض أرباح على حساب الزبائن وعلى حساب الفعالية الشاملة للإعانة. مع ذلك وجدت النظرية الاقتصادية ظروفاً حيث تستطيع المؤسسات الكبرى أن تكون مجبرة على التحمل كما لو كانت صغيرة مما يلطّف هذه المشكلة. لكن يبدو أن الوصف الأكثر واقعية لمعظم الأسواق يكشف سلطات جوهرية للأسواق تدمر الفعالية. من المؤكد أن سلطة السوق لمؤسسة في المنظور الطويل الأمد يمكن استخدامها في مكافأة نفقاته في البحث والتنمية مما يوحي بأن التضحية بفاعلية المدى القصير يمكن أن تكون مفيدة لأفق أطول، لكن خلاصات النماذج التي تحلّل هذه الظاهرة متشائمة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على وضع فعال بشكل عام مع هكذا آلية لمكافأة البحث. هناك شرط آخر، حتى يصل السوق إلى الفعالية يتمثل بأن تتم كل المبادلات الاقتصادية بين الأفراد عبر الأسواق. وعندما لا يكون الأمر هكذا يقال إن هناك دخلاء يعني مبادلات خارجة عن الأسواق وهذا يشوش فعالية الإعانة الناتجة. هناك مثل تقليدي هو موضوع التلوث. عندما أتجول في المدينة، أزعج بعض الأشخاص بتلويث الجو وإثارة ضوضاء وزيادة حركة السير. غير أنه من أجل اتخاذ قرار بالذهاب إلى المدينة بالسيارة، فإن الأسواق الوحيدة التي تعيق إمكانياتي هي سوق السيارات الذي اشتريت سيارة منه وسوق التأمين وسوق الوقود. لا يوجد أي سوق حيث يتوجب عليّ الدفع للإزعاج والتلوث اللذين يسببهما قراري. وبناءً عليه، ليس هناك سبيل للأشخاص المزعوجين بإعلامي عن العواقب المشؤومة لقراري. وبما

أنني أهمل هذه العواقب، تصبح الإعانة الناتجة غير فعالة. وتظهر النظرية الاقتصادية أنه في مثل هذه الظروف يكون هناك دائماً سبيل لإيجاد معونة أكثر فائدة لكل العالم: ويمكن لكل الأشخاص المزعوجين الاكتتاب لأحضر نادراً إلى المدينة، ويمكن لهذا التعويض المالي أن يكون مناسباً لي. إن غياب السوق القادر على هذا التبادل هو مصدر العجز. يكفي هذا المثل السخيف لإظهار أن الأمور الخارجية تتضامن فيما بينها. إن أصغر قراراتنا تؤثر على العديد من الأشخاص بطريقة تتخطى السوق.

إن المشكلتين المشارتين، مشكلة المنافسة الناقصة ومشكلة الأمور الخارجية، تمتزجان بالأحرى لخلق عدم فعالية معممة من قبل الأسواق نفسها. إذا كانت الأسواق تنافسية، بمعنى أن كل العملاء صغار بالنسبة للسوق، عندها يؤثر قرار هذه المؤسسة على عدد قليل من الأشخاص: حتى الأجراء المسرّحين يجدون عملاً بنفس الشروط. بالمقابل، إذا كانت هذه المؤسسة مهمة أو مميزة عندها تكون العواقب أكثر اختلافاً. عندها لا يجد الأجراء عملاً مماثلاً، يفقدون الدخل أو يرحلون بحيث يواجه التجار الذين هم زبائنهم بدورهم مصاعب مالية وكذلك الموردين للمؤسسة مما يضع بحالة الخطر وظائف مستقرة وهكذا دواليك. في مثل هذه الحالة للصورة، فإن قرار التسريح يصبح غير فاعل: وإذا جمعنا مساهمات كل المستعدين للدفع لتجنّب عواقب التسريح، ربما نصل إلى جمع مبلغ كافي بحيث لا يعود لدى المؤسسة مصلحة بالتسريح ويكون هذا الوضع مفضلاً لكل الأشخاص المعنيين. لكن لا يوجد أي سوق حيث يمكن إجراء هكذا تبادل. إن الترتيب الوحيد الممكن من قبل الأسواق الموجودة هو أن الأجراء المهددين بالتسريح يقبلون تخفيض راتب.

لا تتوقف لائحة مصادر عدم الفاعلية هنا. فقد اكتشف الاقتصاديون منذ العشرينيات، أهمية عدم دقة المعلومات. عندما نشتري طابعاً بريدياً ليس هناك أي شك حول طبيعة المال المتبادل. لكن العديد من المبادلات أقلّ شفافية. إن السيارات المستعملة وعقود العمل والتأمين على سبيل المثال وكذلك التغذية

ملطخة بالعديد من الشكوك حول مضمون أو نوع المادة أو الخدمة المتبادلة. على سبيل المثال، فإن أجيراً يوقع عقده يجهل الكثير من الأشياء حول ما سيطلب منه، إنه يجهل بأية ظروف سيتم نشاطه داخل المؤسسة ويتساءل حول الصلابة المالية للمؤسسة التي يعتمد عليها ضمان عمله جزئياً.

وبالمقابل، يجهل صاحب العمل العديد من الأمور حول الأجير. تجعل هذه الشكوك كل منهما يكون حذراً ومتردداً، ويرفض فرص صفقات يمكن أن تكون مربحة للجميع. لن يقبل الأجير سوى عمل أجره جيد، حتى لو مرّ بجانب وظائف أكثر ضمانة أو فرص تطور أهم. وسيتحاشى ربّ العمل عرض راتب كبير حتى لو كان بهذا العمل يرفض أفضل المرشحين. وتميل هذه الأخطاء في المعلومات إلى تقليص الصفقات وضغط الأسواق.

إن انهيار سوق لحم البقر على أثر قضية جنون البقر هو إيضاح آخر صارخ لنفس الظاهرة: حتى اللحم الجيد النوعية المحمي كلياً من خطر العدوى تأثر بتردد المستهلكين الذين يشكون من حصول تزوير. وتفسّر عدم دقة المعلومات أيضاً لماذا أسواق التأمين مقيّدة. من المستحيل لمؤسسة التأمين ضد تدني الربح، ومن المستحيل لأجير أيضاً التأمين بشكل كامل ضد انخفاض الدخل نتيجة البطالة. فعلياً، لدى أصحاب المؤسسة المؤمّنة التكاليف حافز أقلّ ليكونوا حريصين ومتنبّهين لحسن سير المؤسسة وأيضاً يجازف أجير مؤمن بشكل جيد ويقوم بمجهود أقلّ للتأكد من ثبات عمله. نجد هنا التناقض بين التأمين والدفع الذي ذكر سابقاً. يلجم هذا التناقض سوق التأمين بشكل هائل، إذ إن أصحاب شركات التأمين لا يستطيعون مراقبة تصرف المؤمنين بشكل جيد للتأكد من بقائهم حذرين ولا يمكنهم أيضاً التورط في تقديم تأمين تزداد المجازفة فيه وغير مراقب. وهكذا يعاني العملاء الاقتصاديون من استحالة التأمين ضد مصادفات عديدة، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات المداخيل. وتساعد الأسواق المالية جزئياً في إخفاء هذه الثغرة ولا ينجحون كلياً لا بل يساهمون فعلياً في خلق شك خاص نتيجة الظواهر العلمية التي تحصل. باختصار، نحن نعيش في شك مفرط، غير فعال،

نتيجة استحالة تطوير أسواق التأمين بشكل كافٍ.

وتشكل المجازفة جزءاً من ميثولوجيا الرأسمالية. نمجد المتعهد الذي يقوم بمجازفات من خلال مواجهته بالأجير الصرد الذي يبحث عن عمل هادئ. ونستدعي المجازفة لتبرير الأجور العالية للمتعهدين متذرعين بواقع أن الاستثمارات الخطرة غير كافية إذا كانت وعود المكافأة طبيعية أكثر. لم يعد لهذا التشدق الكلامي أي أساس سوى القصص الجميلة لفرسان العصور الوسطى. أولاً، يقوم المتعهدون بالطبع بمجازفات مهمة بالمدلول المطلق، لكنهم يملكون عموماً ضمانة للدخل وللإرث الذي لا يُقارن مع مصير الأجراء العاديين. إن المظلات البراقة التي يناقشها بلا حياء المسؤولون المخلوعون لسوء الأداء هي بالأحرى إهانة للأجراء المتواضعين الذين يخسرون عملهم وتقاعدهم نتيجة هذه الأفعال السيئة. إن أبطال المخاطرة الحقيقيين هم الذين يمضون حياتهم في عدم الثبات على حافة البؤس ويتكبدون بعزم ضربات المصير. إن ما يهم في المخاطرة ليس المستوى المطلق بل المستوى النسبي ومن غير المقبول خسارة وضع متواضع بدل رؤية الإرث ينتقل من المليار إلى المليون. من جهة أخرى، كل شخص مستقر طبيعياً يبحث عن تحاشي المخاطرة عندما يكون مضموناً وينطبق ذلك على المتعهدين مثل غيرهم. لا تكون الأسواق المالية مزدهرة إذا لم يسع المستثمرون على التأمين ضد الخطر. غير أنه من الصحيح أن الوعد بالأرباح المرتفعة يجعل المخاطر الكبرى مقبولة، وأن القرصنات المالية والصناعية يستثيرها احتمال الأرباح الهائلة. لكن هل يتوجب مع ذلك الدفاع عن إمكانية هذه الأرباح والسعي إلى تشجيع التصرفات الخطرة؟ بناءً على ما رأيناه بخصوص النقص في التأمين، علينا بالأحرى كشف مستوى الخطر الزائد لاقتصادنا، ويطرح ذلك مشكلة التناغم المرغوب بين النمو والابتكارات.

لقد اخترقت النظرية الاقتصادية مؤخراً بعض أسرار آليات النمو بالابتكار من خلال العثور على بديهيات لـ **Joseph Schumpeter**، وهكذا يخلق الابتكار مداخيل جديدة تدمّر مداخيل مبتكري الجيل السابق. من المثبت أن تقليص

إمكانيات الربح بالنسبة للمبتكرين الذين نجحوا، يقود في الواقع إلى إبطاء وتيرة النمو. لكن لا شيء يدل أن هذا العمل من التدمير الخلاق فعال. إنه على العكس، يمكن أن يترافق بعمليات تبذير متعدّدة مؤدياً على سبيل المثال إلى إهمال سريع للمعدات والممتلكات الباقية من خلال تقويض مؤسسات تعمل بشكل جيد. إن السباق لاستبدال المعدات التقنية مثال جيد للتبذير، مع تكامل بين المادي واللوجستي مما يجعل من الصعب الاحتفاظ لأكثر من ثلاث سنوات بمعدات يمكن أن تعمل جيداً لمدة عشر سنوات. وعوضاً عن جعل المتعهدين أبطال عصرنا، وتهنئتهم على حسهم الظاهر بالمخاطرة، علينا ربما السعي لتهدئة حماسهم وجشعهم اللذان يزيدان دون طائل درجة المخاطرة بالنسبة للاقتصاد بمجمله. أما بالنسبة للأسواق المالية التي يتلخص عملها الرئيسي بالسماح للمستثمرين بتغطية مجازفاتهم من خلال تنظيم ملفاتهم بشكل ذكي، فإنها تبدو أيضاً، كما قلنا عناصر خطرة للمجازفة بتعاقب الاعلانات النظرية، والانهيارات المالية التي تقطع التطور المتضرر للبورصات. لم يجلب تطور الأسواق خلال العقود الماضية وهيمنتها المتنامية على دوائر تمويل المؤسسات، لا الاستقرار ولا الشفافية والفاعلية التي قادها متحمسيهم.

معضلة السجين

يتعارض تحليل نظرية الألعاب مع نموذج اليد الخفية التي رأينا هشاشتها إذ إنها ترتكز على رؤية مثالية للأسواق، وهو أكثر حذراً بالنسبة لإمكانيات الحصول على وضع فعال عموماً دون ترابط مباشر للعناصر الاقتصادية. إن المثال الأكثر تقليدية لهذا الأمر يوجد في الخرافة الحكمية لمعضلة السجين. إن فردين ارتكبا جريمة معاً مشتبه بهما وموقوفين في زنزانتين منفصلتين دون إمكانية تواصل. يستطيع كل منهما الاعتراف أنه يقول الحقيقة أو إنكار أي مشاركة. وإذا أنكر الاثنان، يطلق سراحهما لعدم كفاية الأدلة. وإذا اعترفا وأعطيا روايتين مترابطتين يستفيدان من رأفة معينة. بالمقابل، إذا اعترف أحدهما وأعطى أدلة على

تحركاتهما يعاقب المنكر بقسوة. من وجهة نظر كل سجين، إن الخيار الأفضل يكون بإنكار الاثنين، لكن في غياب ترابط من الأحرص الاعتراف ويلقى الاثنان عقاباً كان بإمكانهما تجنبه.

في هذه الرواية، يعمل غياب الترابط لصالح ظهور الحقيقة، لكن نواجه حالات أخرى عديدة، مشابهة لمعضلة السجين حيث تكون النتيجة غير فعالة كلياً. بصحيح العبارة، فإن الحالات من هذا النوع نادرة في التفاعلات الاجتماعية التي نراها في معضلة السجين، هذا نموذج بديل لنموذج اليد الخفية. إن الحدس الذي يسمح بفهم من أين يأتي العجز بسيط جداً: بمعزل عن الآخرين، يستطيع كل فرد المساهمة في تخفيف النتيجة الشاملة.

إن الوجود القوي لمعضلة السجين يرتكز على وجود حالات غير فعالة. فخلف كل عجز ثمة إمكانية لتطوير مصير الجميع، لكن لا تتحقق هذه الإمكانية إذ إن العناصر المعنية لا تملك وسائل الترابط الضرورية. إن انهيارات الأسواق الموصوفة في الفقرة السابقة هي توضيحات لهذه الظاهرة. في سعيها إلى النمو للحصول على سلطة في السوق، تساهم كل مؤسسة في تخفيف الصفة التنافسية للسوق وفي إدخال نقص في الإعانة الناتجة عن الصفقات. وأيضاً من خلال عدم الاهتمام بالتكاليف الخارجية الناتجة عن التلوث، يساهم كل عنصر اقتصادي بتلوث مفرط. يجب أن نفهم جيداً بهذا الخصوص التكلم عن تلوث مفرط وليس النظر بمعيار مطلق لنوعية البيئة، إذ إنه لا وجود لمثل هذا المعيار، لكن بعبارات العجز! إذا قام كل فرد بمجهود بتخفيض إرسالاته الخاصة كملوث، وعرضياً مع تعويض مدفوع من قبل الذين يعانون الأكثر من عواقب التلوث، يمكن الوصول إلى حالة مقبولة من الجميع. تعتبر مشكلة صيد السمك المفرط مشابهة. إن لكل مؤسسة صيد المصلحة على حدة بالصيد طالما يدر ذلك عليها، إنها تغرف من المنبع الكامل وتؤذي مردود المؤسسات الأخرى. إن النتيجة مشؤومة لكل قطاع الصيادين بمجمله.

إن عدم دقة المعلومات التي تضر بالأسواق والتي ذكرت أعلاه، تنطلق من نفس نظام الظاهرة. إذا كان كل العملاء الاقتصاديين شفافين كلياً وصادقين يسير كل شيء بشكل جيد. لكن المصلحة الخاصة لكل تاجر هي المبالغة في جودة إنتاجه والنتيجة هي الانحطاط الغير فعال للسوق الذي نعرفه. يمكننا أيضاً تحليل الفقاقيع النظرية حول الأسواق المالية. طالما الأسعار ترتفع، لكل مستثمر مصلحة بالشراء لكنه يساهم أيضاً في ارتفاع واشتداد الفقاعة. ونرى أن معضلة السجين الموجودة في كل مكان مما يتطلب أن تكون قدرة الأسهم اللامركزية للعناصر الاقتصادية في إنتاج حالة فاعلة شاملة حتى بواسطة الأسواق لمشكوك فيها.

ان المخاطرة المفرطة التي تخضع شهية المقاول اقتصادنا لها، يمكن فك رموزها في ضوء معضلة السجين. من خلال السعي إلى طرد المنافسين والحصول على أسواق جديدة، يساهم التجديديون من كل نوع في زعزعة شبكات الإنتاج وعلى جعل عدة أعمال باقية مهملة بوتيرة يمكن وصفها بالسريعة جداً. ليست الموجة الأخيرة للفضائح الحسابية والمالية سوى تناسخ لهذا الميل. يقوم كل صاحب مؤسسة يجدد في مجال التلاعب الحسابي بمجازفة بما في ذلك الذهاب إلى السجن لمحاولته الحفاظ على مسار تصاعدي للربح، للسلطة وللامتياز. كانت هذه المخاطرة بلا أساس وغير منتجة كلياً، لكن لم تكن هذه الوضعية المغامرة مختلفة كثيراً للمنتفعين وللمخاطر العادية للإدارة. إن العواقب أكثر كارثية للاقتصاد إذ إن التلاعبات لا تجلب أي نمو، والخسارة العامة لعدم الثقة الناتجة هي مصدر ركود، لكن من الممكن انتقاد المخاطر العادية جداً المرتبطة بتعاقب التحديدات لنتائجها على صعيد الشك الذي يصيب كل مؤسسة وكل أجير. ولا يمكن رؤية هذه النتائج في إحصائيات صافي الإنتاج المحلي **PIB** التي لا تسجل سوى مجموع ذات مظهر منتظم. انها ترى بشكل أوضح في ديمغرافية المؤسسات التي تنشأ وتزول بوتيرة شيطانية. لدى رؤية المتعهدين يتقاتلون ويتناقشون في سعيهم الدؤوب للنجاح، يمكننا الامتناع عن التفكير بهذه المعارك الدائمة التي تضع الإقطاعيين في مواجهة بعضهم ببعض، وبالشك الناتج عنها بالنسبة للسكان

الخاضعين لهذه الرغبات القتالية. ويعرف أجراء اليوم جيداً هذا الشعور الألفي للصغار، وهو الشعور بأن يكونوا أحجار شطرنج حيث يلعب الكبار لعبة مشكوك بشرعيتها.

للتهرب من معضلات السجين ونتائجها، يجب تنظيم ترابط بين العناصر الاقتصادية المعنية. هل يجب أن يأخذ هذا الترابط المحدّد شكل تدخل دولي؟ ليس بالضرورة، حتى لو كان يرى بالدولة شكلاً مميزاً للردّ على احتياجات الترابط. إن الدولة بحدّ ذاتها، مجموعة مؤسسات تهتم بمناطق جغرافية متنوعة وقطاعات نشاطات متنوعة. وتستطيع مؤسسات أخرى (شركات التأمين، النقابات، الجمعيات) الإجابة على نفس نوع الاحتياجات. ما يهم هو إنشاء مؤسسات عامة أو خاصة تسمح بتبادل المعلومات وتوزيع السلطة لاتخاذ قرار يمنع الإخفاقات.

على صعيد الخارجيات بشكل خاص، من الأفضل أحياناً تجنّب تشكيلات مؤسساتية معقدة تجمع العناصر المعنية (الأمر المستحيل فيما يتعلق بالأجيال القادمة) وبالعودة إلى سياسة تشجيعية بسيطة ترتكز على الضرائب والمساعدات والحصص المتبادلة[1] بإشراف الدولة. توجد مقاومة قوية لمثل هذه السياسة المبنية على الإيمان بأن الأسعار التلقائية للسوق أكثر تمثيلاً للندرة الحقيقية للسلع والخدمات. مع ذلك، فإن العكس هو الصحيح. تقدم أسعار السوق، مع تجاهل للتدخلات، صورة ناقصة ومنحرفة للواقع الاقتصادي وإن الضرائب والمساعدات المخصصة هي التي تسمح بإعادة بناء الحقيقة المتعلقة بالندرة الفعلية للسلع والخدمات.

إذن من الطبيعي جداً ومن المستحب وضع قيد التنفيذ ضرائب على

(1) لأسباب ايديولوجية، نضع في بعض الأحيان أسواق الحقوق (التلويث على سبيل المثال) في مواجهة الضرائب. في الحقيقة، إن هذه السياسات متساوية بشكل كبير. مع سوق للحقوق، تحدّد الدولة الكمية الشاملة (للتلوث على سبيل المثال) وتترك قيمة العقوبة للتحديد في السوق بينما تحدّد الدولة مع ضريبة عادية العقوبة ولا تسيطر على الكمية الشاملة إلا بشكل غير مباشر.

النشاطات الأكثر تلوثاً، ومساعدة تطوير بدائل أقلّ تلوثاً. وينطبق الأمر نفسه بطريقة مهمة على العمل والبطالة. يخضع العمل بشكل قوي للضريبة بموازنة الضرائب الاجتماعية على الأخص، ومع ذلك فإن مؤسسة تقدم وظائف تؤدي خدمات متعددة للمجتمع بالمساهمة مباشرة أو غير مباشرة (بالوظائف المعطاة) بالحفاظ على صحة الأشخاص، هدوء الأحياء وتماسك العائلات، بينما تخلق مؤسسة تقوم بالتسريح مشاكل كثيرة. إذن ليس هناك شيء أكثر منطقية من الرغبة في تخفيض الضرائب على العمل، ويمكننا أيضاً وضع تصور للمساهمة في دفع الرواتب. وغالباً يجرى التعبير عن اعتراضات ضد مثل هذه السياسة بحجة أنها تحرف المنافسة بين قطاعات العمال والقطاعات الرأسمالية. لكن مرّة أخرى، فإن غياب الدعم لصالح العمل وأهمية الضرائب الاجتماعية هما اللذان يجلبان الدعم الغير مناسب والغير فعال للقطاعات الرأسمالية. وكذلك فإن المعارضة الحاصلة غالباً بين الوظائف المدعومة والوظائف الحقيقية ترتكز هي أيضاً على وهم أن الأسعار والرواتب المعفية من الضرائب والدعم تقيس بشكل صحيح الندرة.

هناك مثال آخر أساسي يتعلق بالعولمة. وصلت عدّة نشاطات اقتصادية ومالية إلى مرتبة دولية وتنعتق وتيرة النمو أكثر فأكثر من قدرات التدخل لدى الدول الوطنية. إن الاتكال المتبادل المتنامي بين النشاطات الاقتصادية لمختلف الدول يدعو إلى ترابط ملائمة من السياسات المنظمة ونلاحظ حالياً عجزاً قوياً على هذا المستوى. إن اجتماعات رؤساء الدول السبع أو الثماني الأكثر أهمية والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي وغيرهما ليس بمستوى الرهانات ولا ترد على المتطلبات الديمقراطية لعصرنا. إن اقتراحات ضريبة Tobin على الحركات المالية الدولية هي أيضاً ساخرة إلى حدٍّ ما في مواجهة الحاجة إلى رد قانوني حقيقي على عولمة الاقتصاد. يجب أن توضع ضريبة عالمية وسياسة نفقات عامة على المستوى العالمي لتخفيف مختلف أشكال معضلة السجين بين الدول التي لدى كل منها مصلحة في إعداد نظامها الضريبي لجذب المستثمرين الأجانب مع المخاطرة بتقليص قدرة التدخل وإعادة التوزيع

وإهمال التأثيرات الخارجية على نشاط شركائها، على سياساتها الميزانية الحرّة أو المقيدة. أشرنا من جهة أخرى أعلاه إلى ضرورة مثل هذه المؤسسات المركزية من أجل تحديد إعادة توزيع الثروات على الصعيد العالمي.

السلطة في السوق

إن اليد الخفية ومعضلة السجين هما النموذجان الرئيسيان اللذان يشغلان مقدمة الحدث في التحليل الاقتصادي للسوق. ويتركز الأخير على قضية السوق بوصفها أداة تواصل للنشاطات الاقتصادية. ينقص هذا الجدول تحليل للسوق بوصفه أداة سلطة وضغط.

رأينا أن اللامركزية التجارية تستجيب للفكرة الديمقراطية للاستقلال الذاتي الفردي. مع ذلك، فإن هذه الملاحظة في الأساس لا تلزم أن يكون السوق متكاملاً بالنسبة للنظرية الديمقراطية. لنتصور صفقة بين فردين (يبيع أحدهما سلعة للآخر) ولنفترض في البداية أن تحقيق هذه الصفقة لا يؤثر بتاتاً على العناصر الاقتصادية الأخرى. تسمح هذه الفرضية التأكيد أن على الفردين وحدهما اتخاذ قرار بكل ما يتعلق بالصفقة. لكن كيف نقسم سلطة القرار بينهما؟ في حالة مفاوضات تجارية، يمتلك كل طرف حق الفيتو يعني استطاعة معارضة الصفقة إذا لم تتناسب معه مما يعني على الأخص أن الصفقة لن تتمّ إلا إذا أتت بربح بامتياز لكل من الطرفين. غير أن مبدأ الديمقراطية لا يمنح تطبيق حق الفيتو. لنفترض على سبيل المثال أن أحد الطرفين فقير مقارنة بالآخر. يمكن أن يقود ذلك إلى الإعلان أن مصلحة هذا الفرد أكثر أهمية وأن عليه على الأرجح امتلاك فائض سلطة ملائم مع نتيجة محتملة أن القرار الأفضل المتعلق بهذين الفردين يستوجب إعادة توزيع من الغني إلى الفقير. لا تسمح صفقة تجارية أبداً مثل هذا التوزيع. بل على العكس، فإن فقر الفرد سيضعه في موقف قابلية الانجراح في المفاوضات التي ستكون نتيجتها منحرفة بشكل مضاعف لصالح الفرد الأغنى.

وعندما يكون للصفقة تأثيرات خارجية على طرف ثالث، يريد المبدأ

الديمقراطي أن يكون للطرف الثالث وسيلة تأثير، الأمر الذي لا يسمح به السوق بشكل مباشر، ونجد في هذا التحليل بإيضاح جديد مشاكل عدم المساواة والتدخل الخارجي التي ذكرناها أعلاه. يضاف إلى ذلك واقع أن صفقة تجارية يمكن أن تدخل بتناقض مع المبدأ الديمقراطي بطريقة ثالثة عندما تكون بنود العقد مدركة لتبعية فرد للآخر، خارقاً لفكرة الاستقلال الذاتي الذي هو في جوهر مبدأ الديمقراطية. إنها مشكلة الرأسمالية والإجارة التي وردت في الفصل السابق لكن التي يجب العودة إليها هنا.

أسطورة العقد

إن العقد الراتبي هو عقد تبعية لكن يمكن الدفاع عنه بالتحجج أن خسارة الاستقلال الذاتي للأجراء في عالم المؤسسة يجد منشأه في توافق حر من قبلهم. بالطبع يخضع الأجير إلى أوامر السلطة لكنه يختار القيام به بقبول عقد العمل. يستطيع الأجير إلغاء هذا العقد وترك وضعية الأجير على سبيل المثال وإنشاء مؤسسته الخاصة عندما يرغب.

واقع أن اقتصاد السوق مثل الرأسمالية يكرّس كلية وجود العقد حتى لو كان سوق العمل قادراً على إعطاء الشعور بأن ما يجري تحت شعار القبول الحر ودعاية ليبرالية معينة تستند منذ الخطط الخمسية على هذه الحجة للادعاء أننا نعيش في «مجتمع حرية الاختيار». بمواجهة ذلك، أحسن ماركس في التهكم على الحرية المزعومة للبروليتاريا التي ليس أمامها خيار سوى بيع قوة العمل للبقاء وساهم انتقاده في إثارة جدل مهم عند القانونيين والفلاسفة مستمر حتى يومنا هذا. بالفعل، ليس من السهل تعريف الشروط التي تضمن أن يكون العقد طوعياً حقاً. لنتابع، في موضوع البروليتاريا. يمكننا القول إن لدى البروليتاريا على الأقل إمكانية تغيير صاحب العمل لكن ذلك لا يعني أن لديه حرية الهرب من الإجارة. إضافة إلى ذلك، يستطيع كل بروليتاري بشكل منفصل محاولة الخروج من الإجارة بأن يصبح عامل مستقل أو من خلال إنشاء مؤسسته لكن يصبح من

المستحيل لمجمل الأجراء أن يتركوا صاحب العمل فجأة ليصبحوا مستقلين. عندها لا تعني الحرية المنفصلة لكل بروليتاري أن مجمل هذه الطبقة الاجتماعية يستطيع الهروب من الإجارة.

مهما كانت الطريقة التي نعرض فيها صيغ الحرية والقبول الطوعي، من المستحيل الفرار من الحقيقة المرّة أن الفرد بدون إرث لديه حرية ضئيلة وأن قبوله ببعض العقود يعكس ضرورات البقاء أكثر من إرادته الفعلية. تعتمد القرارات الاقتصادية للفرد في نفس الوقت على ضغوطات الميزانية التي تثقل كاهله وعلى أهدافه الشخصية (الأفضليات لإدارة وقته واستهلاكه)، وليس سهلاً بالطبع منح كل من هذين العنصرين الحصة التي تخصه في شرح تصرف هذا الفرد. لكن يمكننا على الأقل التأكيد أن ضغوطات أكبر قوية مما يعني أنه كلما كان الفرد فقيراً كلما وسم تصرفه المرصود بهذه الضغوطات بينما على العكس كلما كانت هذه الضغوطات ضعيفة هذا يعني أن الفرد أغنى ويعكس تصرفه أكثر الأهداف الشخصية ويعبّر عن حرية الخيارات.

وفق «أسطورة العقد»، يضمن اقتصاد السوق مثل المجتمع الرأسمالي كل ما صدر من صفقات طوعية في سوق مختار بحرية من الأفراد. يمكن بالطبع، وصف صفقة طوعية بأنها عملية مربحة بشكل متبادل وتسمح لكل فرد الحصول على الشيء الذي يناسبه أكثر آخذاً بالاعتبار مواهبه الأساسية وخياراته الشخصية. لكن هذا الوصف غير كافي. نستطيع الاكتفاء بذلك عندما يكون للمتعاقدين وضع اقتصادي متشابه.

لكن عندما يكون لدى الفردين ثروات غير متساوية عندها يمكن لصفقة طوعية أن تتسم بصفة غير سارة كلياً. وتصبح الثروة المتفوقة لأحدهما وسيلة ضغط هائلة للحصول من الآخر على قبول يرفضه إذا كان في وضع أفضل. يحاول الغني استخدام ثروته للقيام بما نسميه «إفساد الفقير». وواقعة أن الفقير يستعجل في القبول ليست بأي حال ضماناً لحريته، إن ما يصبح إشارة حقيقية

لحريته يصبح الضمانة أنه سوف يقبل الصفقة أيضاً حتى لو لم يعد فقيراً. يمكن أن يكون التبادل التجاري وسيلة ضغط بين غيرها عندما يضع الأفراد في حالة تواصل أو بشكل أعم عناصر اقتصادية غير متساوية الثروات. إن ممارسة «إفساد الفقير» سهلة التحقيق بحدّ ذاتها عندما نفكر ببعض الممارسات مثل تجارة الأعضاء أو السياحة الجنسية. لكن يتعلق ذلك أيضاً بممارسة أكثر انتشاراً للإجارة. إن الرأسمالية اقتصاد سوق حيث تخدم عدم المساواة في الثروات قاعدة لعملية ضخمة لإفساد الفقراء، تنص على دفعهم للقبول بالخضوع لأوامر السلطة المتسلطة التي تفرض عليهم أعمالاً قاسية خلال جزء كبير من حياتهم. استطاع الاقتصاد الرأسمالي بهذه الطريقة الحفاظ على حالة اجتماعية تقليدية مماثلة للمجتمعات السابقة وتتصف بقدر كبير من عدم المساواة في مجالات الحياة وخاصة بموضوع أن الأعمال القاسية وغير الإنسانية مخصوصة بالغالبية الفقيرة لليد العاملة بينما المراكز المريحة والامتياز تبقى من حصة أقلية صغيرة.

يكمن الفارق بين الرأسمالية والمجتمعات السابقة، الإقطاعية والاستعبادية في الاختلاف بين الفساد النقدي الذي يستخدم وعداً بالمكافأة والضغط المباشر الذي يرتكز على التهديد بعقاب جسدي. يستأجر الرأسماليون الفقراء بينما كان الأسياد الإقطاعيون وأسياد الاستعباد يهددون اليد العاملة لجعلها تعمل أو ببساطة للاحتفاظ بها. بهذا المجال، إن الرأسمالية هي تقدّم بالفعل إذ إن الفساد ألطف من التهديد، لكن يتعلق الأمر بتقدم محدود.

بين متساوين

إن الأغنياء والفقراء مكملان وهما بحاجة أحدهما للآخر. ويخلق ذلك وهم أن الأغنياء يقدمون خدمة للفقراء الذين يفسدونهم. في أفريقيا، لا يعتبر رجل أبيض لديه خدم محترم لكرامة السود، بل بخيل وقليل الكرم. إن المتعهدين الذين يعيشون في ترف وقح يرضون ضميرهم باعتبار أنهم يعطون عملاً للعديد من الأشخاص وأن هذه البادرة الجيدة والمسؤولية تستحق بعض الامتيازات.

صحيح أن الأغنياء، إذا أردنا، يسدون خدمة معينة للفقراء الذين يفسدونهم ولذلك فإن الفقراء هم الطالبون. لكن علينا تمييز ثلاث طرق للتعامل مع الفقير على الأقل على قاعدة قبوله، يعني باستبعاد كل أشكال الضغط المباشر: 1) جعله مرؤوساً بوعده بمكافأة. 2) جعله مستفيداً من مساعدة بمنحه معونة دون شرط. 3) جعله متساوياً بالسماح له العيش بنفس الطريقة. إذا سألنا طفل بترتيب هذه الأشكال الثلاثة للتدخل حسب الأفضلية لن يخطئ بذلك. ورغم ذلك طوّر مجتمعنا على مستوى عالٍ أولى هذه الطرق، الأقل إنسانية والأكثر انحطاطاً.

ليست الذهنية الشعبية مغفلة كلياً وهذا ما يفسر لماذا تستطيع سياسة مساعدة للأقل دخلاً أو مخفضة البطالة المرتكزة على عدم انتظام العقود (كما على سبيل المثال تخفيف شروط التسريح الهادفة إلى تشجيع التشغيل) إثارة ثورة الأشخاص المعنيين بسهولة.

إنها تفهم جيداً بأنها تضعهم أكثر تحت رحمة شركائهم في التبادل وعوضاً عن تخفيضهم، نعزز عدم المساواة البنيوية التي تميّز هذه العلاقات التجارية.

إن التفكير الاقتصادي بوضعه الحالي يفتقر غالباً إلى بعد النظر بهذا الخصوص. بالفعل، فإن أحد المعايير الرئيسية الهزيلة التي يستند إليها هو البحث عن الفاعلية أو بشكل أدق معيار Pareto الذي بموجبه تكون حالة مفضلة على أخرى إذا اختارها كل الأفراد المعنيين. يبدو هذا المعيار مرسوماً في زاوية الحس الجيد، على الأقل عندما لا تكون أفضليات الأفراد المعنيين موضوع تلاعب وموضع شك. لكن هذا المعيار المستخدم بسذاجة يقود إلى الدفاع عن غير المبرر. مطبقاً على التبادل الطوعي، إن معيار Pareto واضح وجلي دائماً: بما أن التبادل مربح للطرفين المعنيين، الأمر المضمون بميزته الطوعية، يتعلق الأمر دائماً بشيء جيد، على الأقل طالما لا تؤثر نتائج التبادل سلباً على طرف ثالث. وبالتالي يقبل العديد من الاقتصاديين كجزء من عقيدة دينية أن لا توضع الصفقات الحرّة والطوعية موضع شك مطلقاً.

إن الحقوقيين أنفسهم أكثر دقة، ويهتم قسم من قانون العقود بحماية الطرف الضعيف الذي هو إما المستهلك في مواجهة مؤسسة تجارية أو الأجير في مواجهة ربّ العمل، أو أيضاً المستأجر في مواجهة صاحب البيت. يعود هذا القلق بالنسبة للجزء الضعيف في قانون العقود إلى التكاليف التي يسمح وضع الطرف الآخر الميسور ابتزاز شروط منحرفة من الطرف الضعيف لصالحه. يقود ذلك إلى فرض إدخال بنود وقاية وإلغاء تهدف إلى إعادة توازن التفاوض لصالح الطرف الضعيف. لكن، من المفيد ملاحظة أن القانون لا يعيد النظر بالمبدأ العام للمبادلات المبنية على عدم التساوي بين المتعاقدين، إنه يقتصر على محاولة وضع حدود لعدم التوازن لإعطاء مسار طبيعي أكثر وأقلّ جوراً للبنود النهائية للعقد.

إن لدى بعض الاقتصاديين، الذين يستندون إلى القانون مصاعب في قبول حتى هذا التحفظ الصغير للقانون بموضوع المبادلات الطوعية. إنهم يعتبرون أنه لا يجب خلط مسائل إعادة التوزيع وعدم المساواة مع مسائل دعم المداخيل التي هي في خطر في العقود. إن المؤسسات التي تهتم بإعادة التوزيع مثل دائرة الضريبة أو الضمان الاجتماعي يجب أن تكون مدركة للعمل بطريقة أفضل، وعندئذ يمكن تحرير حرية العقد من كل قيد. ينص تزوير شروط العقود لشكوك عدم مساواة بين الأطراف المتعاقدة، بالنسبة للاقتصاديين على استخدام أداة سيئة للقيام بإعادة توزيع. تبدو نظريتهم منطقية لكنها تؤدي بالملموس إلى تعريف قانون عقود مطبق فقط في مجتمع مثالي. وبالنظر إلى عدم المساواة القوية جداً للمجتمعات الحالية، ألا يجدر بنا القلق من تأثيرات الحرية التعاقدية في هذه الظروف الغير جيدة؟

لا يجب مع ذلك الخوف من استخدام التمييز الحاصل من النظرية الاقتصادية بين إعادة التوزيع والإعانة، لكن يمكننا استنتاج العكس، الذي يذهب أبعد من القلق القانوني للطرف الضعيف: إن التبادل الطوعي غير مقبول كلياً إلا عندما يكون توزيع الثروات جيداً، يعني أنه غير مقبول إلا بين متساوين. من جهة أخرى، توجد «نظرية اقتصادية للعدالة» تؤدي بوضوح إلى هذه الخلاصة من خلال

تفحّص كل التوزيعات الممكنة للثروات تلك التي تكون أكثر فعالية وأكثر عدالة. غير أن إحدى التوصيات الرئيسية لهذه النظرية، تنص بدقة على عدم تنظيم التبادل إلا بعد إعادة توزيع كاملة لثروات الأفراد.

ها هو مبدأ، إذا تمّ أخذه بجدية، يهزّ نظامنا الاقتصادي من قواعده: إن الصفقات الطوعية ليست سليمة إلا بين متساوين. إن الرأسمالية مبنية على خرق هذا المبدأ بمستوى كبير وعلى الاستغلال المهني لقبول الأقل غنى.

إعادة توزيع وتنظيم

تبقى المسألة العملية: ماذا نفعل عموماً عندما لا تتحقق شروط المساواة؟ كما اقترحنا أعلاه، لا يجب أن يؤدي لقاء فردين بوضع غير متساوي مثالياً إلى صفقة بل إلى تحويل لصالح الأكثر فقراً. مع ذلك لا نستطيع الأمل أن يتصرف الأفراد وفق هذه القاعدة. لا يمكن ترك إعادة التوزيع للمبادرات الخاصة إلا في مجتمع إيثاري كامل.

هناك على الأقل مبدأ عام يمكن أن يكون دليلاً من أجل إعداد قانون للعقود والذي وضع موضع التنفيذ حالياً. تقريباً: يمكن أن تكون الحرية التعاقدية أكبر بحيث تهم أطراف في أوضاع مساواة أدنى. كلما كانت عدم المساواة أقوى في المجتمع، كلما كانت الحواجز أدق لمراقبة مضمون العقود والأسعار. يجب منع العمل الليلي للنساء عندما تكون عدم المساواة على ما هي عليه بحيث يفرض أصحاب العمل على العديد من الأجيرات ما لا تتمناه. يمكن السماح بذلك عندما تصبح النساء في وضع ملائم بشكل كافٍ لإمكانية الرفض. يجب وضع موضع التنفيذ راتب حد أدنى إذا كان عدم المساواة قوياً لتجنّب بقاء العديد من العمال مقيّدين بالبؤس وبعدم قدرة الحصول على دخل أفضل. يمكن إلغاء راتب الحدّ الأدنى إذا تأمّن دخل كامل يضمن لهم مستوى معيشة مقبول.

بعبارات أخرى، لا يجب حصر معالجة مشاكل إعادة التوزيع ببعض الأدوات الضريبية والاجتماعية مكرسة خصيصاً لذلك، بل على العكس استخدام

إعادة التوزيع وتنظيم العقود بشكل متكامل. كلما استطاعت إعادة التوزيع تقليص عدم المساواة يصبح تنظيم العقود أقلّ ضرورة لحماية الفقراء من موافقتهم الشخصية السهلة.

يمكننا الاعتراض بأن القيود على حرية التعاقد أسلوب سيئ لمساعدة الفقراء، إذ أن ذلك يقلص إمكانيات التبادل ويشكل ضرراً على مستوى معيشتهم النهائي. وهكذا، فإن منع الساعات الإضافية التي تتعدى حد معين ربما يحمي صحة الذين هم مستعدون للتعب من أجل كسب بعض القروش، لكن إذا كان هذا خيارهم، تبدو هذه القيود مضرّة لهم. وأيضاً، فإن الشروط التنظيمية لسلامة السيارات ربما تمنع البيع للفقراء توابيت على عجلات لكن مع زيادة أسعار السيارات الرخيصة، هذا يقلص إمكانيات النقل للأكثر فقراً. وهكذا دواليك.

لا تخلو هذه الحجة من الوزن وتقترح أن إعادة التوزيع هي الطريقة الأفضل لمساعدة الأفقر عوضاً عن تنظيم العقود. يمكننا من جهة أخرى الشك أنه إذا كان تنظيم العقود في سوق العمل خاصة متطوراً جداً فإنه في العمق ليس كافياً لمساعدة الأقل غنى إلا لأنه يشكل وسيلة لتلطيف التأثيرات الفاضحة لعدم المساواة دون التطرق فعلياً لعدم المساواة بحدّ ذاتها، الأمر الذي يصبح أكثر تكلفة للمالكين. وهكذا على سبيل المثال، يحلّل بعض المراقبين الإجماع على تبني التمييز الإيجابي لصالح الأقليات في الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين فقد كان الأمر يتعلق بوسيلة متبصرة وأقلّ تكلفة لتقديم مساعدة لهم.

غير أنه لا يجب التعامي أن التنظيم يمكن أن يكون أحياناً مفيداً بشكل شامل وغير مباشر للأكثر فقراً. وهكذا، فإن منع عمل الأطفال، من خلال تقليص اليد العاملة المتوفرة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع رواتب الراشدين بحيث تكون العائلات الأكثر فقراً مستفيدة. بطريقة أسهل أيضاً فإن تنظيم العقود يمكن أن يعزّز الوزن السياسي لمطالب الأكثر فقراً. وهكذا، فإن البطالة المحرّض عليها عرضياً

من خلال تطبيق راتب حد أدنى يمكن أن تسارع في وضع سياسة دعم للمداخيل الصغيرة التي لن ترى النور إذا كان لدى كل الفقراء عمل. إن واقع منع الأكثر فقراً الاستمرار بالعيش من خلال استغلال وقتهم وجسدهم يمكن أن يحمي كرامتهم ويشجعهم بطريقة مؤكدة للنضال من أجل الحصول على إعادة توزيع للدخل جوهرية.

حماية الديمقراطية

يمكن أن يؤثر تنظيم العقود أيضاً بعمق على المجتمع الذي يجلب أرباح أكثر شمولية وأكثر عمقاً. وتعتبر الديمقراطية أفضل مثال.

في الواقع إن الديمقراطية مكوّنة هكذا بحيث لا تستطيع البقاء في اقتصاد السوق إذا لم تكن محمية بقوانين غير متنافرة. لنتصوّر أن نسمح بسوق انتخابات حيث يستطيع كل ناخب بيع حقوق الانتخاب قبل الاقتراع. إن كل ناخب يملك حق تعيين أساسي، لحق تصويت واحد فقط، يستطيع بيع صوته إذا فضّل المال على ممارسة حقه الانتخابي أو شراء حقوق انتخاب إضافية إذا كان ميسوراً وراغباً الحصول على نفوذ سياسي أكثر أهمية. إن إنشاء هكذا سوق يشوّش بقوة اللعبة الديمقراطية ويؤدّي بشكل ما إلى تحوّل مهم لحقوق الانتخاب للأكثر فقراً لصالح الأكثر غنى. ويحافظ بعض المعارضين على استقلاليتهم ويفسح النظام المجال أمام اعتراضات قوية. لكن الديمقراطية الجميلة والصافية التي تعطي كل فرد صوت تُدَمَّر نتيجة عدم قدرتها على الاستمرار تحت ضربات مصدّ المصلحة الفردية[1].

كل ما يجري في سوق العمل والمؤسسات هو تقريباً من نفس النوع. يقبل البعض أن يصبحوا أجراء وأن يفقدوا استقلاليتهم بينما يبقى آخرون متعلقين باستقلالهم حتى لو كلّفهم ذلك أحياناً. لكن ديمقراطية المؤسسة لا تتطور تلقائياً

(1) إن السوق حيث يمكن مقايضة التصويت السياسي بالمال، له تصرف شديد التعقيد. راجع: K. Kultti et H. Salonen: «Market for votes» «سوق للأصوات»، جامعة هلسنكي، Disc. Paper 593، 2004.

عندما لا تكون محمية بحقوق غير قابلة للتصرّف. يفترض اقتصاد السوق حيث ديمقراطية المؤسسة هي النظام العام أن الحقوق الديمقراطية للعمال غير قابلة للصرف. غير أن منع العمال من بيع استقلاليتهم للخضوع لأوامر أصحاب العمل يمكن انتقاده كمصدر لعدم الفعالية، بما أن ذلك يحرم العملاء من إمكانيات التبادل المربحة. يكون بعض العمال مستعدين للتخلي عن حقوقهم الديمقراطية مقابل زيادة راتب وتكون بعض المؤسسات راغبة بدفع هذه الزيادة في الراتب لامتلاك يد عاملة تابعة[1].

هل تستحق الديمقراطية مثل هذا الضغط؟

يمكننا طرح نفس السؤال فيما يتعلق بالديمقراطية السياسية وبالاقتراع العام. لماذا لا ننظّم سوق حقوق الانتخاب قبل كل اقتراح للسماح للميسورين أو الأكثر تعطشاً لتحسين خياراتهم السياسية وللآخرين الحصول على زيادة في الداخل[2]؟ يمكننا أيضاً طرح السؤال فيما يتعلق بالعبودية. إذا كان ممكناً أن نباع (أو بيع طفل) كعبد، يقوم بعض الأفراد بذلك مباشرة أو على شكل رهن للتمكن من الاستدانة، وتحصيل صفقات مربحة نسبياً ممنوعة في الظروف الحالية.

يمكننا دائماً النظر في الحقوق الغير قابلة للصرف للموارد غير الفعالة، للعوائق أمام المبادلات المربحة. لكن هذا التصوّر غير كافٍ. تقوم الحقوق الغير قابلة للصرف بتعريف نوعية أعضاء المجتمع أيضاً، وتحدّد طبيعة العلاقات الاجتماعية وتصوغ الثقافة المكتنفة. أليس مهماً استطاعة العيش في مجتمع حيث الاقتراع العام لم يوضع بالمزاد وحيث لا يوجد عبيد؟ أليس مرغوباً بناء مجتمع حيث لا وجود لأجير خاضع للسخرية ومرفوضاً؟

إن ضمانة عدم التصرّف بالحقوق يمكن أن تكون مربحة للسكان بعدة عناوين. بالدرجة الأولى، يمكنها أن تنتج ما يسمّى أملاك عامة، يعني شيء

(1) بوجود البطالة، ليس من الضروري تقديم رأي معاكس لإيجاد متطوعين لوظيفة أجير عادي.
(2) Kultti et Salonen، op. cit.، يظهران بهذه الطريقة أنه يمكن الأمل بربح جوهري للفعالية.

يمكن للجميع الاستفادة منه باستمرار. وهكذا يقدّم لنا منع العبودية رضى عدم لقاء عبد ولكن أيضاً الضمانة لاستحالة مواجهة ضغط للموافقة على المخاطرة بأن تصبح عبداً (على سبيل المثال، في وقت الاستدانة لا يستطيع المانح فرض العبودية في حال العجز عن الدفع). نستطيع أيضاً اعتبار أملاك عامة السلم الاجتماعي النسبي المسموح في غياب ثورات العبيد وهروب العبيد وغياب عقوبات تهدف إلى معاقبة العبيد المعاندين. يعني منع الإجارة وتفتّح ديمقراطية المؤسسة أيضاً الرضى بعدم ملاحظة السلطة المذلّة في عالم العمل، الضمانة بعدم القيام مطلقاً بضغط للتخلي عن الكرامة والاستقلالية، والسلم الاجتماعي الظاهر بغياب الإضرابات وتظاهرات الأجراء الغاضبين وخاصة ضمانة قدرة الحفاظ على وضع استقلالي دون الضرورة لدفع تكلفة تقوم على سبيل المثال على الاستقرار على حسابنا واتخاذ عمل يسمح بذلك.

إن الأملاك العامة عبارة عن أشياء خارجية، لكن فوائد الحقوق الغير قابلة للصرف تستطيع أن تكون أيضاً أكثر ودية من خلال تغيير الأفراد ومفاهيمهم. إن مجتمع عبودية له ثقافة مختلفة عن مجتمع أجراء والمجتمع الديمقراطي هو أيضاً من نوع آخر. كلما كانت الديمقراطية متطورة ومضمونة، كلما ازدادت قيمتها في عيون الناس. كلما كانت العلاقات متساوية، كلما ازدادت الاتصالات وتطور التضامن.

إنه إذن صحيح، أن السماح للعبودية في مجتمع أجراء يكون مربحاً (بنظرهم على الأقل) للأفراد الأوائل الذين يغامرون. لكن من الخطأ الاستنتاج أن السماح بالعبودية مرغوب، إذ إن السماح العام للعبودية سيحول المجتمع والسكان بشكل عميق ومع آثار مشؤومة بحيث تظهر الفوائد الأساسية البخسة. بنفس الطريقة، السماح بالإجارة في مجتمع ديمقراطي تكون مفيدة أساساً للبعض، لكن العودة إلى مجتمع أجري مع سلطته الاجتماعية والتنازعية غير مرغوبة كثيراً.

إن الانتقال بالاتجاه الآخر بتطبيق قوانين غير قابلة للصرف ومنع بعض

العلاقات الاجتماعية هو بالطبع مؤلم لبعض المصالح القائمة، لكن الأرباح على المدى الطويل للتحول الاجتماعي والثقافي الناتج لا تقاس أبداً بالتكلفة الأساسية. إن منع العبودية حصل مع الألم وكان عليه أن يسرّع حسب معارضيه في دفع الاقتصاد إلى ركود رهيب لن ينهض منه. ونحن نعلم أن هذا لم يحصل.

الخلاصة

ديمقراطية اجتماعية جديدة؟

إن المجتمع الذي يتطوّر حول تصور ديمقراطي يبتعد عن الرأسمالية بصراع قوي ضد التفاوت في الثروات والسلطة مع التخلي عن الاستبداد في دائرة العمل. مع ذلك، فإنه لن يشبه أبداً مطلقاً الاشتراكية المنشودة من قبل مؤسسي هذا التيار بما أنه لن يعيد وضع اللامركزية الاقتصادية واقتصاد السوق في موضع التساؤل تاركاً للدولة دوراً مماثلاً لدورها الحالي رغم وجود فوارق هامة (عولمة بعض جوانب السلطة العامة، الحماية المركزة للديمقراطية في دائرة ضيقة). لكنه لن يقترن فعلياً مع الديمقراطية الاجتماعية إذ إن الأخيرة، في ترجمتها التقليدية كما في ترجمة الطريق الثالث، لن تتطرّق إلى مساوئ السلطة التي تميّز الرأسمالية بل تكتفي باستحضار مرافقة اجتماعية لها.

غير أننا نستطيع مع ذلك الحديث عن ديمقراطية - اجتماعية وربما تناسب هذه العلامة بالعمق المجتمع الديمقراطي الذي يرتسم في هذا المنظور. استندت الديمقراطية الاجتماعية التي تجسّدت في القرن العشرين في مؤسسات دولة الرعاية على التسوية التالية: حافظ الحكام الاقتصاديون على الامتيازات خاصة على مراقبة المؤسسات لكن بالمقابل أعطت الأجراء ضمانات على صعيد الرواتب وظروف العمل والتسريح والحماية في مواجهة مخاطر الحياة (المرض، العائلة، الشيخوخة). إن هذه التسوية منظمة بشكل مركزي بإشراف الدولة أو المؤسسات المساوية في التمثيل. ثبتت فعاليتها ليس فقط في تأمين إعانة اجتماعية نسبية وإنما أيضاً لتثبيت الاقتصاد وتحريك النمو بفضل الآلية الكينزية Keynes بدعم الطلب

التي ساهمت في تحريكها. يتعلق الأمر حينئذ بحل مربح لكل الأطراف القابضة. بدأ المستثمرون يدركون الحقوق الاجتماعية مثل تكاليف يمكن تخطّيها في السوق العالمي للإيداعات الأكثر فائدة. خسرت الآلية الكينزية فعاليتها في الإطار الوطني مع الانفتاح والاندماج المتنامي للاقتصاديات.

أضعفت النفقات المتزايدة لقطاعات البطالة والمرض والشيخوخة سبل التمويل لدولة الرعاية، وأتاحت إعادة طرح مسألة «الامتيازات الحاصلة». يمكننا أيضاً التساؤل حول التأثير النوعي لحملة المحافظة في الولايات المتحدة وبريطانيا على تبدل تصرف الطبقات الحاكمة. مهما كان، إنها هي التي تنكّرت للتسوية الديمقراطية الاجتماعية وليس الأجراء الذين حاولوا ببساطة إيقاف انقراض حماياتهم.

اقتصر قسم كبير من اليسار واليمين ذات الحساسية الاجتماعية على الأمل بالعودة إلى التسوية الديمقراطية الاجتماعية وتشبث بالنموذج الاجتماعي الأوروبي أو الفرنسي. وإذا كان السياق السياسي يسمح به، نستطيع بالتأكيد رغم بعض المصاعب إعادة إحياء دولة الرعاية على المستوى الأوروبي مثلاً. وسوف تظهر عمليات تجديد ضرورية بكل حال. ويجعل تعقيد حالات الطرف وتفكك الجماعات إلى مجموعة من الحالات الفردية من غير المناسب تطبيق ضمانات فئوية بسيطة ويتطلب ذلك معالجة أدق للمشاكل الاجتماعية[1]. لكن وبشكل مستقل عن السياق الغير مناسب ومصاعبه العملية، هل أصبحت الديمقراطية الاجتماعية القديمة المشبعة بالمركزية الموحدة والأبوية الحامية متجاوزة نهائياً. هل يجب أن يتحدّد التطلع إلى الحرية والمساواة بحد أدنى للأجور جيد، وبضمان اجتماعي.

إن الديمقراطية الاقتصادية التي ترتكز عليها الديمقراطية الاجتماعية المنظور

---

(1) راجع: P. Rossanvallon: «La nouvelle question sociale»، المسألة الاجتماعية الجديدة، إعادة التفكير بالدولة المنفذة (الحامية)، Seuil، 1995.

فيها هنا تهدف إلى إعطاء كل فرد وسائل الأمان من خلال المواربة بمراقبة مستقلة، غير مركزية للقرارات التي تؤثّر بها. لم يعد الأمر متعلقاً بالحصول على بعض الضمانات من قبل الأحكام الأساسية للنخبة الحاكمة بل اكتساب الاستقلالية والأمان من خلال مشاركة كل فرد في إدارة الشؤون التي تخصه. لن يتطلّب ذلك تعديلاً جذرياً لكل أنماط الحماية الاجتماعية التي تستطيع الحفاظ على الأرجح عليها للمرض أو التقاعد للحالات التقليدية. لكن على سبيل المثال، لن نقتصر بعد الآن على معاملة عدم الثبات السابق من خلال تغريم ضحاياه: إنها المؤسسات بحدّ ذاتها وفروعها التي ستؤمن بالنسبة للأساسي الأمن المهني[1] تاركة للدولة وحدها الأمر الذي لا يمكن معالجته بفعالية باللامركزية.

تجسّد الديمقراطية الاجتماعية الجديدة مثالاً للاستقلالية لكن تستوجب أيضاً بالتالي مسؤولية متزايدة من قبل كل فرد. بذلك، إنها تظهر تناغماً معيناً مع مناخ الوقت. لكن يمكننا قياس المسافة التي تفصل هذا النمط من المسؤولية المرادف للحرية والكرامة مع الطريقة التي تتحرك بها المسؤولية الفردية في بعض التنقيحات الحالية للحماية الاجتماعية الهادفة إلى استبدال دولة الرعاية بدولة التوبة، التي تحتفظ بالمساعدات للذين يستحقونها من خلال تصرفاتهم اللطيفة، العاملة والزاهدة. بعد دولة الرعاية، المركزية والأبوية وعوضاً عن دولة التوبة، الباحثة والأخلاقية التي تحلّ محلها، تهدف الديمقراطية الاجتماعية الجديدة ببساطة إلى وضع كل فرد في حالة استقلالية.

سبل الديمقراطية

هل لدى الديمقراطية الاجتماعية الجديدة فرص لفرض نفسها؟ يعتمد ذلك على الإمكانيات الاقتصادية والقانونية لتطور الديمقراطية، بشكل خاص داخل المؤسسات وعلى التحرك الاجتماعي والسياسي الذي يستطيع العمل لصالح هذه الفكرة. تملك الثورة الديمقراطية للمؤسسة وسيلة هائلة للنجاح بالنسبة للأسلاف

(1) بما أن ذلك ممارس خاصة في قطاع التعاونيات في Mondragon في إسبانيا.

الشيوعيين: إنها لا تتطلّب أي نزع للملكية، أي تعدٍ مباشر على الثروة الشخصية، أي تبدل قاسٍ لتنظيم العمل. تستطيع، هذه التأثيرات الاجتماعية ومساواة أكبر بالأنظمة والمداخيل وإدارة أكثر إنسانية للمؤسسات وثقافة استقلالية بالعمل، أن تطور تدريجياً عندما تستقر الإجراءات الديمقراطية وعندما تتعاقب الأجيال وتستحوذ على صفات الاستقلالية والديمقراطية يمكن أن يحدث انتقال السلطة إلى العمال بأشكال متعددة، لكن السبل الراديكالية هي الأقل حظاً في النجاح. علينا التصور على سبيل المثال «ليلة 4 آب» التي تؤسس للحقوق الديمقراطية غير القابلة للتصرف بالنسبة لمجمل العمال والمُجبِرة لمجموع المؤسسات على تأسيس أجهزة قرار تعطي موقعاً بارزاً للعمال أو لممثليهم. على سبيل المثال، يعتبر الفعل البسيط بفرض أن يكون ثلثي مجلس الإدارة على الأقل محجوزاً للممثلين المنتخبين من الموظفين أو أن تستحوذ لجان المؤسسات على سلطة قرار واسعة مع صيغة مشابهة للمؤسسات الصغيرة ثورة حقيقية. إنها تثير تمرداً من قبل المصالح القائمة وأن مثل هذا الإجراء لا يمكن تصوره في بلد معزول يمكن أن يحدث نزيفاً حقيقياً للرساميل يضع مجمل الاقتصاد في حالة خطرة.

ينص الانتقال الهادئ على تنقيط جرعات متجانسة من الديمقراطية في المؤسسات. من جهة أخرى، إنها الاستراتيجية المتبعة بخجل من قبل حكومات اليسار في فرنسا التي تبنّت سلسلة قوانين تهدف إلى تطوير الأخذ بالحسبان مصالح الأجراء في المؤسسات وعلى إسماع صوتهم بشكل أفضل في الدوائر الحاكمة. يمكننا الندم بأن هذه الاستراتيجية لا تعكس والحالة هذه، سوى الهدف المحدّد بالتطوير على الهامش لمصير الأجراء ولا تسجل ضمن رؤية طويلة الأمد لديمقراطية المؤسسة. إن ضعف الرهان المعلن يؤدّي إلى قيام الجمهور الكبير بعدم الاكتراث بشكل واسع بهذه التطورات الصغيرة وأن التعاقب السياسي يسمح أحياناً للحكومات المحافظة بالعودة إلى حالة سابقة باسم حرية الإدارة دون إثارة احتجاج في الرأي العام. وإذا كانت الأهمية الأساسية لديمقراطية المؤسسة معترف بها ضمن منظور الوصول إلى مجتمع أكثر إنسانية، نستطيع إثارة دعم

أوضح للإجراءات التدريجية التي تسمح بتعويد المجتمع على إدارة أكثر توازناً للمؤسسات.

ينصّ الشكل الآخر للانتقال الهادئ على تحريك تطور القطاع التعاوني بمختلف المساعدات الحكومية ومختلف الدعم القانوني والمالي. وإذا وصل هذا القطاع إلى وضع حرج يجعله أكثر ظهوراً ويضعه في منافسة مباشرة مع المؤسسات الرأسمالية، فإن المقارنة بين مصير العمال ضمن نموذجي المؤسسات وكذلك نوعية الإنتاج والإدارة، قد تؤدي إلى نشوء حركة تؤيد المؤسسات ذات التصرف الأكثر أخلاقية. إذا سعى العمال بالدرجة الأولى إلى إيجاد عمل في القطاع الديمقراطي وإذا كان المستهلكون جاهزين لإعطاء الأفضلية للمنتجات التي تحمل علامة ديمقراطية، يمكن أن تنمو ديناميكية تؤدّي إلى جعل المؤسسات الرأسمالية هدفاً لتنديد مماثل للذي يضرب عمل الأطفال. وكما أن تنظيم حركات المستهلكين على المستوى العالمي غير صعب التصوّر، وكما أن المؤسسات الديمقراطية قادرة على إعادة شراء المؤسسات الرأسمالية حيثما وجدت لإقامة إجراءات ديمقراطية وكما تستطيع المؤسسات الرأسمالية نفسها التبني تلقائياً لأشكال أكثر ديمقراطية في التنظيم للردّ على هذا التطور في الرأي العام والطلب، نستطيع التصور أن الموجة الديمقراطية تنتشر بهذا الشكل في مجمل الدول الصناعية وأبعد منها. يمكن تطبيق هذين الشكلين للانتقال الهادئ على المستوى نفسه.

للأسف، لم تؤسس النظرية الاشتراكية والشيوعية فعلياً ظروفاً مناسبة لمثل هذا التحرك. إن مشاركة العمال في إدارة المؤسسة تتمثّل في ثقافة اليسار التقليدية بالوصول إلى تعاون الطبقة. في المنظور الشيوعي، لا يجب أن توضع مشاركة العمال موضع التنفيذ إلاّ بعد القضاء على الطبقة الرأسمالية وتجريدها؛ مع هذه الرؤية العجائبية لطبقة عاملة مسحوقة بالعمل تحوّلت بين ليلة وضحاها إلى جيش وفيما بعد إلى إداري ماهر. لدى النقابات أيضاً ثقافة تخلط الشيوعية والشعبوية تنص على حماية العمال إلى درجة حمايتهم أيضاً من استقلالية ممكنة وأوهام

الاحتقان. لماذا لم يظهر الاشتراكيون والشيوعيون والديمقراطيون الاجتماعيون في التاريخ المعاصر اهتماماً أكبر بالديمقراطية وبشكل خاص بديمقراطية المؤسسة[1]؟ للجواب حتماً العديد من الوجوه بقدر وجود تيارات في هذه الحركة. لم ير البعض في الديمقراطية سوى آلية بورجوازية مواجهة للمصالح الخاصة التي أصبحت مهملة في مجتمع مجرد من الطبقات. ترك التركيز على نزع ملكية أصحاب الرأسمال في الظل مسألة علاقات السلطة بين العمال خاصة في المؤسسة: لم يترك أمل استبدال الفوضوية التاجرة بتخطيط مركزي بتاتاً إمكانية تطوير الاستقلالية لدى العمال على المستوى المحلي.

لعبت هذه النقطة الأخيرة بشكل مؤكد دوراً مصيرياً. رأت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية بشكل تدريجي تطوّر فكرة الديمقراطية الحقيقية في أوساطها والتي تنص على إعطاء الشعب أو ممثليه المنتخبين ديمقراطياً أو حتى بعض التيارات الأصيلة، السيطرة على مجمل الاقتصاد. وضعت الحركة المسيّرة ذاتياً وحدها الاستقلالية بالدرجة الأولى لكنها بقيت هامشياً تعاني بشكل خاص من نوع من عدم التماسك من خلال التصاقها بفكرة تجاوز السوق بالتخطيط. ارتكزت مصلحة معظم التيارات الاشتراكية والشيوعية في القرن العشرين على الاستيلاء على السلطة السياسية وليس على تحويل العلاقات الاجتماعية إلى القاعدة التي بقيت مرسلة إلى الحقبة اللاحقة وضبابية حيث جرى تجريد المستغلين. قلنا ذلك سابقاً، هل كان تعريف الديمقراطية بالسيطرة المركزية، المعمول به من قبل ممثلين منتخبين ديمقراطياً هو بلا معنى. إن المستقبل من نصيب الديمقراطية كمكافأة للاستقلالية على كل المستويات.

يجب أن يكون لمثل هذه الفكرة في أيامنا القدرة على جمع غالبية اليسار وأيضاً غيرهم. هل يجب التذكير أن مشاركة العمال في الإدارة وبنتائج مؤسستهم فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية، أحد المواضيع الرئيسية للديغولية وبشكل أعم

(1) هناك استثناءات، بشكل خاص، كان جزء مهم من القطاع التعاوني الأساسي في إيطاليا (مجموعة Lega) مرتبطاً بشكل وثيق بالحزب الشيوعي.

للكاثوليكية الاجتماعية؟ تقدّم النظرية الليبرالية نفسها مبررات لمن يحاول الدفاع عن صيغة عادلة وديمقراطية لاقتصاد السوق[1].

إن الديمقراطية والاستقلالية وكرامة الفرد قيم توافقية اليوم بحيث يكفي إبراز أن الوضع الغير جدير الذي حصل لمعظم الأجراء ليس ضرورة اقتصادية - بل على العكس - من أجل إقامة آلية تغيير عند اليسار. إن واقع قيام التيارات الاحتجاجية للحركة الأممية جعل ترفيع الديمقراطية أحد المحاور الفيدرالية لحركتها هو أمر فائق الأهمية[2].

آفاق

تقريباً إن المثال الديمقراطي هو وحده الذي يقدّم آفاقاً للتطور الاجتماعي لعصرنا، لكن هل هو واقعي إلى هذا الحد، خاصة في سياق العولمة؟ مع ذلك يلاحظ العديد من المراقبين تراجعاً للديمقراطية. وحسب Colin Bouch[3] على سبيل المثال، نحن ندخل في حقبة ما بعد الديمقراطية حيث تعود بعض معالم النظام القديم للظهور، مثل واقع أن السلطة مصادرة من قبل نخبة تتهرّب بشكل واسع من الضريبة. تؤدّي عولمة الاقتصاد، وفقدان القوة لدى الحكومات الوطنية تجاه المصالح المالية، وهيمنة الفكر الواحد الذي يرى في المنافسة واقتصاد السوق الحل لكل مشاكل التنظيم، إلى تقلص هوامش الاستقلالية لدى المواطن العادي بشكل مستمر. إننا نتّجه حسب رأيه إلى عالم حيث تصبح السياسة الوطنية مسألة تسويق بما أنه لم يعد هناك قرار جدي يتّخذ على هذا الصعيد وحيث تعود السلطة الحقيقية إلى نخبة اقتصادية عالمية ولم تعد حقاً إلهياً لكنها تدّعي إدارة نظام حق طبيعي وهو نظام المنافسة.

---

(1) راجع: M. Canto Sperber: «Les règles de la liberté»، قوانين الحرية، Plon، 2003.

(2) راجع: T. Coutrot: «Démocratie contre capitalisme»، الديمقراطية ضد الرأسمالية، النزاع، 2005.

(3) ما بعد الديمقراطية، Polity، 2004.

غير أن هذا الإثبات غير منقوض، لكن ماذا يقول لنا حول التطورات المحتملة على المدى الطويل؟ ليس تقدم الديمقراطية خطياً أو مضموناً لكنه يبقى السيناريو الأكثر حتمية للمستقبل البعيد. وإذا أخذنا مسافة، ندرك أن السيطرة الثقافية للديمقراطية حديثة جداً وليست شاملة كلياً لكن التغييرات التي حدثت في القرن الأخير في هذا الصدد هائلة. إن النظريات الكبرى المناهضة للديمقراطية مهمشة لفقدان السرعة. إن صيغة التفوق لعرق أو جنس محكوم عليها اليوم بينما كانت لا تزال تسيطر على الرأي العام منذ قرن.

إن العجز الديمقراطي لأوروبا معروف اليوم، الأمر الذي يعتبر خطوة أولى نحو البحث عن مؤسسات أكثر احتراماً للمواطنين. ينطبق الأمر أيضاً على الهيئات الوطنية التي أجبرت تحت ضغط الحركات الأممية بإعادة النظر بوضعها. لم يعد الفقر المدقع يعتبر ضرورة محزنة بل شراً يجب معالجته بسرعة. أصبحت العلاوات الفاحشة لرؤساء المؤسسات علنية، وظهرت الممارسات السلطوية وغير الإنسانية للمؤسسات أكثر فأكثر كأمراض. وحتى أعمال العنف العائلي وبشكل رئيسي تعديات الأزواج والآباء، لم تعد أسراراً للحياة الخاصة بل جرائم. وبالتالي، شيئاً فشيئاً، فإن كل الحالات، حيث أسيء القيام بها من قبل سيطرة الأكثر قوة، انتهت بالظهور غير مقبولة بينما لم يكن العديد منها معتبراً حتمياً أو تسامحاً.

إذا رجعنا إلى التغييرات الهامة للقرن الماضي، نجد إلى أي حدّ جعل الفكرة الديمقراطية طريقة رؤيتنا ثورية لكن لماذا وكيف تستطيع التطورات القادمة أيضاً أن تكون عميقة وتحتفظ لنا بطريقة ما بالعديد من المفاجآت. لا يسمح تعريف العجز الديمقراطي للوضع الحالي، حيث تحرّرت المصالح الاقتصادية من وصاية الدول الأمم وحيث لا زال التسلط يعيش في دوائر هامة، بوضع تحليل على المدى الطويل بل يساهم فقط بشكل مفيد في تحديد سير التطورات الممكنة.

بالنظر إلى انحرافات الماركسية، يبقى التساؤل إذا كان تعريف مثال

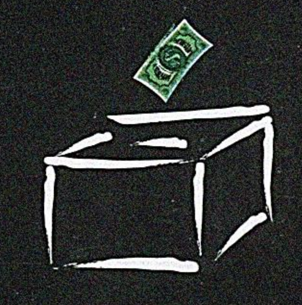
اجتماعي وسياسي من هذا النمط أمر خطير. هل باستطاعتنا بعد الآن تقديم مشاريع مجتمع دون المجازفة في تجسيد عقيدة مركبة يستطيع منطق قمع الظهور باسمها؟ أثبت العنصر البشري دائماً استعداده للانزلاق من الورع إلى الجزم، من الحماس إلى القمع، ولم يلغ توسع الفكر النقدي هذا الميل كلياً. وإذا أردنا توسل المجازفة الشمولية، من الضروري أن نضع في صلب مشروع المجتمع الذي ننشده رفض الجزم والنضال ضد تمركز السلطة حتى لو كانت فكرية، سياسية أو اقتصادية. والمبدأ الديمقراطي الذي يشكّل الخط التوجيهي للتصوّر المقترح هنا، مستعد لتقديم الحماية المطلوبة ضد كل انحراف شمولي وقمعي يصبح معه العصر الديمقراطي الذي يصرّح عنه تحررياً أو لا يكون.



الرأسمالية أم الديمقراطية؟

خيار القرن الواحد والعشرين

مارك فلورباييه



في الوقت الذي تبسط فيه الرأسمالية المظفرة سيطرتها على كل الأمم، هل ما زال باستطاعتنا الأمل والتصور لتطور اجتماعي حقيقي؟ يسيطر صمت ضاغط على القضايا الكبرى للمجتمع. وقد شلّ فشل الحركة الشيوعية المفكرين الذين لم تعد لديهم الجرأة لطرح بديل خوفاً من الغرق في السخف أو إثارة جرائم جديدة. ويمكننا القول إن هناك صدى للواقعية التقاليدية للأحزاب السياسية في مواجهة صمت المفكرين. وتبدو تجربة السلطة معطلة منهجياً لكل نية تغيير بنيوية ضعيفة لدى اليسار واليمين. كما لو كان من المستحيل مصالحة البراغماتية على المدى القصير واستهداف النهج التغييري على المدى الطويل. ويضغط غياب نظرية ناتجة عن ذلك على الحياة السياسية وعلى سخافة السجالات مثيراً حالة من اليأس والإهمال لدى المواطنين.

غير أن أمراً ما تبدل مما قد يسهم في تنشيط شعلة السجال حول إمكانية وطبيعة قيام مجتمع بديل. ونحن نستطيع اليوم الاستناد على إنجازات هامة تحققت خلال القرن العشرين لفهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن المحيط التجاري وبشكل أشمل لكل نمط من التفاعلات الاستراتيجية. وكانت القواعد الأخلاقية لصياغة أهداف للمجتمع موضوع تحليلات أكثر دقة. لذلك نستطيع إعادة طرح السؤال حول التحول الاجتماعي بشكل جديد متخطين حدود النظريات حول الموضوع. ويصبح مهماً التساؤل حول ماهية المجتمع المستقبلي.

لقد ثبت حتى الآن، أن التكهنات حول نهاية قريبة للرأسمالية خاطئة. فقد توقع كل من Ricardo و Malthus اختناق الاقتصاد نتيجة استهلاك أرباح الإنتاج وقد تجاهلا الطاقة الهائلة التي لا تنضب للتطور التقني. وقد دعا ماركس إلى إسقاط النخبة الرأسمالية وتجريدها من قوتها بواسطة الجماهير الفقيرة للبروليتاريا، لكنه لم يتصور أن الدولة المنقذة قادرة على تخفيف معاناة الجماهير واستيعابهم ضمن نمط من الشراكة.

علي مولا

ISBN 978-9953-87-204-9



منشورات الاختلاف
revueikhtilef@hotmail.com

مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop
info@madboulybooks.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com
ص. ب. 5574-13 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb